
King Saud University 1957

٤١٥
و. ش

الوافية في شرح الكافيه، تأليف ابن شرف شاه، حسن ابن محمد - ٧١٥هـ . خط القرن العاشر الهجري تقديرا.

١٣٨ ق ١٩ س ٢٦x٢٠ سم

نسخة جيده، خطها نسخ نفيس وبعضه مغاير بالتعليق.

٥٢١

الاعلام ٢ : ٢٣٢، الازهريه ٤ : ٢٣٣

١ - النحو، اللغة العربية أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ ج - شرح كافية ابن الحاجب.

الحمد لله

حاشية الوافية في شرح الكافية

وصل اليه الحاج بو بكر من لحوه حتى
عن لحوة بستان الغوماني كرسته كامله
كامل وعن لحوة بستان الشيخ عن حصته ربع
قو وثل على الحساب

دا ود التاريخ
تحرر شعبان ...

واكرم ... الحرام
١٠٥٠

١٥

قال اللهم مالك

الفقير ...



المتوسط على كافية الامام ابن الحاجب رحمه الله

لو تعلم الطير ما في

لو تعلم الطير ما في النحو من ادب
حنت وزنت ودقت بالمناقير
ان الكلام بلا نحو يعونه
نبح الكلاب واصوات السنانير

احسن الله الى عبد
تكلم كلام الحسن

الله محمد علي ابوا
بكر عمر عثمان علي حيدر

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد
وينكر الفم طعم الماء من سقم

عجب که شمع شبی در سرای من سوزد
من آن نیم که کسی از برای من سوزد

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظمة جلاله حمدا غريقا بمطالعة جماله واشكره لجزيل نواله شكر معتقد لمعاده ومآله واحمده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد امل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبي بصحبه وآله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو ولاح ايراد اجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيبه ومبانيه الا نادرا مع ذكر علل اكثرها وجعلته لرسم خدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلطان الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى بن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم بن يغرش بيلكا ملك الحنفي اعز الله انصارهما وضاعف اقدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور هذا الفن لاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا في حل الفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبيه الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد بالوضع ههنا تخصيص

شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد وهو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه اذا عرفت ذلك فقوله لفظ وضع بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز به عن الخطوط والعقود والاشارة والنصب قوله وضع لمعنى احتراز به عن المهملات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احتراز به عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد وضرب وقد لان الالفاظ التي لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول انه يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظة الخبر والجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول سلمنا ان مثل الخبر موضوعة لمثل زيد قائم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قائم مركبا لدلالة جزئه على جزء معناه فلا يمتنع ان يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فان قائما فيها يدل على جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على الجزء الآخر وهو التأنيث

فيكون مركبة فلا يكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قايم في قايمة على معنى فضلا عن ان

يدل على جزء معنى قايمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ لقايم الذي هو دال على معنى الذي

يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث وهو محال قوله

وهي اسم وفعل وحرف وانما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان

يدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن باحد

الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم

تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا تدل على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك

المعنى له متعلق لا بد له من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتدا وللابتدا

متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما لا بد من ذكر ذلك البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكرمن

وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروطة في دلالته على معناه

بذكر متعلقه وح لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيها ذلك الا انه انما جي به للتوصل

في جعل اسم الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على معناه قوله وقد علم

بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد

من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة

لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصلها معلومين مع تقييد الجنس بالفصول فيكون حدها

معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل قوله الكلام

ما تضمن كلمتين بالاسناد فقوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد

خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد

لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب بحيث يصح السكوت عليها نحو قام

زيد ولمثل اكرم امرا للمخاطب ولمثل اكرم ولمثل كلام مركب من كلمتين كمسئلة واحدة مثلا

ولهذا قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب لزم ان يكون الامر خارجا عن الحد ولاشكل

الحد بمثل قايم ابوه في قولنا زيد قايم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه

اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قايم ابوه قوله ولا يتاتى ذلك الى آخره

اي لا يمكن حصول الكلام الا في المركب من الاسمين نحو زيد قايم او من فعل واسم نحو قام زيد

وانما لم يكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد

على ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم

وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين

الا من هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي

الاسناد على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين

المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند

الاسناد

اي لا يبقى للسامع انتظار معتد به كما في ذكر المسند والمسند اليه بدون الآخر نحو ان دخلت الدار فانت طالق

ان الاسم الواحد لا يكون الا اصرحها

والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي
المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في
الباقي لانتفاء كليهما او واحد منهما اما المركب من الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من
البواقي ح
الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما المركب من الاسم والحرف فلانتفاء
او المسند اليه ح
المسند واما في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف
لا يقع مسندا ولا مسندا اليه **قوله** الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
فقوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير
ليس ح
مقترن باحد الازمنة الثلاثة يخرج عنه الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان كرجل وما مدلوله
الزمان فقط كاليوم وامس وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلاثة كالاصطباح والاغتباق
وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها تدل على معنى في نفسها
مقترن بزمان معين كصه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال الآن دلالته عليه ليست
بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي
ان يعرف ايضا ان المراد من الاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه
النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمروا الآن او غدا او مضروب امس
لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بمضرب المشترك

بين

بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بسبب العارض لانه في اصل وضعه
لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس عند السامع ولقائل ان يورد النقض على هذا التعريف
من وجهين احدهما منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق المحدود والثاني انه
فيلزم ان يكون ح
منقوض بالخطوط والعقود والاشارة والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسم الكلمة
الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الخ لكن حذف الكلمة
اعتمادا على فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد
انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفرد واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارة والنصب
ليست بكلمة ولقائل ان يقول لا يخ اما ان يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او
واحد غير معين وايا ما كان ينتقض حد الاسم والفعل اما اذا اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان
يكون الذي اقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما اذا اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان
يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا
وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا هذا خلف وجوابه ان لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين
بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال للقائل ان يعود ويقول لا جائز ان يراد به

واحد من تلك بالتعيين لانه يلزم منه ان الذى اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس

كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذى اقترن به الزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد

الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين معين لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان

~~النكرار~~ لم يقيد به ولم يلزم بذكر حد الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها

التكرار لان ذكره ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام قوله ومن خواصه اه اعلم ان الخواص

جمع خاصة وهى ما يختص بالشئ سواء وجد فى جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان

او فى بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم يكون بالحد والخاصة

والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا اى كلمة

عليها انها دلت على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه

كلما صدق المحدود صدق الحد يعنى ان كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى فى

نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما وجد خاصة الشئ وجد ذلك

الشئ مثلا اى كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل اسم

صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليه كالضماير وغيرها وانما لم ينعكس

الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة

خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهى على نوعين

احدهما لفظى والثانى معنوى واللفظى ثلثة الاول دخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف

على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب والثانى

دخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان اصل الفعل ان لا يدخل عليه شئ من الاعراب

لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجى وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف

الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيدٌ مرفوع بقام فى قولنا قام زيدٌ وفيه نظر لان

المراد ههنا لفظه فيكون اسما فالاولى ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر

ليشمل جر المضاف اليه والثالث التنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص

التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير

وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه

دالا على امكنية الكلمة التى يدخل عليها فى الاسمية ولا امكنية للفعل فى الاسمية فلم يدخل هذا التنوين

الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويهِ وسيبويهٍ

فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة وصهٍ اى اسكت السكوت الآن وصه اى اسكت سكوتا ما

وقتا ما والفعل لا يقع معرفة ونكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه كالتنوين الذى فى

يومئذ اى فى يوم اذ كان كذا وكذا فلما حذف المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين فلان

الفعل لما لم يضف الى شئ لم يحذف المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله التنوين عوضا

من المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلماتٍ فانه مقابل وعوض عن
النون الذي في مسلمين على ما يجيء في بابه ولما لم يجئ الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم
فليس مخصوصًا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف **واما العلامات المعنوية** فالاسناد اليه
كونه مسندا اليه **وانما** اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسندٌ الى شيء دايمًا
فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جايز والاضافة
اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شيء لان الاضافة اما للتعريف او التخصيص
واما للتخفيف ولايجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص
لانهما زايدان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونه لما ذكرنا ولا يجوز اضافته للتخفيف
لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين
ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظًا لا تقديرًا **قوله**
وهو معرب ومبنيّ اي الاسم معرب ومبنيّ لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني **قوله** المعرب المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احتراز به عن الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها كالاعداد
وساير الاسماء وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هولاء في قام هولاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج

هولاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي وامر المخاطب والحروف
واعلم ان الاسم المعرب انما يكون معربا بشرطين احدهما وجوديّ وهو سبب الاعراب وهو
التركيب على ما يجيء فتعرض له بقوله المركب والثاني عدميّ وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته
لمبني الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقايل ان يورد عليه النقض بنفس مبني
الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وجوابه
ان نقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالته على انه ليس بمبني الاصل اولى
او لان التقدير هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم
وح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله المعرب المركب تساهلا لان المركب من حيث هو مركب
قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي
وبعلبك وخمسة عشر ح
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيدٍ والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل هو
المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي
وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه
موقعه في نحو خبر المبتداء وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان من المشابهة غير موجبة
للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه
انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما صرح به

في علة بنائه وهو ليس بمبني الاصل على تقدير كم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك
قلنا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه
للكاف الذي هو في ذلك واياك فيكون مشابها للكاف الذي هو في ذلك
واياك لان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء وهذا الكاف مشابه للكاف
الذي هو حرف لا يقال لا نسلم ان المشابه لمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز
تغاير المشابهتين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف التي في ادعوك في الافراد
والخطاب وفي وقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف التي في ذلك واياك
في الافراد والخطاب والتعريف وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور
مشابها للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا القدر كاف
في ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء بني المنادى
المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب ولم يتوجه النقض
المذكور على التعريف اصلا قوله وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا
باء
اي وحكم المعرب وخاصته ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا نحو جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى
اصله فتيٌ واصله فتيًا واصل الثالث بفتيٍ قلبت الياء الفا في الاحوال الثلاث لتحركها

وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلاث وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان
الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون
في ابنم تقول جاءني امرؤ وابنم ورأيت امرءا وابنما ومررت بامرئ وابنم وانما
جعل الاعراب في آخر المعرب لانه كالوصف للمعرب وكما يذكر الوصف بعد الفراغ
عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال لاختلاف
العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا باختلاف العوامل فانه لا يكون من خواص
المعرب نحو اختلاف آخر من في نحو من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه
قال في شرح هذا الكتاب انما لم أعرّف المعرب بما عرفه سائر النحاة وهو الذي
يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لانه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض
جواب لم اعرّف
من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل و
واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرفه
لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال
لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف
هذا الحكم له باستقراء المعرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب
على اي نوع من انواع المعرب الاسماء يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه

يلزم منه

يختلف اخره باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف ال
بل ستعال الوب قوله الاعراب ما اختلف آخره به ان الاعراب هو الذي بح
اختلاف آخر المعرب اي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضم
والفتحة والكسرة او ما يقوم مقامها وهو الواو والالف والياء اعلم انا
بالسبب هنا هو السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب فلئلا يدخل في
العوامل والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف ولا تسمى اعرابا وا
تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكس
ولو حمل السبب على السبب التام لكان اوجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد
بناء على ان الاسم وضع اولا غير معرب ثم اعرب بسبب العامل لحصول كل واحد
منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف آخر الكلمة قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه
متعلق باختلف في قوله ما اختلف اخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب
في الاسماء وهي انه لما كان في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسنَ زيدًا
وما احسنَ زيدٌ وما احسنُ زيدٍ فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثا
مراده التعجب
ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد او اي خلق من اخلاق
المراد نفي الاحسان
المراد الاستفهام

بعضها

زيد

زيدا حسن ومعنى المعتورة المتداولة من قولهم اعتوروا الشيء اذا تداولوه
قوله وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجر
انما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال الاسم والجزم
ليس من احوال الاسم قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة انما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل وحده
بل يوجد في غيره كالمبتدا وغيره بل علم للفاعل والاشياء منسوبة الى الفاعل كالمبتدا
والخبر واسم كان وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول فان النصب
علم المفعولية وانما لم يقل علم الاضافية لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها
بخلاف الرفع والنصب والمراد بقولنا الجر علم الاضافة انه علم المضاف اليه
قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضي
للاعراب بمعنى ان العامل هو سبب مقتضي للاعراب فالعامل شيء و
المعنى المقتضي للاعراب شيء آخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي
للاعراب هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر
لانه يخرج عنه عوامل الافعال لان عامله ليس بسبب لمقتضي اعرابه
وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف

اعراب الاسم

الجر

المعنى

بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع
في المقصود ونقرر منها الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون كونها بالحركات
لكونها اخف من الحروف فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه
بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف
ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه
بالالف وجره بالياء لتجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف
ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب بالحركات والحروف
مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات
والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها
مشترك في نوع واحد من الاعراب **قوله** فالمفرد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اي اعراب المفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف حالة الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة
لفظا او تقديرا كجاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال
واعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير
منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك

لانه لو كان مذكرا كان اعرابه بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن بالفتحة وللقايل ان يقول
في العبارة نظر والعبارة الفصيحة ان يقول رفعه بالضمة او اعرابه بالضمة رفعا
وللقايل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جايز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل
المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء
المتكلم مكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني
لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع اعرابه كذلك فان قيل المراد به
الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج الى ذكر
قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد
بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة **قوله** جمع المؤنث السالم بالضمة
والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة ونصبه
غير جاير على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع
المذكر السالم تابع لجره كما يجيء فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع زيادة مزية على الاصل
قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه و
جره بالفتحة كما يجيء تعليله واعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير
منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكر في بعض كتبه

ان ر

وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظاً ولا تقديراً والا لكان

مفتوحا لخفة الفتحة **قوله** اخوك وابوك وحموك و

هنوك وفوك وذومال انما ابتدا اعراب من الاسماء بالحروف

بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول جاء زيد

ابٌ ورايت اباً ومررت بابٍ وانما اشترط كونها مضافةً

الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافةً الى ياء المتكلم كانت مبنيةً او معربةً

اعرابها تقديرياً نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي فكان من الواجب

عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها

بالحركات تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك

وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف لانه

لو كان في اواخرها حروف يصلح ان يكون اعرابا من غير الحركات

وانما جعل اعرابها بالحروف صح

بان يحصل نقل حركة الى ما قبله حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك

نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل قلب الواو الفا حال

النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

فصار اباك ورايت اباك وبان يحصل نقل حركة الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبها ياء حال الجر

نحو مررت بابيك اصله ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها

وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك **قوله** المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان الى آخره اعلم ان المثنى

وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حال الرفع وبالياء حالتي النصب والجر تقول جاءني

الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين

وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون

اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد

ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في مذكورة المثنى لان المراد بالمثنى اسم يلحق آخره

الف او ياء ونون مكسورة فظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك **قوله** جمع المذكر السالم

والوا الى آخره اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حال الرفع بالواو

وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين

واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواتها

بالذكر لانهما ليسا داخلين في جمع المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم اسم يلحق آخره

واو او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان اولوا وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك

لانه وصل عشرة قلنا لم يجوز ان يكون عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان

كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك



ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد معين والاثنين من الجمع يدل
على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا اعلم ان اعراب المثنى والجمع خارجان على خلاف
القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس
بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب الجمع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه
الاول فلان المثنى والجمع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
والاعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع
مزية على الاصل وانه غير جايز ولانه كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع يصلح
ان يكون اعرابا فقلبت بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركة اخف
من الحروف بالحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب
ثلثة والاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو
وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء التبس المثنى بالمجموع
المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب الا يرى انك لو قلت رايت زيداك
لم تعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل
اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف عليهما بان
اي على المثنى والجموع
جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان

وضربا

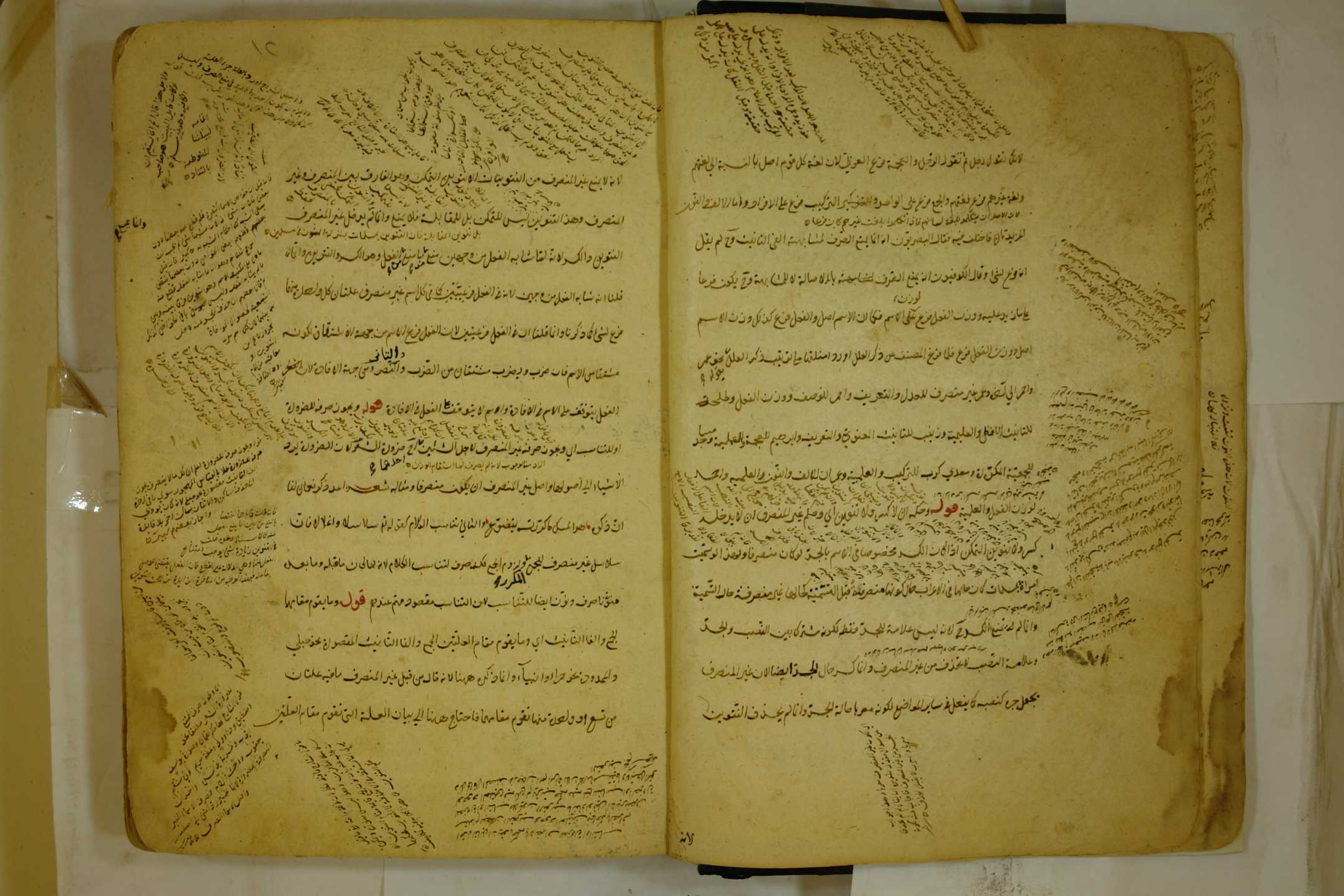
وضربا واعراب الجمع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للجمع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا
ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد
منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج لان الفتحة من اقصى الحلق والكسرة من وسط
الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل
الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر
ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الجمع فالنون في حالة الاضافة بمنزلة التنوين
للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف بعينها نفس الاعراب
قوله التقدير فيما تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري
ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن
يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في آخرها الف مفردة نحو حبلى وبشرى
وعصى وفتى تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف
في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه
لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالة اللام والاضافة ظاهر واما حالة التنكير فمقدر
ولهذا لم يجد الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المعرف والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم



المضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماني والمانع في ذا الاعراب لفظا وجوب حركة ما قبل الياء
بالكسرة لاجل الياء فاذا امتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد
بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء الا انا نقول
هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متأخرة عن التركيب
فيكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعرابه مثل غلامي تقديري
حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه
تقديري في الاحوال الثلث لما ذكرنا واما المنقول ففي موضعين اي الاسماء المنقوصة وهي
اسماء في آخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب نقول جاءني قاضي
اصله قاضيٌ ومررت بقاضي اصله بقاضيٍ استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان
فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين علامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاضٍ
ومررت بقاضٍ ونقول في النصب رأيت قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر
السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر نقول جاءني
مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو
ياء وادغمت في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو للياء كسرة فصار مسلمي واما النصب والجر
فلفظي لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهو كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري

في اي صوتي فما سواه لفظي لا يقال قوله فما سواه لفظي مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف
والجمع الى آخره لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر الى آخره متناول للفظي والتقديري
لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا **قوله** غير المنصرف
ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان
من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكر في البيتين
وانما قال هذا القول تقريب لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها ثمان الحكاية
والتركيب وقال بعضهم انها احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التأنيث نحو ارطى [illegible]
ومراعاة الاصل نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب والاقرب مما ذكر بعض
او يكون المراد بان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المبتدي وذا الآن في البيت
منصوب على الحال [illegible] مثل قولنا يمنع الاسم الصرف التنوين ذا آية اي [illegible]
بنصبهما على الحال ولا يمكن رفعهما بان يكون خبر مبتدا او هو التنوين [illegible] الجملة وهي [illegible]
التنوين ذا الذي ليست بسبب منع الصرف ولا بان يكون صفة للتنوين لكونها نكرة والتنوين معرفة
اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في التنوين ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة
كما في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
واعلم ان كل واحد من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع

التنكير



لانك تقول لا يجل لم تقول الرجل والعجمة فرع العربية لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم

ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع على الواحد والتركيب فرع على الافراد واما الالف والنون

المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انما يمنع الصرف لمشابهتهما الفي التانيث وقد لم يقبل

انه فرع لشي وقال الكوفيون انه يمنع الصرف لمشابهته بالاصالة لا الف به وقد يكون فرعا

علما بدليله ووزن الفعل فرع لان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم

اصل ووزن الفعل فرع [illegible] منع المصنف من ذكر العلل اورد امثلتها [illegible] ذكر العلل

والمراد [illegible] غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة

للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد

للجمع [illegible] ومعدي كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية والجمع

لوزن الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله

كسر ولا تنوين التمكن [illegible] الكسر مخصوص [illegible] الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا الوجه

[illegible] حالة التسمية

وانما لم يمنع الكسر لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر

وعلامة النصب [illegible] من غير المنصرف [illegible] حال الجر ايضا لان غير المنصرف

يجعل جره كنصبه [illegible] لكونه معربا حالة الجر وانما يحذف التنوين

لانه

لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوين بانواعه الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير

المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما يدخل غير المنصرف

التنوين والكسر لانه لما شابه الفعل من وجهين منع ما [illegible] الفعل وهو الكسر والتنوين وانما

قلنا انه شابه الفعل من وجهين لانه في الفعل فرعيتين كما في الاسم غير منصرف علتان كل واحد منهما

فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة انه مشتق

من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب والمصدر وهي جهة الافادة لان الفعل

الفعل يتوقف على الاسم في الافادة والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة قوله ويجوز صرفه للضرورة

او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل الضرورة [illegible] موزون الشعر [illegible] لان الموزون يرد

الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله شعر واحد ذكر نعمان لنا

ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان

سلاسل غير منصرف للجمع ولزوم الجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه تعالى [illegible] ما قبله وما بعده

منونا صرف [illegible] ايضا للتناسب لان التناسب مقصود مهم عندهم قوله وما يقوم مقامهما

الجمع والف التانيث اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والف التانيث المقصورة نحو حبلى

والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكر هو هنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان

من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين

فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما الجمع وانما قام مقام العلتين لان كونه جمعا

بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها

مع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا

آخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع

صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الالف التانيث وانما

قام الف التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة

غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين **قوله** فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية

اي العدل خروج الاسم عن صيغة الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين

احدهما تحقيقي والآخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد

قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد فيه

وثناء ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياسا غير منع الصرف

يدل على ان اصله شيء آخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة واحد

واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولتان عن اثنين

اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل

منهما العدد المكرر فهي جمع غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى

وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر

هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه

افعل التفضيل وقياس افعل التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة

واما اخر جمع منصرف للعدل والوصفية

افعل من وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة آخر من

فلما قيل اخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة

وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات

فقياس جمعاء ان تجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعى او جمعاوات علم انه معدول

عن جماعى او جمعاوات **قوله** او تقديرا اي العدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد قياس

يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فتقدر فيه العدل حفظا

لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد

قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فتقدر العدل

فيه لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما قطام عند بني تميم ففيه

اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم يوجب الضرورة تقدير العدل فيه

والذي يمكن ان يقال في توجيهه ان قطام مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره

راء فهو معرب غير منصرف فان كان في آخره راء نحو حضار وبوار فمبني وليس فيه الا سببان وهما العلمية

...

وثلث

والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة لتحصيل موجب البناء فلما
ذو العدل في اخر ذا قد دل على الافراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى
تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة من هذا الكتاب معزوة على المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام
فسالت قرائتها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود

قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل الى آخره اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون
وصفا في الاصل فلا تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا يوثر الوصفية العارضة
ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في مررت
بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف
لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف ولا يقال انه على
ان وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف
لقبول التاء لانا نقول ان التاء الذي في اربعة ليس للتانيث بل علامة للتذكير
والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا يضر امتنع صرف
اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية
وارقم صفة في اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات
ثم جعل اسماء للحية ... وكذا ادهم صفة في الاصل
في الاصل واسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة في تاثير الوصفية

الاصلية

الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف فلم يضر غلبة الاسم على الوصفية
الاصلية قوله وضعف منع افعى الى آخره اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق
مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث في افعى والجدل من الجدل وهو القوة وكون
الاخيل من التخييل فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت بما ولهذا قال
ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا والمذهب الثاني الصرف لعدم العلم بكونها
صفات في اصل الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع صرف افعى واجدل واخيل قوله
التانيث بالتاء شرطه العلمية الى آخره اي شرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه
لو لم يكن علما لكان ذكر التاء في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم
ولهذا صرف قايمة في قولنا مررت بامرأة قايمة مع تحقق الوصف فيها والتانيث بالتاء من غير العلمية
وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليس شرطا
فيه قوله والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه
لو لم يكن علما لكان ذكر التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم
ولهذا صرف جريح في قولنا مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير
العلمية وكذلك صرف زينب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل فيه من غير العلمية
قوله وشرط تحتم تاثيره الى آخره اي وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد
الامور الثلثة



وهوان يكون ذائدا على ثلثة احرف او وسط متحركا اذ العجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة

لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فغاية خفته تقاوم احد السببين

الذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فيجوز

صرفه لانتفاء الشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية

التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب

منع صرفها وهو الزيادة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب

منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط

وجوب منع صرفهما وهو العجمة وانما اختص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه

لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط والقايل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات

ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحركا الوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المد

متحركا الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم التانيث تحرك الاوسط لفظا او تقديرا

ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والتحقيق ما قاله

هذا الاشكال لا يتوجه ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه هو التاء المتمحض للتانيث

والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شاهة فهي ليست بثلاثية

قوله فان سمي به مذكر اي لفظا اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان

١٥

يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث لا من حيث اللفظ

ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن

علامة التانيث ومن قايم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قايم مقام حرف

التانيث لانك تصغر مؤنثا بغير تاء وعقربا تعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان

الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم

اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء الشرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وثلث

من نحو ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان

كراع غير منصرف مع كونه اسما للمفعل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل

لكون تانيثه معنويا مثل عناق قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة

قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف

خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها وما سوى

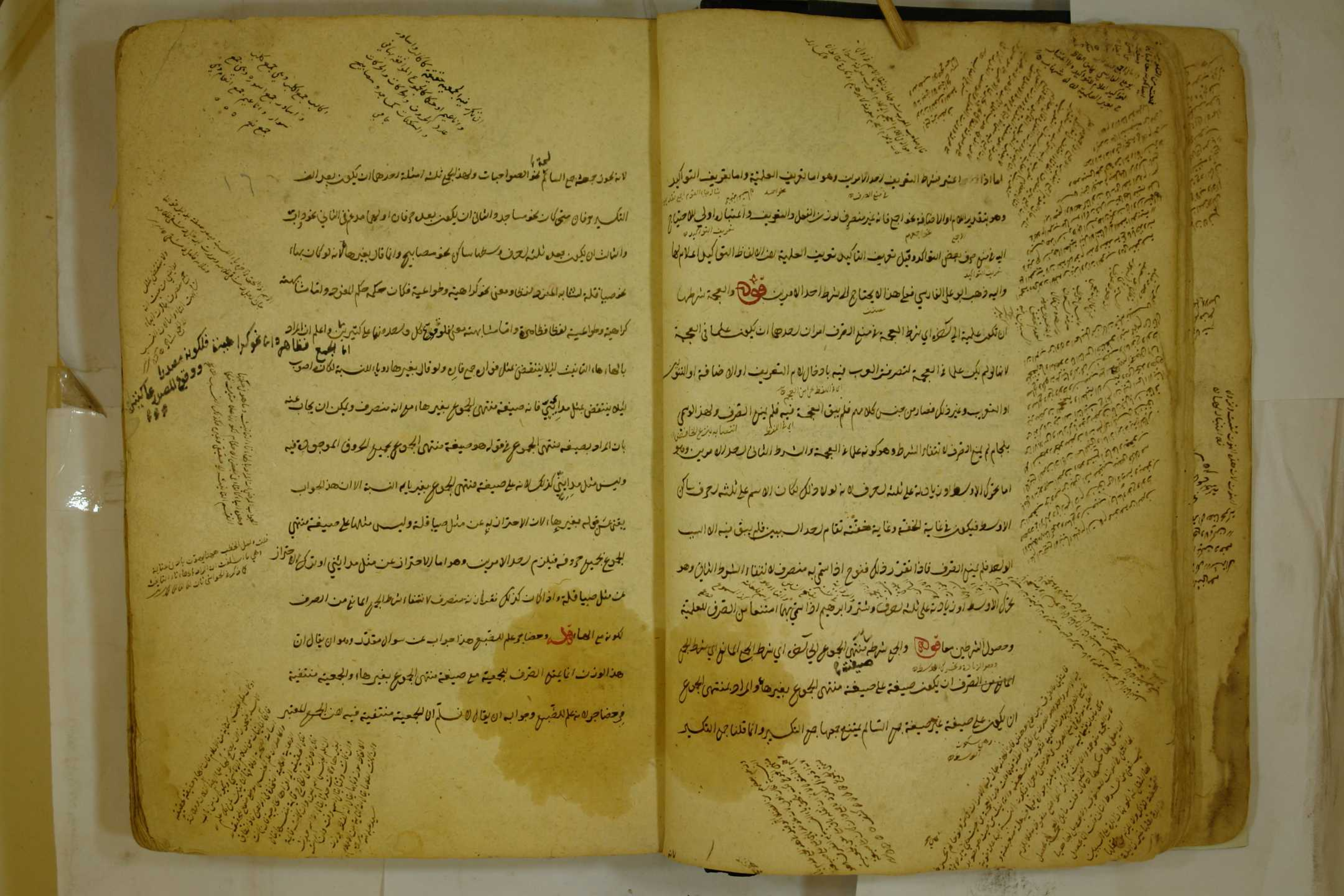
العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير

المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان

غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فيما الاولى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف

واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف

التوكيد في منع الصرف



اما اذا ... اعتبر شرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التواكيد
وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج
اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية لان الالفاظ التواكيد اعلام لها
واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين **قوله** والعجمة شرطها
ان تكون علمية في العجمة اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجمة
لانها لو لم تكن علما في العجمة لتصرف العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين
او التعريب وغير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا الوهم
بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجمة والشرط الثاني احد الامرين وهو
اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن
الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا السبب
الواحد فلم يمنع الصرف فاذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو
تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر وابرهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية
وحصول الشرطين معا **قوله** والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء اي شرط الجمع المانع اي شرط الجمع
المانع من الصرف ان يكون صيغة على صيغة منتهى الجموع بغيرها والمراد بمنتهى الجموع
ان يكون على صيغة غير صيغة جمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير

لانه لحوق جمع السالم نحو صواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الف
التكسير حرفان مشددان نحو مساجد والثاني ان يكون بعد حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب
والثالث ان يكون بعد ثلثة احرف وسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء
نحو صياقلة لتشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد وانما شابهه
كراهية وطواعية لفظا فظاهر واما شابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين واعلم ان المراد
بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فواره جمع فاره ولو قال بغيرها وياء النسبة لكان اصوب
لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه
وليس مثل مدايني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب
يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى
الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز عن مثل مدايني او ترك الاحتراز
عن مثل صياقلة واذا كان كذلك نقول انه منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف
لكونه مع الهاء **قوله** وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان
هذا الوزن انما يمنع الصرف بالجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية
في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع للمعتبر

عند المحققين وهو الجمعية الاصلية وهي منتفية هاهنا لانه يستعمل في الجمع لانه جمع حضجر والحضجر

هو العظيم البطن فان قيل هذا السوال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن

لم يمنع الصرف الا بالجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كان فيه فيمنع الصرف وان لم يعتبر فيه

الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع

مونث قلنا لا نسلم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم للجنس فهو علم للحقيقة المشترك

بين المذكر والمونث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه التانيث سلمنا ان

ان الحقيقة تركب من حيث هي لا يكون مذكرا ولا مونثا

فيه تانيثا لكن لا يلزم منه غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير موثرة

لا يكون وا

ولهذا لو نكر لكان غير منصرف وللقايل ان يقول ح الجمع ~~يلزمه ان يقول شرط~~ وهو غير وارد

~~يلزمه انا نقول شرطه ان يكون جمعا في~~

لانه يكفيه هنا ان يطلق الجمع وهو يقتضي الاصل واما انه ولا يمكنه ارادة مطلق الوصف

اي على تقدير ان يكون الجمعية الاصلية محض معتبرة يلزم منه ان يقول شرط الجمع ان يكون

جمعا في الاصل كما في الوصف **قوله** وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر اي تسخ هذا

جواب ايضا عن سوال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا

اي هذه الصيغة انما يوثر اذا كانت جمعا

عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملت

منها

اي على جمعين

العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه في العرب وكانت الالفاظ التي على وزنه في العرب

سراويل مثل مصابيح

غير منصرفة فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم ان فاعله الكلام

العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقدير الحفظ

فاعلة العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب

الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف

ليمانع مواضعهما واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع

خبره محذوف فلا اشكال اصلا

الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية هاهنا فوجب صرفه **قوله** ونحو جوار رفعا وجرا

كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين

كما يقول جاني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاني جوار ومررت بجوار

بالتنوين مع حذف الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان

هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف وسطها

ساكن نحو مصابيح وليس هاهنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف فيكون جوار

مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه في الاصل انه ليس بعد الف

انه غير منصرف

التكسير حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاني جوار بكسر الراء

فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فنقول جاني جوار بالرفع

واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع كون كل واحد منهما

حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض عن

الياء



او من حركة اليا لان اصل هولا اجوار جوارى فاستثقلت الضمة على اليا فحذفت فصار

هولاء جوارى فلما نون محذوف اليا التقا با لكسر في المعرفة يحذفونه والتبل اذا يسر

والكبير المتعال كان حذف اليا في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذف اليا والحركة

عوض التنوين عن اليا او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس بتنوين التمكن

بل التنوين العوض عن اليا وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب بالاتفاق غير

منصرف نقول رايت جوارى لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجوارى بالفتح لكان له وجه لكونه غير

منصرف ولخفة الفتحة على اليا كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

قوله التركيب شرطه العلمية الى آخره اى شرط التركيب المانع من الصرف وجودى

اما الوجودى فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن له دوام والتركيب

المعتبر هو اللازم والعدمى هو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان

لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين

فبالاولى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه

لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا او شاب قرناها وذرى حبا واذا كان

مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات والعلم

انه لو قال ولا بان يكون الثانى صوتا او بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب

حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه ونحوه عند اخذ اجعلا علما في المذهب الاصح

فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا

لا حاجة اذن الى الاحتراز عن التركيب الاسنادى لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه

احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادى او وجوب الاحتراز عن مثل

سيبويه ونفطويه ونحوه عند علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين ليلا

يرد مثل زيد علما لان زيدا مركب من اسم وتنوين قوله الالف والنون اذا كانا في اسم

الى آخره اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب

مشابهتهما لالفى التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول

ان كان الالف والنون في اسم فشرط في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهته

لالفى التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان للنبت
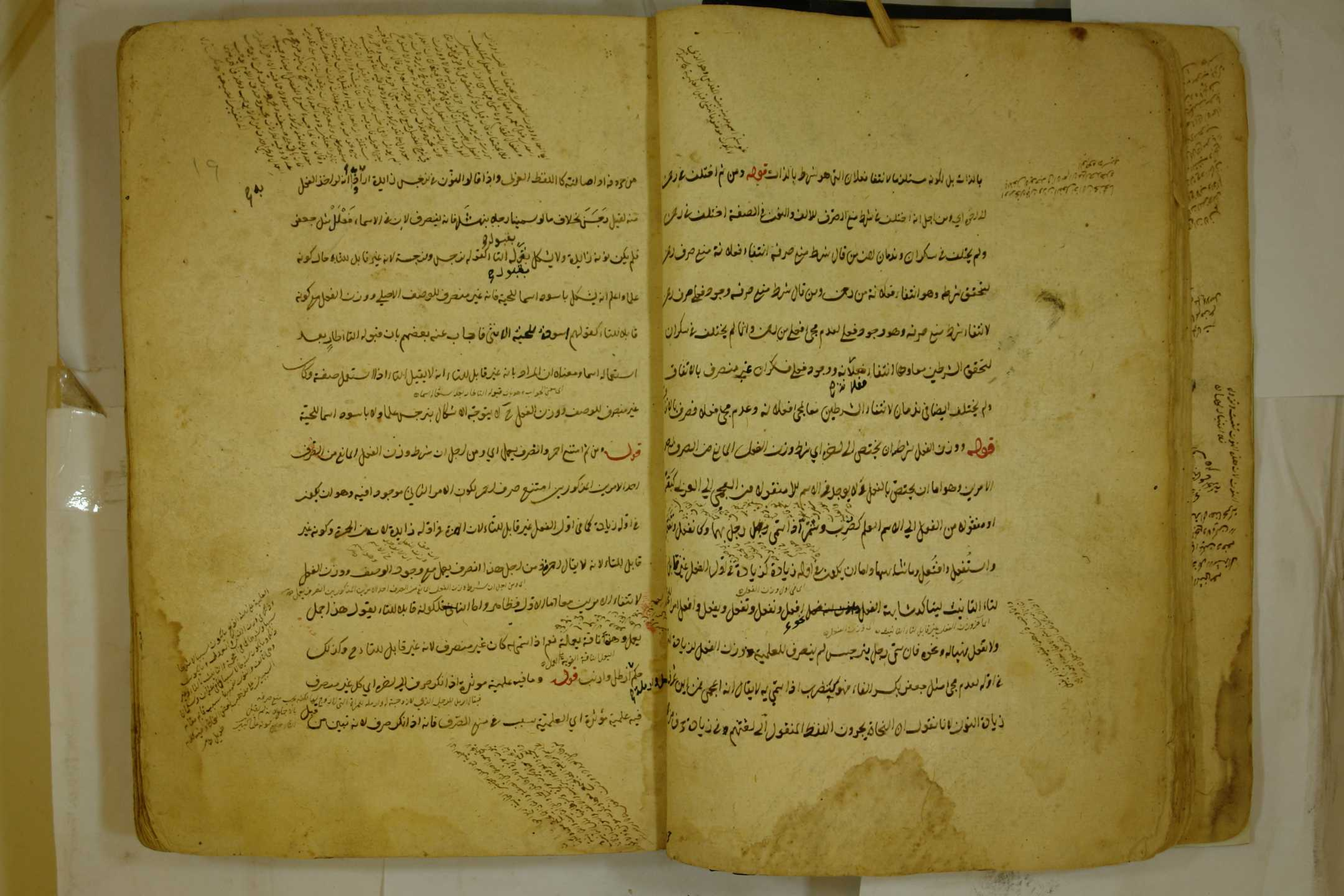
وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كان في صفة فشرط

في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالفى التانيث في امتناع دخول تاء

التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه

لم يوضع للمونث صيغتان غير صيغة المذكر يفرق بين المذكر والمونث بتاء

التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا



بالذات بل لكونه مستلزما لانتفا فعلان التي هو شرط بالذات **قوله** ومن ثم اختلف في رحمن

للرحمن اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع الصرف للالف والنون في الصفة اختلف في رحمن

ولم يختلف في سكران وندمان لكن من قال شرط منع صرفه انتفا فعلانة منع صرف رحمن

لتحقق شرطه وهو انتفا فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن

لانتفا شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجي فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران

لتحقق الشرطين معا وهما انتفا فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق

فعلا نة

ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجي فعلانة وعدم مجي فعلى فصرف بالاتفاق

قوله ووزن الفعل شرطان يختص اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد

الامرين وهو اما ان يختص بالفعل اي لا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم

او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي بهما رجل ونحو تفعل وتفعّل

واستفعل وافتعل وما اشبهها واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل

للتاء التانيث ليناكد شابهة الفعل بزيادة في اوله حرف من حروف اتين افعل ونفعل وتفعل ويفعل وافعل

ولا تفعل نبهاله ونحوه فان سمي رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة

في اوله لعدم مجي مثل جعفر بكسر الفاء فهو كيضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن اين

زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجوزون اللفظ المنقول الى لغتهم وفي زيادة في

من جوده ادا اصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زائدة اراد انه لو اخذ الفعل

منه لقيل رجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه ينصرف لان في الاسماء فعللا مثل جعفر

فلم يكن نونه زائدة ولا يشكل بقولنا الكتفولة نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه

بقبوله

علما والعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه

قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى فاجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد

استعماله اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان

غير منصرف للوصف ووزن الفعل ثم لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية

قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف

احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان يكون

في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زائدة لانه من الحمرة وكونه غير

قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل

لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء يقول هذا اجل

يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ وكذلك

قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لما تقرر اي كل غير منصرف

فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل

ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا والعلمية شرط في تاثير تلك العلة فانها تجامع العدل فانه دون

الفعل العدل ووزن الفعل الا مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه يشترط

ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها

لا تجامعه من حيث ان بينهما تضادا وان كانت التانيث بالتاء او التانيث المعنوي او العدل

او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانت الصفة فان

العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد فان كانت الجمع او التانيث بالالف فلا تنالا تجامعها

مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة في العدل

ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل

قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من

غير العلمية في نحو ثلث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة

قوله وهما متضادان اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب

سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان

يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكرت زالت العلمية ولم يزل العدل

ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصرف يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا

نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا بالاستقلال

فيكون غير منصرف

رحمة اي تركيب الشفاعة

فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي السؤال المقدر نظر لانه لا يتوجه السؤال المقدر

لان العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة والجواب انا لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة فيه والا يلزم

الترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر

الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك

فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن

الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه

احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما والله اعلم

انه انما قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم تكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية اذا نكر صرف

مثل مساجد وصلي منه علمية ونحو اصفر لان العلمية غير مؤثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية

الاصلية والتانيث **قوله** وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اعلم ان نحو احمر

غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال

سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف

لانه انما نكر مما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف

وجوابه ان يقال سلمنا انه انما نكر مما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك



وبيان ذلك ان اوزان الان علما لم يكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد

واذا انكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل اسمر

وباب ثلاث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية **قوله**

ولا باب حاتم اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال

لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في مثل احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه

وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك

فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان يقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد

العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية لو اعتبرت

في حاتم على لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين

والصفة يقع على كثيرين واما اعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر

بعد التنكير لعدم اعتبار العلمية حتى في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف

حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين

كقوله اتاني وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية

في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص فاعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص والعلم

ان قوله كل ما فيه علمية مؤثرة فانه اذا نكر صرف انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي سيبويه

وجميع الباب باللام او بالاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف

اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر وان كان اعرابه تقديريا ولكن اختلفوا في ان

دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف او لا من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه

ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال

قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين

وحال اللام او الاضافة لم يوجد التنوين ليحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان حالة التنكير

كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمرا واحمر وسكران صفة مثلا بالعلتين وان لم تبقيا او لم يبق احدهما

كان منصرفا كالمعلبك وابراهيم وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين **قوله**

المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع

وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة والمرفوعات

خبر مبتدا محذوف اي هذا باب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو

للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع **قوله** فمنه الفاعل

اي من المرفوع الفاعل انما ابتدا بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول

على الفاعل في الرفع **قوله** وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل

الامر والنهي وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا



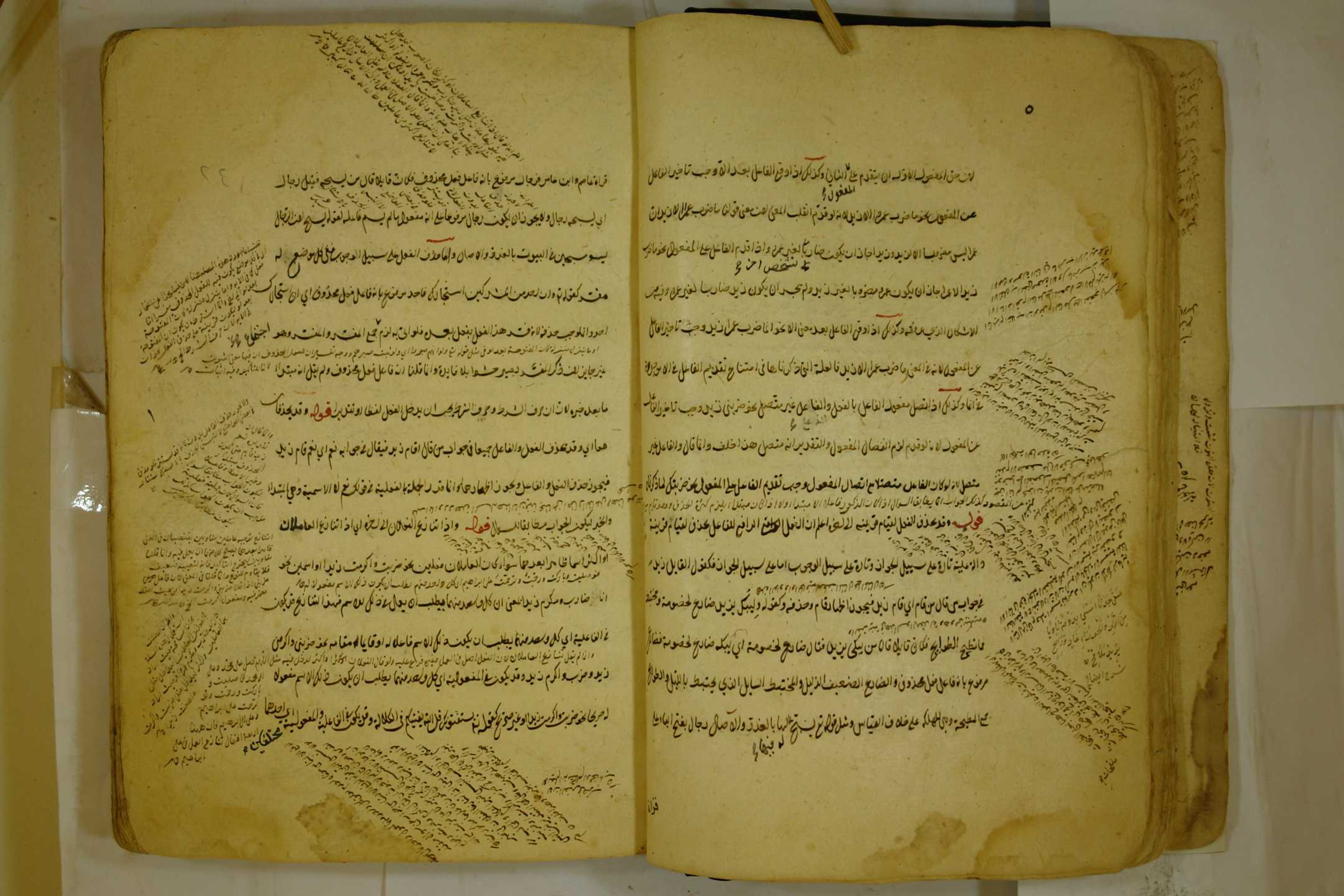
فانه مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل المجيئ وليس باسم وان كان في تقدير الاسم **قوله** او شبهه
ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف
والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه
وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني **قوله** وقدم عليه
اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون
فاعلا لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه **قوله** على جهة قيامه به اي على
جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج منه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه
وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو الضرب لا يكون قايما بالمفعول بل قايما بالفاعل
وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قايما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم
زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يقل زيد فالفاعل عنده
انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل
او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قايما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا
قام زيد ثم لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد
لان ما اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد هو الاسناد الذي في الايجاب والسلب لقائل ان يقول
لا يخلو ان يراد بالفعل في قوله ما اسند الفعل الفعل الاصطلاحي والفعل الحقيقي الذي هو المصدر لا سبيل الى الاول

فلان الفعل الاصطلاحي غير قايم بالفاعل ولا سبيل الى الثاني لانه لا حاجة حينئذ الى قوله او شبهه ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد به الفعل الاصطلاحي [illegible] الفعل الحقيقي [illegible] الى الفعل الاصطلاحي
[illegible] لا يشمل الحد وينتقض الحد ببعض المواد نحو اعجبني زيد حسنه [illegible] حسنه اسند اليه الفعل مقدما
عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه اولا
قوله والاصل ان يلي فعله اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وسائر الاشياء
المعمولة للفعل لانه بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل لان الفعل لا يقبل بدونه و
يقبل بدون سائر الاشياء ولكونه موجد الفعل غالبا بخلاف سائر الاشياء **قوله** فلذلك جاز
ضرب غلامه زيد [illegible] اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول جاز ان يقال
ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا الموخر لفظا من غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وهو غير جايز ولهذا جاز ان يقال [illegible] ولاجل ان اصل الفاعل
ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد موخر لفظا واما رتبة
فلان غلامه فاعل ضرب وزيد مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم
اضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني واكرمت زيدا ولم تجوزوا [illegible] مع وجود المفسر
في الموضعين قلنا لضرورة [illegible] وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده [illegible] اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال

الثاو هي مفقودة هنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة
الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين فعلم جواز اعطيت صاحبه الدرهم
وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يرجى حقهن القصايد او واذا انتفى الاعراب لفظا
اي ولو انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب
من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس وانما قال والقرينة لانه
لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى فان من
المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى الجاهل ~~وضرب موسى سعدى~~
وضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب
تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان يكون منفصلا وقد فرض انه متصل هذا خلف وانما لم يجز
ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يتقدم الاضعف على الاقوى فيما هو
كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا
لانه لو كان منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكر يشكل بمثل
قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع
مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى

لان

لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر واذا قيل
ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاحد فيه نظر
لانه يلزم انقلاب المعنى انما لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب
المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز تعدد
المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا او لا يجوز تعدد المستثنى
المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما هنا خلف وان كان الثاني كان
المعمول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قايم مقامه لان زيدا يمتنع ان يكون
فاعلا لما ضرب ح لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى ويمنع بقاء الفعل بلا فاعل
لان زيد المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا وقع لم يلزم
بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها
في الا موجودة هنا قوله واذا اتصل ضمير مفعول له اي واذا اتصل بالفاعل ضمير يعود
الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا
لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب
اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخيره او نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين



لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول

نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان

عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيدا جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب

زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من

الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل

عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة

في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل

عن المفعول لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير

متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك لما ذكرنا

قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة لا يخفى اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة

دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القائل زيد

في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط

مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع لخصومة اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع

مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح

جمع المطيحة وهي المهلكة على خلاف القياس ومثل قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء على

لم يبنهما

قراءة

24

في قراءة ابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبح فقيل رجال

اي يسبح رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال

ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له

مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي ان استجارك

احد والموجب حذفه لانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتي به لزم جمع المفسر والمفسر وهو اجتماع

غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتدا

ما بعده خبره لان حرف الشرط وحروف التحضيض يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا **قوله** وقد يحذفان

معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد

فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة بالفعلية في قولك نعم لا الاسمية وهي المبتدا

والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال **قوله** واذا تنازع الفعلان الى آخره اي اذا تنازع العاملان

او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو

انا ضارب ومكرم زيدا يعني ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون

في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني

زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعوله

صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما

مختلفين

يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين لان الاول يقتضي الفاعلية

والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا او اكرم وضربت زيدا و الثاني ان يقتضي

الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد و اكرمت وضرب زيد والشار

لهذين القسمين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة

مذكورة بالفعل وهو حال من الفعلين المذكورين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية اي فقد يكون تنازع

الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس

ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع حينئذ غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه

ويمكن ان يقال ايضا ان في القولين المختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا

من هذا الباب فانه ليس فيه الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلف

لفظا يا ادنى على ما هنا لا يقتضي بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في

الفاعل والمفعول ليتناول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون

اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال

الفعل الاول في ذلك الاسم لكون اهم لتقدمه واعمال الاهم اولا ولكل واحد

من الفريقين حجج ومناقشات كثيرة لا نطول لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما

لم يكن الحكم مثل ما ذكرنا بل استوى الفعلان في الاضمار انا اذا تنازعا مضمر

[illegible] نحو زيد ضربني واكرمني او مفعولا اخا طبا نحو ضربت واكرمت

او منكما نحو ضربت واكرمت فلا رفع الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا

او انت وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك واهان وضرب واهانك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما

محذوف لان مرادهذا الكلام في تنازع الفعلين الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر وانما

قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع ولم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا

الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية ويقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمته زيدا

ضربت واكرمني واقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني يلزم الاسم

الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني

زيد واكرمت او اقتضى المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الاسم الثاني

وهو علام ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل

اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر عليه وليتعين زيد في المثالين الاخيرين لان يكون مفعولا

لضربت لما ذكرنا وفي لزوم الاسم الثاني نظر **قوله** فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول اي ان اعملت

الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول

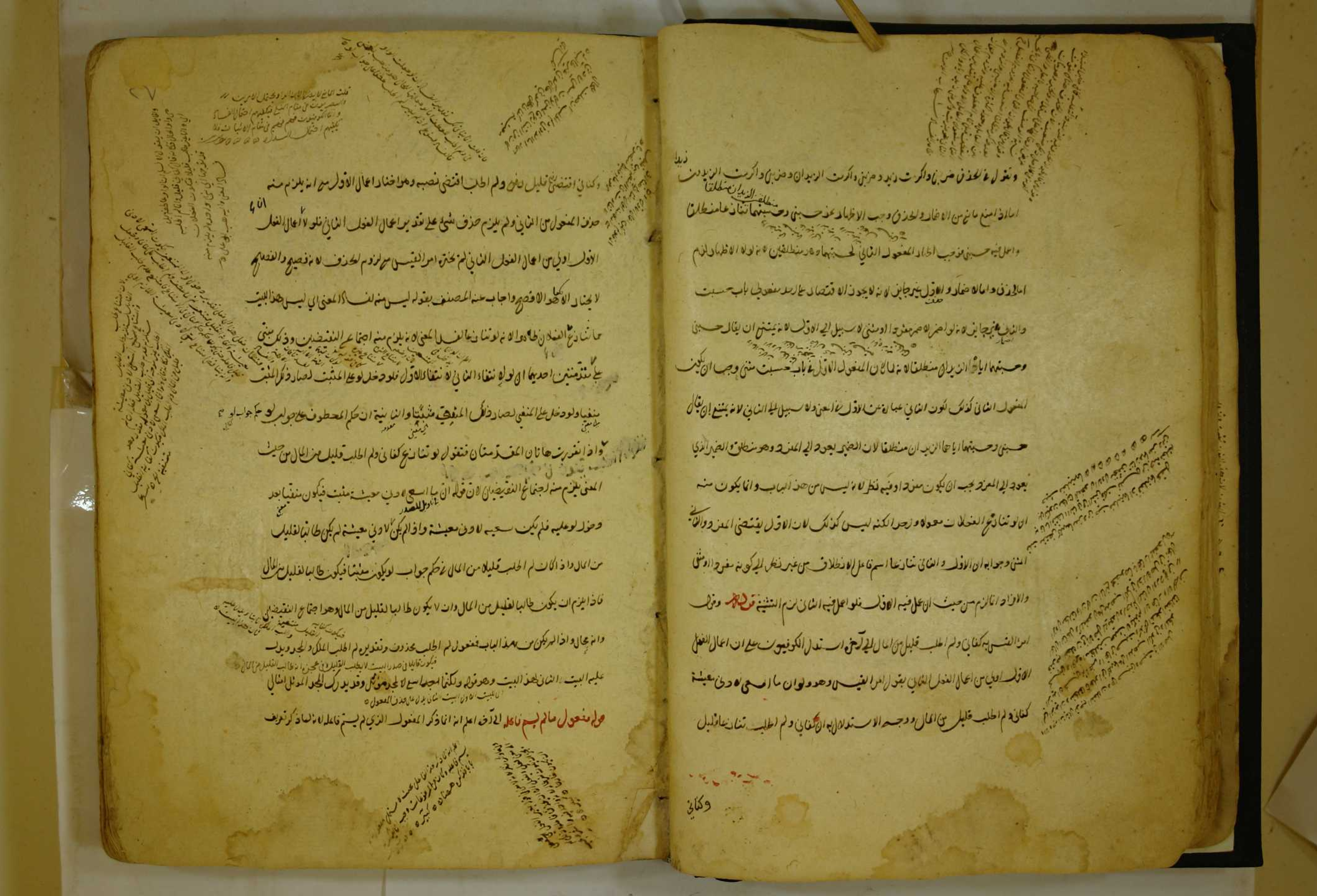
فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد

والتثنية والجمع نقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين



يقتضي المفعول حذفت المفعول من الاول ان استغني عن ذكر المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما
لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يحذف عنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول
فان قلت في الفاعل اضمار قبل الذكر من تقديره للضرورة ولم يمكن في المفعول لعدم الضرورة لانه
يستغني عن ذكر المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا فان حسبني وحسبت
تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول فحذفه
ممتنع لانه احد مفعولي باب حسبت كما مر ولا يجوز اضماره لانه يلزم منه اضمار قبل
الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اظهار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا
في حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله وان اعملت الاول لا الاخير اي وان اعملت الفعل
الاول كما هو راي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر نحو ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت
واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل
ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق
الملفوظ المراد وليرفع الالتباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا لم يمنع مانع لوجود القرينة
الدالة عليه مثاله تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم
الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون

وضربني واكرمت هندا او ضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا يجوز حذف فاعل
الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يجوز حذف الفاعل هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف
الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل عليه بدونه والفرق بين الحذف والاضمار
انه يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف تقول ضربني واكرمت الزيدين وضربني
واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات
والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضُرِبَ وضربت
زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعل قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل
المسألة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون
الاول نحو ضربني واكرمت زيد اخوه خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع والنصب او الاول
النصب والثاني الرفع او الاول الرفع الثاني النصب واعمل الاول دون الثاني لجاز عند الفراء ايضا
احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول وان اضماره
قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا في لون مذهب
وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى
وحذفه المفعول في الاول اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل الاول



ونقول في الحذف ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدان وضربوني واكرمت الزيدين

اما اذا امتنع مانع من الاضمار والحذف وجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا

واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار للزم

اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت

والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني

وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون

المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال

حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي

يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه

ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني

المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى

والافراد انما لزم من حيث ان عمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله وقول

امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال الى آخره استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل

الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة

كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل

وكفاني

وكفاني اقتضى قليل بالرفع ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الاول مع انه يلزم منه

حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل

الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح

لا يختار الا الاكثر الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت

مما تنازع فيه الفعلان لفساد المعنى لانه لو تنازعا فسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني

على مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت

منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو

واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث

المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله ان ما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد

دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن لادنى معيشة لم يكن طالبا للقليل

من المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا للقليل من المال

فاذا يلزم ان يكون طالبا للقليل من المال وان لا يكون طالبا للقليل من المال وهو اجتماع النقيضين

وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك ويدل

عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي

قوله مفعول ما لم يسم فاعله الى آخره اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف



الفاعل يجب ان لا يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات
ومفعول ما لم يسم فاعله هو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضُرِبَ زيد وشرطه ان تغير
صيغة الفعل الى فُعِل ان كان ماضيا والى يُفعَل ان كان مضارعا اي بضم اوله وبكسر
ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان التغير المذكور
شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون
اسما وقد يكون فعلا ويتناول الحد المذكور التغير **قوله** ولا يقع المفعول الثاني الى آخره اي لا يقع
المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا فاضلا مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت
مسند الى المفعول الاول لانهما مبتدا وخبر في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا
مسندا اليه وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا
الثاني موضع الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موضع الفاعل لكان مسندا
ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تأديبا لا يقع موضع الفاعل
لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه
نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى والخشبة
لا سبيل الى الاول لانه يلزم العطف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة
ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع
الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعول **قوله** واذا وجد المفعول به الخ
اي اذا وجد المفعول به مع غيره من ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان
يقوم مقام الفاعل لمناسبته الفاعل اكثر من غيره نحو ضُرِبَ زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في داره ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة امامَ الامير ضربا شديدا في داره اقيم زيد مقام الفاعل ونصب ما سواه
على حاله وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد التقييد لانه ليس فائدة زائدة على مدلول الفعل
من صفة او غيرها ليفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل **قوله** وان لم يكن فالجميع سواء اي فان لم يوجد
المفعول به فالجميع اعني ظرفي الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء الى فان لم يوجد المفعول
في قيامه مقام الفاعل فانت مخير فيه نحو ذُهِبَ بزيدٍ يومَ الجمعة امامَ الامير ذهابا شديدا في اقامة
اي واحد منها مقام الفاعل ثاني والكل منها اقيم مقام الفاعل جعل ما سواه منصوبا **قوله** والاول
من باب اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما
اولى من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول الفاعل اكثر من المفعول الثاني لان الاول
آخذ والثاني مأخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ
الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية كما في الثاني
مفعولية ما **قوله** ومنها المبتدأ والخبر اي ومن المرفوعات المبتدأ والخبر فالمبتدأ
هو الاسم المجرد الى آخره فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او ما في معنى الاسم
المجرد اي ان اراد ان يتجرد عن العوامل اللفظية



اتكل بالمرونتهم بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي امنى سماعك بالمعيدي وقوله المجرد

عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسماء التي لا يكون محل من العوامل اللفظية كاسمي ان وكان

واسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني من باب اعلمت وقوله مسند اليه

احتراز به عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها وهي

الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتدأ لانه وان كان مجردا ايضا

عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به **قوله** والصفة الواقعة بعد

الف الاستفهام وحرف النفي ليدخل فيه مثل اقائم زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتدأ مع انه

ليس مسندا اليه وذيد فاعل له سد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل من المبتدأ

والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة لخرج من تعريف المبتدأ هذا النوع من المبتدأ وانه غير جائز

اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قائم زيد وقوله رافعة

لظاهر احتراز به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقائمان

الزيدان فانها لم تكن مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ لانها لو كانت مبتدأ والزيدان فاعل

لها سادا مسد الخبر لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو

المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتدأ وليس كذلك لانه

خبر مبتدأ وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل اقائمان الزيدان

ويدخل

ويدخل فيه اقائم الزيدان واقائم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر اللغوي لا الاصطلاحي

ومع لم يتوجه النقض بمثل اقائم انتم لان انتم ظاهر لفظا ولقائل ان يقول ان الحذف يشكل بمثل اقائم ابوي زيد اذا

جعلت زيدا مبتدأ واقائم خبره وابوي فاعلا لقائم اعلم ان الحصر لهذه غير شامل لاسم الفعل مثل هيهات زيد على

باب اسماء الافعال **قوله** مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فالمثال الاول للمبتدأ الذي هو اسم

مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للمبتدأ الذي هو صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر

والمثال الثالث للمبتدأ الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران

اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام مفردا نحو واقعا بعدها نحو اقائم زيد وما قائم زيد جاز

الامران اي ان يكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا وح يكون داخلة في تعريف المبتدأ لكونها رافعة لظاهر

وجاز ان يكون ما بعدها مبتدأ وهي خبرا وح لم يكن داخلة في المبتدأ لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها

لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران بل تعين **قوله** والخبر المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة **قوله**

المسند به احتراز عن المبتدأ الذي هو المسند اليه **قوله** المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة

بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه

انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدأ فينتقض طردا وبمثل قائم في اقائم انتم لكونه

مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند

الى المبتدأ وعن الثاني ان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا **قوله** واصل المبتدأ

التقديم اي اصل المبتدأ ان يكون متقدما على الخبر لانه محكوم عليه ان يكون متقدما على المحكوم به **قوله**

ومن ثم جاز في داره زيد الى آخره اي من اجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان

كان متاخرا عن داره لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه

الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى ورتبة

اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها مبتدأ وحقه ان يكون متقدما على الخبر **قوله**

قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون

معرفة

عليك ان يخبر عنه ... ولكن جاز ان يكون نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه
التي تقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكافية ستة احدها تخصص بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك فقوله لعبد مبتدا ومؤمن صفته وخير من مشرك خبر فالمبتدا ههنا نكرة تخصصت
بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصص بالعلم بثبوت الخبر له نحو
ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتدا نكرة وخبره في الدار وامراة عطف على رجل والمبتدا النكرة
هنا بحصوله في الدار ثبت من ان المتكلم لانه انما يسال بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار
لكن لا على التعيين والثالث تخصص بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا وهو نكرة
وخير منك خبره والمبتدا النكرة تخصص بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلام القوم
ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم
الفايدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من جرادة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا
والرابع تخصص بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدا النكرة
واهر فعل ماض فاعله ضمير عائد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر
المبتدا والنكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بانه في معنى
الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه واما قلنا انه تخصص بانه في معنى الفاعل لانه في
التقدير ان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصص بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار
رجل فرجل مبتدا وهو نكرة وفي الدار خبره تخصص المبتدا النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتي
في الظروف وبعدها نحو قائم رجل والسادس تخصص بالمتكلم وهو في الدعا والدعا عليه نحو سلام
عليك فسلام مبتدا النكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا وتخصيص المبتدا النكرة بالمتكلم
لان معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما حذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن
النصب الى الرفع للثبات والبقا لان النصب ... منبي بالفعل المقدر وهو سلمنا والاسم
كان الاول لم يدل الا على المضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع عن ...

فيكون

فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلام مختصا
بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المصنف بقوله سلام عليك مطلق لان السلام من قبله
حفظ له للادعاء المطلق فقط **قوله** والخبر قد يكون جملة اي الخبر اعلم ان خبر المبتدا قد يكون مفردا نحو زيد قائم
والمراد بالمفرد ههنا ما هو مقابل المركب الاسنادي بالاصالة واحترز بقوله بالاصالة عن مثل اسم
الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل والمفعول فانهما مع فاعلهما قد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
ولا يشكل مثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد
وهو مقول وما بعده في محل القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجز الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم
او قام فزيد مبتدا اول وابوه مبتدا ثان وقائم خبره والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره في محل الرفع
بانه خبر المبتدا الاول واما فعلية وهي التي يكون الجز الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدا
وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدا ولم يذكر المصنف الجملتين
غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والمصنف
لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة في
بالمفرد ... تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل
تقديره زيد حصل في الدار ... كانت جملة فعلية **قوله** ولا بد من عايد اي لا بد للجملة
الواقعة خبر المبتدا من ضمير يعود الى المبتدا او قائم مقام الضمير نحو الاعلام في نعم الرجل زيد وذا
في قيد ان يكون زيد ... ولم يخل من ضمير لتحصل الفايدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قائم
لم يفد لعدم ارتباط الجملة بالمبتدا واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول لا بد من عايد اذا لم يكن
الخبر عبارة عن المبتدا لئلا ينتقض بالخبر الجملة من ضمير الشان نحو هو زيد قائم ولهذه تقدم احتياج
حذف الخبر الى العايد لكونه بمنزلة المفرد لكون المبتدا عبارة عنه في المعنى **قوله** وقد يحذف اي قد يحذف
الضمير العايد الى المبتدا اذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتدا اول والكر
مبتدا ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتدا

وقال بعضهم كابن السراج ان الظرف ... هو الخبر ...

لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما وجب ذكر البيان ذكر الكل السابق علم ان الكل الذي يستبان

من البر وتقديره البر الكر يستبان منه كذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء ومنوان مبتدا ثان

وبدرهم خبر المبتدا والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر الجملة ضمير يعود

الى المبتدا لكنه محذوف لوجود القرينة وهي انه لما وجب ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان

منه وتقديره السمن منوان منه فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل فيه

يستبين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي صحح وكون منوان مبتدا انكرة

قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدا اذا وقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار

وجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لابد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مقدر

فهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدا والاصل في الخبر

ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد

حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف والاصل في العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف

العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا قوله واذا كان

المبتدا مشتملا على ماله اي بنحوه اعلم ان اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره لكنه يعرض له

اشياء فيوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز التاخير منه فمنها ان يكون المبتدا مشتملا على ماله

صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك ومن مبتدا وابوك

ومن يكرمه اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام

ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه تغير المعنى قبل الخبر انما قوله اخي انت ومثل

عرفت خالا قال الشاعر وكرم الاخوة الاخاء نساذ وفيه اخي مبتدا وانت خبر الا انه اخر الكلام الى الجزء

وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتدا والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدا هاهنا

لانه لو اخر المتاخر هو المبتدا او المتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج وقد يقال

لانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدا والخبر متساويين في التخصيص والتعريف نحو افضل منك افضل

فان

فان المبتدا والخبر افعل التفضيل سواء وانما قلنا وجب تقديم المبتدا هاهنا لما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر

فعلا للمبتدا نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتدا على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل لانه لو قيل قام زيد

لم يعلم انه فاعل او مبتدا وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدا لم يجب تقديمه على الخبر نحو زيد قام ابوه

لانه لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل

الزيدان قاما والزيدون قاموا قوله واذا تضمن الخبر المفرد اي اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض

فتوجب تقديم الخبر على المبتدا مع ان الاصل التاخير منها فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام

مثاله نحو اين زيد فزيد مبتدا واين خبره وجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد

الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ماله صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدا نحو زيد من ابوه

فان زيدا مبتدا ومن مبتدا ثان وابوه خبر مبتدا ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدا الى

الاول وهذه الجملة مشتملة على ماله صدر الكلام لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام

وانما لم يجب تقديم الخبر هاهنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام

وللقايل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر

بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد ولئن سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة

اذا تضمن ماله صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدا الجملة الصريحة والجملة هاهنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد

ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدا مصححا لوقوع المبتدا نكرة نحو في الدار رجل وتلك من ومنها ان

يكون متعلق الخبر ضمير في المبتدا اي يكون في المبتدا ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها

زبدا فمثلها مبتدا والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو سبب متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة

حاصل او حصل كما ذكرناه غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر هاهنا على المبتدا

لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جايز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فالصواب

ان يقول ولمتعلقه ضمير في المبتدا او كان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكر ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور

بانه اراد بالخبر لفظا هو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يتوجه الاشكال ح ومنها ان يكون الخبر

خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتدأ او عندي مقدم عليه خبر وقد يتعين
عندي فيابك اي فيابك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا لعين الملتبس المفتوحة بالمكسورة
في الكتابة لانه لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي لاحتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم واحتمل انها اللتي
هي مع ما بعدها مبتدأ او عندي خبرها قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي خبر المبتدأ جاز ان
يكون اكثر من واحد لان الخبر محكوم به فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كذا جاز الاخبار عن الواحد باخبار
كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فقال صاحب اللباب بعضهم مبتدأ او البواقي صفات قوله
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط اي اعلم ان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في الخبر صحيح
دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها بالشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام
ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدأ اسما موصولا صلته فعل او ظرف
نحو الذي ياتيني او الذي في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وانما اشترط ان يكون صلته او صفته فعلا ليشابه كل منهما بمبني الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك بدال الظرف
صلته او صفتها ظرفا لان الظرف يتعلق بالفعل الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل بتحقيق
مشابهته الشرط ويجب ان يعلم انه لا يتعين دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدأ سبب
للخبر وانه يتعين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط نحو ليت الذي ياتيني له درهم لم يكن صلته
او صفته جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه فله درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب وتم
فلم يحتج الى جواب آخر قوله وليت ولعل مانعان باتفاق اي ليت ولعل مانعان باتفاق النحاة
دخول الفاء على خبر ما دخل الا ان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا لا يقال
ليت او لعل الذي في الدار او ياتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين
الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت
او لعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء او لعل انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا
الحكم فان جميع النواسخ الا ان الابواب كان وعلمت والغلبت ونحوها باتفاق
قوله

ولحق بعضهم ان بهما اي والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرها ونقل الاكثرون
ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه وحجة المانع
انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخولها على ما اشبهه وحجة المجوز ان ان لم يغير معنى الكلمة
بل يؤكد فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكذلك ورد من التنزيل ما يحسن
الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب
لانه ليس بموصول ولا بموصوف مذكورين لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي
هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخولها على الموصول اولى لانه
يلزم ان يكون المبتدأ الذي يدخل الفاء على خبره نكرة موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل
او ظرف او اسما موصوفا بالموصول الذي صلته فعل او ظرف اعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرها قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
جوازا اي وقد يحذف المبتدأ على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال
والله اي هو الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقدير فصبر جميل اجمل
فح يكون الخبر محذوفا قوله والخبر جوازا اي وقد يحذف خبر المبتدأ جوازا او وجوبا اما جوازا
فلقرينة حالية في مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او حاضر او نحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة
ويجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر
والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفيه حق اللفظ والمعنى واما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء
بذكره في جواز حذف المبتدأ ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد
لهلك عمرو اي لولا زيد موجود لهلك عمرو فزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب
حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني
لوجود الاول فان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدأ بعد لولا قد يكون خاصا

وقع لم اندرا لوه عليه كقول الشافعي رحمه الله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب
الرماني والثالث بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكور بعده الحال
او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ضربي زيدا
ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضربي زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما ضربي
زيدا قائما وضربي زيدا قائمين والكلام يقبل مضاف بدل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس
اليهما بل منسوب اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدأ وهو مضاف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه
مفعول ضربي وخبر المبتدأ محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه حال
والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائما خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يبق فيه دلالة على الظرف بل على
الحال فان لعادة دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتدأ وهو
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل
على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر هاهنا لحصول شرطين لان قائما يدل على اذ اي ان واذا كان
يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العامة فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على شيء دال
على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير لمعنى وجه اذا كان قائما جعل وجه خطيبا مبالغة
او اخطب اوقات كون الامير اذا يكون كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير يكون
افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتدأ
عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه
وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرونان
مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول شرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية
الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد
المبتدأ وهاهنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد مبتدأ المقسم به مثل لعمرك لافعلن
كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول شرطين

بعد كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته
فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره
محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان اي مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر
لحصول شرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير
الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدأ وهاهنا وقع بعده غيره
وهو المعطوف والرابع بعد مبتدأ مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدأ
خبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول شرطين لانه لما قيل
لعمرك علم ان ثمة قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد تحذف
المبتدأ والخبر معا جوازا كقولك نعم لجواب من قال ازيد قائم **قوله** خبر ان واخواتها
هو المسند اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدأ بالحقيقة وذكر تعريفه
من قبل لانه يخالف خبر المبتدأ من بعض الوجوه وهو جواز تقدم خبر المبتدأ عليه وعدم
جواز تقدم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن حيث دخول ان وعدم دخول ان فعرفه
وقال انه المسند بعد دخول هذه الحروف اي واحد من هذه الحروف فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها
فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله
ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا
ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة
اعني يقوم مع فاعله وهذا الاشكال وارد على خبر كان وما ولا ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او سببه **قوله** وامره كامر خبر المبتدأ

اي وامن خبران كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون مفردا او جملة والجملة تكون اسمية
وفعلية ولابد في الجملة من ضمير يعود الى المبتدا فكذلك خبران والحاصل ان حكم خبران كحكم
خبر المبتدا الا في شي واحد وهو ان خبر المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان لم يجز
تقديمه على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى
ان لدينا انكالا وكقوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وانما جاز تقديم الخبر على الاسم
اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه مامن اسم وفعل الا وهو في زمان
او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظرف ما لم يجوزوا في غيرها قوله خبر لا التي
لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها ان اما لاجل ان ان للاثبات
ولا للنفي فحمل لا على ان حمل النقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل ان ان
لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه
انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان
وخبران وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها فبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء
وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فيها فظريف هو المسند بعد دخول لا التي
لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال لم يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان
الظريف صفة لرجل قوله ويحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما
كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف
الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون
خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قلنا لا رجل افضل مثل ضيق ا
افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما

انه اذا كان خبرها خاصا ظاهرا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال
ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم
دل على عدم حصوله في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين
بليس اعلم ان ما ولا لم يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل
القبيلين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القران كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما بليس من حيث انهما للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف
والنكرات على المبتدا والخبر ودخول الباء على خبرهما كما ان ليس كذلك واذا اشابه ليس بهذه
الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل المبتدا واسم كان
وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد
مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا لليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة
لا لليس انما هو للنفي ونفي الحال والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف
ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ اي عمل لا بمعنى ليس
شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس لي براح
قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب
وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشي بنفسه وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب
لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد او لانه في المعنى عبارة عما هو مذكر
لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل
بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
تاديبا فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد

بحرف من الحروف كالمفعول بدونه ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل الفعل المذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به
عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان
ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس
باسم ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب
وايا ما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل
المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب
فلانه مفعول مطلق فلا احتراز عنه و يمكن الجواب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل
باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال
المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد للاول والثاني انه لا يطلق
بالاصطلاح على لفظة ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعله
لانه انما فعله المتكلم المتلفظ به و الجواب الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي
هو الضرب قوله فلا احتراز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم بانه مفعول مطلق وانما يكون
كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا اعتبر عنه بالفعل فلا وقوله فعله فاعل احتراز
اي مفعول مطلق
عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام
فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان
فاعل الفعل المذكور هو الاعجاب والقيام يمتنع ان يكون فعلا للنفس وقوله بمعناه احتراز عن
اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي يصدق عليه انه اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام

غير

غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير
المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق ~~لان العالم ليس بمصدر~~
والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل ويحه وويسه
والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض التعريف
المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي
تسمية لآلة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية للشيء باسم شبيهه واعلم
انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكره بيانا لانه لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي لا يقال
ينتقض الحد بالاكرام في قولنا اكرمت زيدا لاكرامي عمرا فانه يصدق على الاكرام المذكور
الحد المذكور مع انه ليس مفعولا مطلقا بل مفعول له لانا نقول ان كان المراد
الجار والمجرور فلا نسلم انه يصدق عليه الحد المذكور وان كان المجرور فقط فلا نسلم
انه لا يكون مفعولا مطلقا نعم لا يكون كذلك هنا لمقارنته حرف الجر اياه واخراجه
عن معناه لكون الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة قوله ويكون للتاكيد والنوع
والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لانه مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول
الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان
دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة وهو اما ان يدل
عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربته ضربا شديدا
واي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربته ضرب الامير
او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك ضربا وان كان
دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم

قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانتفاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه حينئذ
لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل في افرادها وتجوز تثنية المفعول المطلق
وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما للكثرة الافراد والانواع لانه اذا
كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان
للنوع فاذا اجتمع نوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب
للجمع فيقال ضربت ضربة وضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه اي يجوز
كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من
لفظه كما ذكرناه في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف الفعل
لقيام قرينة الى اخره اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل
الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن
قدم من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت حذفته وان شئت
اظهرته واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي
اي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان تذكر
ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن
ان تذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل
في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال
الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الخ اي
سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلتان فعل هذا القسم واجب

الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب
ان نقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له
وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف
عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا
في مواضع اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع منها
موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم
يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم قوله ما وقع مثبتا احترازا عن ان وقع منفيا
فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد سيرا قوله بعد نفي احترازا عن ان وقع مثبتا
بعد غير نفي نحو زيد سيرا فانه ليس من هذا القبيل قوله او معنى نفي ليدخل
فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره
ما انت الا سيرا قوله داخل على اسم احترازا عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على
غير اسم نحو ما سرت الا سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي داخل على فعل فانه ليس
من هذا القبيل لان فعله مذكور قوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول
المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترازا عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت
بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل قوله او وقع
مكررا اي او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا
عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع

خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبراً عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا
اذا دكت الارض دكاً دكاً فقوله ما انت الا سيراً فسيراً مثبت بعد نفي و
هو ما داخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت
الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سيراً او ما انت تسير الا سير
البريد وانما اوردنا مثالين ليعلم ان الاسم لو وقع موقع الخبر وان لم يكن خبراً للمبتدا
على ضربين احدهما انه نفس المبتدا كالمثال الاول والثاني ان فعله مشبه به كالمثال
الثاني وقوله وانما انت سيراً فسيراً مثبت بعد نفي داخل على اسم وهو انت
وليس سيراً خبراً عن انت وقوله وزيد سيراً سيراً فسيراً اسيراً وقع مكرراً
في موضع خبر عن زيد وليس خبراً عنه **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا الخ
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً قياسا
ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة قوله تفصيلا احتراز
عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا كقوله فشدوا الوثاق
فتقتلون قتلاً فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون
جملة احتراز عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون
مفرد او تفصيل مضمون جملة مثال الاول زيد يسافر سفراً قريباً او بعيداً
ومثال الثاني زيد يسافر سفر القريب او البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة
لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة
متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله تعالى فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق

واثر

واثر المن اي القتل او الاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما
تفدون فداء **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه علاجا الخ اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول
المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى
صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز به عن ان يقع لغير التشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه كقولك لزيد صوت صوت حسن وقوله
علاجا احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد
زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك وقوله بعد جملة
احتراز به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار
وقوله مشتملة على اسم بمعناه احترز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة
على اسم بمعناه نحو مررت فاذا له ضرب صوت حمار وقوله وصاحبه احتراز عن ان
يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم
كقولك مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها
على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله
مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار للتشبيه علاجا بعد جملة وهي
مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة على
صاحب ذلك الاسم ايضا وهو زيد او الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت
صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو

بمرغ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال
لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد
كقولنا مررت به مرورا وقوله لا يحتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك
المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا
وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره
اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم تاكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو
عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون
جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع
مضمون مفرد نحو ضربت ضربا قوله لها محتمل غيره احتراز به عن ان لا يكون لها احتمال
غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون جملة وهي زيد
قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقية لاحتمال الا يكون قولنا زيد قائم حقا غير حق
فقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد
القيام الى زيد والحق ان يعبر عنه بمعناه منها ما وقع تاكيدا او تحقيقا لمضمون جملة
لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم تاكيدا لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره
ولقائل ان يقول مسافرته في قولنا زيد مسافر مسافرة مضمون الجملة فهي
اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتمله اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل
ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع توكيدا لمضمون

الجملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع توكيدا لمضمون الجملة لها محتمل غيره
ويدل عليه قوله ويسمى الاول توكيدا لنفسه والثاني توكيدا لغيره لا يقال
مسافرته في المثال المذكور تاكيد لمضمون الجملة وح لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال
لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته
ضرب الامير فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة ليستغني
عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية
وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها
ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر
اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة او اطعت طاعة بعد طاعة وانما
قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر
الى التثنية بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربته ضربتين قوله
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا
بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل
الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول
لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف
تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف
تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام
ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل

موقوف على تعقله وجوابه ان المراد انه تعقل الفعل موقوف على تعقل الشيء
غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد
يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل اقوى في العمل نحو زيدا ضربت
وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع
تقدمه عليه في بعض المواضع نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع
التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامل الاسم نحو
هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف الفعل اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على
سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت
وان شئت حذفت اما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الاول سماعي اي
مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه
وقوله تعالى وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن
ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا
اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله والثاني
المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف النداء اي الثاني من الابواب الاربعة التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو
لفظا او تقديرا قوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو الطلب اقبال زيد فلما
قال بحرف نائب مناب ادعو خرج مثل الطلب اقبال زيد وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا
نائب مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه

للتخفيف

اي يا يوسف

للتخفيف والانشاء وقوله تقديرا مثل يوسف اعرض فيا نايب مناب ادعو تقديرا
وانما وجب حذف الفعل هنا لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونايب منابه فلم يجز
الجمع بين النايب والمنوب ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس
بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به الى اخره اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة
على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم
لفظا او تقديرا اذا كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا مثل يا زيد ويا قاضي ويا فتى
وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو
يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها به ولا جملة لا يقال
لو قال يبنى على ما يرفع به ويترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل
فيه مثل يا هؤلاء ويا هذا لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل
عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هؤلاء ويا هذا كذلك وانما افرد يا زيد ويا
رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال
النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه
مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه
موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما
بني على الضم لانه لو بني على الكسر التبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء
اكتفاء بالكسرة عن الياء مثل يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء
المتكلم المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلاما قوله ويخفض
بلام الاستغاثة اي يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين

لانه معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب
لانضمامه مع حرف الجر **قوله** ويفتح لالحاق الفها فلا لام اى ويفتح المنادى المستغاث
عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع
لام الاستغاثة مع الالف لان اللام يخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما
لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا وانه محال ويجوز الحاق الهاء للوقف فيقال يا زيداه
قوله وينصب ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى
المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف
نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو
يا رجلا لغير المعين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة لكونها مفعولا على الحقيقة
وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد
واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل
فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب
من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز
ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه
اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث
انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما **قوله** وتوابع المنادى المبنى المفردة
من التاكيد الى اخره اى توابع المنادى المبنى اذا كانت مفردة نحو يا زيد الحسن الوجه
ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبنى احتراز به عن المنادى
المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا ترفع وقوله المفردة احتراز به عن

التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال فان التوابع المضافة لا يجوز فيها الا النصب
لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان
والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اى المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول
يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد
يا تميم اجمعين واجمعون ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال
عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه يا زيد
والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير والطير ترفع هذه
التوابع حملا على لفظ المنادى وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع
حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبنى وتوابع المبنى توابع محله
فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا يقال جاء هؤلاء الكرام
بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبنى حركة الاعراب
من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبنى وحركة المعرب عارضة وهذا
لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى
المبنى في قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة هو المبنى بسبب النداء
يرفع حملا على لفظه او تقديره **قوله** والخليل في المعطوف يختار الرفع الى اخره
اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه
منادى ثان وابا عمرو والجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المبنى يكون تابعا
لمحله **قوله** وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل الى اخره اى ان كان المعطوف

الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اى من الاسماء المعرفة بلام التعريف التى يجوز
انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه ح يمكن انتزاع اللام
منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب بدل
على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف
واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابى عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع
الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا للمبنى فالاولى ان يكون
تابعا للمحل ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم
والصعق كان كالجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء
فيها فالرفع ح اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف
فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اولى ويمكن ان ينتصر مذهب ابى العباس
بان الاعتبار عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق
ويحتاج الى التقدير فى جواز يا الله ويا التى تيمت قلبى ويدل عليه جواز يا زيد
ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة
واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام عنه لزوال المانع دخل حرف
النداء عليه فى بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع اللام عنه للزوم مانع
دخول حرف النداء عليه **قوله** والمضاف تنصب الى قوله عطف على قوله المفرد
اى وتوابع المبنى اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب
لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت
مضافة فبالطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذى

ترفع صح

من اجلك

[illegible]

٢١

هو موجب لبنائه وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن
الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه فى
تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه
مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على
ما فيه لام التعريف **قوله** والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل
مطلقا اى حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذى لا يمتنع دخول يا عليه
حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبنى او المعرب
وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل
ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا
النصب تقول فى البدل والمنادى مفرد يا زيد اخاك ويا زيد بشر وتقول
فى البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد وتقول
فى العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول فى العطف والمنادى
مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان حكمهما فى الاعراب
والبناء حكم المنادى المستقل اما فى البدل فلانه فى تقدير تكرير العامل
كما جىء فى بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما فى المعطوف فظاهر لان
حرف العطف قائم مقام حرف النداء **قوله** والعلم الموصوف
بابن مضافا الى علم يختار فتحه اعلم ان المنادى المبنى العلم اذا وصف
بابن والابن مضاف الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز فى المنادى
الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد

معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جواز
من قوله ويختار واما اختيار الثاني فلانه حينئذ اشتد امتزاج الموصوف
والصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت
وبعلبك واذا كان كذلك فتح اخر المنادى كما يفتح اخر الاسم الاول المركب مع غيره
واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه الابن اما
ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس
فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه كما ذكرنا وان كان احد الباقية
لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا
من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال
من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ **قوله** واذا نودي المعرف باللام قيل
اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل توصل الى ندائه بالاسم المبهم
فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج الى التوصل
بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام مع حرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام
للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف
وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم
المعرف تابعا له اصلاحا للفظ ثم اعلم ان ها في ايها الرجل هو ها في يا ايها الرجل
لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايذا الرجل ثم لقائل ان يقول لا فائدة
في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى المبهم ولانه
يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى الجمع **قوله** والتزموا

رفع الرجل الى اخره اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة
مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبني ومحله
وانما التزموا رفعه تنبيها على انه هو المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل
مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ووجب كون توابع المعرب
تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر
لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد
بقائم ولا قاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يكون نصب
ذي المال على ان تجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال وكذلك
يا زيد العاقل فان جعلت ذا المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز الا الرفع
وان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب وان جعلت الظريف تابعا لاي
في يا ايها الرجل الظريف جاز الرفع والنصب ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي
وتوابع الرجل واعلم انه ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة
اي وهو ان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا
في يا هذا الرجل **قوله** وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وكلمة الله معرفة باللام
فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال ذلك بل يقال يا الله وجوابه ان تقول
انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام الذي في الله ليس للتعريف
بل هو عوض عن حرف اصلي وهو الهمزة في اله واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق
الاسماء المبهمة على الله تعالى **قوله** ولك في مثل يا تيم تيم عدي الى اخره اي لك في المنادى

اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم اخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى
مفرد معرفة فيبنى على الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى حرف
ندائه محذوف واما تابع بدل الاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى
عدي المحذوف وتقديره تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني عليه وانما قال
الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب حـ لكونه مضافا على ما ذكرنا قوله
والمضاف الى ياء المتكلم الى اخره اى المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه
يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات
الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا
تخفيفا قوله وبالهاء وقفا اى ويجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلاميه
ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي الى اخره يعني
اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا وامّا يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة
ويجوز فيه زوائد وهي يا ابتِ ويا امتِ بكسر التاء لقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة
للياء ويا ابتَ ويا امتَ بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا
ويا امتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو
اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة الى اخره اى اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى ياء المتكلم
يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم فتقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح

الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما
ويا ابن عما بقلب الياء الفا وفيه وجه اخر وهو يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم للتركيب وانما قال
خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف
غير الابن نحو يا غلام امي وعمي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف
والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة
استعمالهما عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جائز اى ترخيم المنادى
جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة كقوله
دِيارَ مَيَّةَ اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اى اذ مية قوله وهو حذف في
الاخر اى ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا لا لعلة لفظية قوله وشرطه ان لا يكون اى
وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم اخره او اخر المضاف اليه فلو رخم
اخر المضاف لم يكن الترخيم اخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم اخر المضاف اليه
لم يكن الترخيم في اخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا
لان المطلوب من الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم مناف لهما وان لا يكون جملة
لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زائدا على ثلثة احرف
واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف منه شيء واذا كان زائدا على ثلثة
احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط
فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو

ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التأنيث الحذف من نفس الكلمة لم
يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيم على لغة
من يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم حبيبة
اذا كان صفة يا حبيب اقبل لحصول الالتباس لجواز تأنيث فعل المذكر غير العلم
اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس
في العلم حملا على المعنى **قوله** فان كان في آخره زيادتان الخ اعلم ان هذا اشارة
الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه وقد
يحذف له حرف واحد اما الاول فهو ان يحذف له حرفان فاذا كان في آخر الاسم زيادتان
زيدتا معا في حكم الزيادة الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف
والنون المزيدتان نحو سكران ومروان وياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية
والجمع نحو زيدان وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى
بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل بين ودمين فلذلك يحذف له حرفان اذا كان
في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين
فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في آخر الاسم وجب للترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه
حرف علة زائد وحرف العلة الزائد اولى بالحذف مع انه لا يلزم الاجحاف في الكلمة لحذفها
لانها تبقى على ثلثة احرف بعد حذفهما اي انما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون
على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم
الذي هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكر لنا بعد معرفة لمى اي يا لميس لحذف
السين نبقى بلا تغيير والمراد بالمدة حرف زائد من حروف المد ساكن في الاصل

حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا
باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء
متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستميل ومستمال واعلم انه لو قال او قبله
الف مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان ادل ليدخل فيه مثل مرمي فانه يحذف منه حرفان
ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة
وعلى افعال عند كبير جمع اسم اصله اسمو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار
المصنف بما في آخره زيادتان وعلى الثاني بما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة
احرف **قوله** وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك
وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير للترخيم لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التأنيث
في نحو قائمة فكما يحذف تاء التأنيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير له **قوله** وان كان
غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان
او الاسم الاخير يحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل ان يحذف له حرف واحد
والزيادة بسبب عارض والعارض منتف **قوله** وهو في حكم الثابت الخ اي المحذوف
في المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد من قول
القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا
فلان المراد ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف
على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو **قوله** وقد يجعل اسما برأسه
الخ اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه منادى
مفرد معرفة ووجب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان يا ثمو لما

حذف منه الدال وجعل اليا في اسم ابراهيم كان في آخره واو وقبله ضمة فقلبت الواو يا
والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال
في رخيم ياكروان بعد جعل اليا في اسم ابراهيم ياكرا لانه لما حذف الالف والنون بقي ياكرو
وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم
هذه القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اعلم ان العرب
استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق
بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو
لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء يستعمل في الندبة
ايضا للمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص
من بين قومه لكن المندوب اختص بوا لكونه نصا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب
والبناء اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا
معرفة بني على الضم فكذلك المندوب وان كان مضافا منصوب فكذلك المندوب
الا ان المندوب لا يقع نكرة لامتناعها للمضاف ولذلك حكم توابع المندوب
مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغته
اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي ولك
زيادة الالف او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت
والتطويل الا ان المندوب اذا كان مضافا او موصولا الحق آخر المضاف اليه والصلة
قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه الخ اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف
لم تزد الالف بل زدت حرفا مجانسا للحركة او مجانسا له فتقول في غلام مخاطبة

امرأة

بزيادة اليا لانه لو زيد في آخره الف وقيل يا غلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب
فالحق اليا المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت
باخره الفا وقلت واغلامكماه التبس بغلام المخاطبين فالحقت باخره الواو التي هي
مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله ولك زيادة الها اي ولك زيادة الها مع
زيادة الالف او اليا او الواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان
المطلوب فيه مد الصوت والتطويل لان الهاء في الوقف تزاد لبيان هذه الحروف
قوله ولا يندب الا المعروف اي الغرض انما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة
تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذا المطلوب لا يحصل
الا بعد ان يكون المندوب معروفا فانه لا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بير زمزماه
فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد
المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان
علما غير معروف لم تجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال لا يندب
الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل وازيد الطويلاه الخ
اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب
يونس الى الجواز واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه جاز جاءني
زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير مندوب ومنع يونس ذلك لان الاول ان لم يكن
هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب
فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب
فندبهم والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جي به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة

ولهذا اتفقوا على جواز الحاق الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف
بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه وعن
الصلة بخلاف الصفة **قوله** ويجوز حذف حرف النداء الى آخره اعلم انه يجوز حذف حرف
النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف
نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل
اما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثر استعماله في ندائه فلو
حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف
واي فلكونهما مشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم
والمضاف واي لا يقع صفة لاي وح لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس
اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها
الرجل وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا ولم يجز
حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت
وحذف حرف النداء مناف لهما **قوله** وشذ اصبح ليل الى آخره هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال لم قلتم في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك
كرا في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء
من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين
احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم في غير العلم **قوله** وقد يحذف المنادى
الى آخره اي يجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف
المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا **قوله** الثالث

ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف
عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر
والمفسر **قوله** وهو كل اسم بعده فعل الى آخره قوله كل اسم لانه لا بد وان يكون اسما
لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل
وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيدا انت محبوس عليه فان زيدا ههنا
اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل كما يجيء
في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم
بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل
الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان
زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام
فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي
لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين
الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته
وزيد ما ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا
لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا
مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين
ناقص وهو ظاهر لكنه لا بد من قوله فيه ليدل على هذين الاحترازين ويعلم منه انه لا يجوز
نصب زيد في زيد ضارب ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل عند البصريين الا
بعد الاعتماد على صاحبه والهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد قوله او مناسبه اي معناه

اولازم معناه ليدخل فيه مثل زيدًا مررت به او حبست عليه فان زيدًا اسم بعد
فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا اسلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت
اولازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكر من الصور الاربع وهي قولنا زيدًا
ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدًا حبست عليه تقدير الاول
ضربت زيدًا وتقدير الثاني جاوزت زيدًا وتقدير الثالث اهنت زيدًا
لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير الرابع لابست ولازمت زيدًا لاستلزام
كونه محبوسًا عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير الفعل المفسر قدر وان
لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل
المفسر **قوله** ويختار الرفع بالابتداء الى آخره اى يختار رفع الاسم الذي بعده
فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اى
عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويًا للرفع او مختارًا او واجبًا
نحو زيد ضربته فان النصب والرفع جائز فيه لوجود قرينة النصب لكن الرفع اولى
من النصب لان النصب مقتضٍ للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا
عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار كما
اذا مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب
هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى
تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب
لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرًا فالرفع اولى
من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر

للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير
الطلب لانه اما لو كان مع الطلب لكان النصب هو المختار نحو ضربت زيدًا
واما عمرًا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبر المبتدا وهو بعيد لان
الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتملهما وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف
الفعل الناصب له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبر المبتدا
ولذلك الرفع يختار بعد اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف
الجملة الفعلية على الجملة الفعلية يعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح
الرفع لعدم استلزام حذف الفعل **قوله** ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية
اى ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد
وعمرًا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير
الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظًا للتناسب **قوله** وبعد
حرف النفي اى ويختار النصب بعد حرفي النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدًا
ضربته وما زيدًا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم
وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما
على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد
الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام عن اسم الاستفهام نحو من
لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام **قوله** واذا الشرطية وحيث اى ويجوز
الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدًا ضربته ضربك وبعد حيث نحو اجلس حيث
زيدًا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث

مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية و
اضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط
وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها ولانه يستعمل للشرط وانما قيد اذا بالشرطية
احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها **قوله** وفي الامر والنهي اي
ويكون الرفع ويختار النصب اذا كان بعد الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو
زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر او النهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق ولا الكذب
وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه
وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد **قوله**
وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي يجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر
بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو المقصود
وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
فان معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل
شيء خلقناه بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الآية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون
كل شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل
الرفع بانها خبر كل شيء ح يفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا
وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل
شيء ح لم يفد معنى مقصودا من الآية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر
ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقا لنا بقدر والمقصود من الآية هو الثاني ودلالة على

كما ذكرنا واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال واذا كان النصب منصوصا فيما
هو المطلوب من الآية والرفع غير منصوص فيه بل محتمل له ولغيره كان النصب اولى
بالضرورة **قوله** ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي يستوي الرفع والنصب
في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الاولى
ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا مع الخبر والثاني
كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على
تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف
الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الصغرى فانه ترجح النصب بقرب المعطوف عليه
ترجح الرفع بعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير
في داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه **قوله**
ويجب النصب اي ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف
التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حروف الشرط والتحضيض واجبة الدخول
على الفعل لفظا او تقديرا كما يجي وههنا لما لم تكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل
بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب
فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما **قوله** وليس مثل ازيد ذهب
به منه اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه
لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم
ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع لازم
على الابتداء والجملة التي بعده خبره **قوله** وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اي وكذلك قوله تعالى

كل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه
ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر
وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل
واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر
والنواهي واما الثاني فلانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لانه فكل شيء مبتدا
وفعلوه في الزبر اي الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع بانه خبر المبتدا وتقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر قوله ونحو
الزانية والزاني فاجلدوا اعلم ان ظاهر هذه الاية يدل على انها من هذا الباب
لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد
منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدا والزاني عطف عليه وقوله تع
فاجلدوا خبر المبتدا وانما دخل الفاء على خبر المبتدا لان الالف واللام في الزانية
والزاني بمعنى التي والذي تقديره التي زنت والذي زنى ثبت من قبل ان المبتدا اذا كان
موصولا صلته فعل وظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر ههنا
لذلك ووقع الامر خبرا للمبتدا على تاويل المقول فيهم اجلدوا كل واحد منهما مع لم تكن من
هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية
مبتدا على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى
فح لم تكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه
من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكر المبرد وسيبويه

كان

كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
ومعه قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر قوله الرابع التحذير الخ
اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها
التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه
مكرر فقوله معمول ليتناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب وقوله
بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول
بتقدير اتق بل معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا
في جواب من يقول من اتق فانه معمول بتقدير اتق لكنه لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من
هذا الباب لعدم ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق
الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه
مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير
اتق حذف تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول
مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له لعدم الفرصة
بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه مثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض
للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف الفعل لما ذكرناه فاستغنى عن النفس لعدم
موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل
عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك
وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك الحذف ضرب
الارنب بالعصا ولكنه عادة لغوي ومعنى اياك من الاسد اياك من ان تحذف

ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف من وسائر حروف
الجر عن أن وأنّ لطلب الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه
لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد الاول غير جائز
لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء
الصريحة الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد
درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول اخترت من الرجال زيدا واخترت
الرجال زيدا كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما
نحن فيه ليس مما حذفت العرب حرف الجر عنه قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
اي المفعول فيه اسم فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول
لمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج
عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل هنا لفظا
وتقديرا قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم
والليلة واجزائهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله وشرط نصبه
تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة
امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في حالة واحدة وان تكون في مقدرة
لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل
ذلك اي وظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل
عليها كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان
مبهما كان او معينا قوله وظروف المكان ان كان مبهما اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب

بتقدير

بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب
بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على
الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان
المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب
بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم
بالجهات الست اقول لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين
غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال هو الجهات الست وهي الخلف والقدام
والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله وحمل عليه عند ولدى اي وحمل
على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لكونها مشابهة
للجهات الست من حيث كونها مبهما الا ترى انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول
ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة
التي حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك
مع كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير
الجهات الست كثيرة والاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب
امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته
وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب امر داخل في مسماه كالدار
فان تسميته بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها قوله وما بعد
دخلت اي وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولك دخلت الدار على
المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم

انه متعدّ ثم بعد ح مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو المختار عند المصنف
انه غير متعدّ لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو عبرت
ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما **قوله** وينصب
بعامل مضمر اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي
صم يوم الجمعة **قوله** وعلى شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يكون النصب
ويختار المبتدا الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل يوم الجمعة
صمته وما يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمته او لا نصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت
سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه نصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه فصمه ويتساوى
الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ووجب النصب في نحو
ان يوم الجمعة صام زيد صمته وهلا يوم الجمعة صمته **قوله** المفعول له ما فعل لاجله
فعل مذكور قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب
لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل
لاجله فعل مذكور ومثاله ضربته تاديبا له والتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب
وكذلك قوله قعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد
بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا
فالمفعول له علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له
في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا
للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين **قوله** خلافا للزجاج اي التاديب والجبن في المثالين
المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له

اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير

مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا او ادبته تاديبا له وهو ضعيف
لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية **قوله** وشرط
نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان تكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان
اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرا لم يفهم منه العلية
التي هي شرط المفعول له **قوله** وانما يجوز حذفها اي اللام اي انما يجوز حذف اللام عن
المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي
يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا
للمتكلم كذلك التاديب فعل للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى
منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم
ولئن سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او يكون الخوف
بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود
وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام
مثاله لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا له نحو جئتك للسمن
او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك
اليوم لاكرامي لك امس ولم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود نحو
جئتك اليوم لاكرامك اياي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام شرطين
مذكورين لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا
بهذين الشرطين فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر

ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج
الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم
من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام
مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه
نكرة كالحال والتمييز فينبغي ان يكون منصوبا لينال المشابهة فاذا ادخل اللام عليه
كان مجرورا وللقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال
المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه
انا لا نم ذلك لان الجبن فعل اثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا
يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبعي فان الثاني متحقق ههنا **قوله**
المفعول معه مذكور بعد الواو الى آخره قوله مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور
بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عما لا يكون معمول
فعل نحو زيد وعمرو اخوان ويكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله
او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس مفعولا معه
لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة
وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه تكرارا قوله لفظا او معنى تفصيل
للفعل الناصب للمفعول معه **قوله** فان كان الفعل لفظا الى آخره اعلم ان العامل
للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل
واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير
ما ذكرنا مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف

او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه
نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا للتاكيد الضمير المتصل
بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرا ايضا فانه جاز العطف مع انه
لم يجز غيره لانه ان اريد بالجواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا
نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان فعلا معنى
وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه
آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان لو ارتد المصاحبة
وهو ممنوع وجوابه الا خفاء ان الزيد في عامل المذكور بعد الواو للمصاحبة وح
لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه لينصب اذا علم انه يجوز
فيه غير النصب والجواب انه ذكر في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا
لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل فلنا
انا جاز فيه غير النصب لبيانه ههنا كما تبين في غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا لجزمنا
ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرتم من زيدية في الكتاب ان عمرا في قولنا قام زيد
وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز
العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا
لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجيء في بابه
وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف
تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للفرق
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير

المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب
بانه مفعول معه بالفعل معنىً لان التقدير ما تصنع وعمراً وانما اورد مثالين ليعلم
ان معنى الفعل موجود مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع الاستفهام والاسم
قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به الظرف اي الحال ما يبين هيئة الفاعل
نحو جاءني زيد راكباً او هيئة المفعول به نحو ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه او هيئة
الفاعل والمفعول معاً نحو لقيت زيداً راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء
كان مبيناً للذات كالتمييز او لم يكن مبيناً وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول
النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيداً الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد
لا بالنظر الى كونه فاعلاً ومفعولاً بل القهقرى في رجع القهقرى لانها لا تبين
هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيل المفعول بقوله به لان الحال لا تقع بياناً لسائر
المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيداً الكبير
مع ان زيداً الصغير ذو الحال وهو مفعول معه ولا ان يجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنىً لا لانه
مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال تكون جملة والجملة لا تكون اسماً
ولا ينتقض الحد اعلم انه لو قال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به او معناهما
لكان اولى ليدخل فيه مثل جاءني زيد راكباً غلامه قوله لفظاً او معنىً اي الفاعل
الذي يكون الحال حالاً عنه فاعل لفظاً او فاعل معنىً وكذلك المفعول الذي تكون الحال
حالاً عنه مفعول لفظاً او مفعول معنىً مثال الفاعل والمفعول لفظاً ضربت زيداً قائماً
فان قائماً يحتمل ان يكون حالاً من التاء في ضربت وهو فاعل لفظاً ويحتمل ان يكون حالاً
من زيد وزيد مفعول لفظاً ومثال الفاعل معنىً زيد في الدار قائماً فان قائماً حال من زيد

وهو ليس بفاعل لفظاً لانه مبتدأ لكنه فاعل معنىً لانه فاعل حصل او حاصل الذي
هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنىً قوله هذا زيد قائماً فقائماً حال
من زيد وهو مفعول معنىً لان معناه انبه عليه او اشير اليه قائماً ومنه قوله تعالى هذا
بعلي شيخاً فشيخاً حال من بعلي وهو مفعول معنىً لان تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي شيخاً
وللقائل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيداً ليس
بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء
ومعنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني
وهو غير جائز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن
في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه عليه ويمكن ان يجاب عنه
بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد اليه وانما اطلق
ذو الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى قوله
وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيداً قائماً واما
شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب
عمراً قائماً واما معنى فعل وهو الذي يستنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسم الاشارة
والظرف والتمني والترجي وغيرها لكما في الدار زيد قائماً وهذا زيد قائماً قوله
وشرطها ان تكون نكرة اي وشرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله
وصاحبها معرفة اي وصاحب الحال يكون معرفة غالباً لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة وانما قال غالباً لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها مرفوع
وليس بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله

وارسلها العراك ومررت به وحده ونحو ما ذكر هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال انتم قلتم شرط الحال ان تكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة
وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقال لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال
معرفة احتاج هذا الى تاويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسلها
الجمال تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال
على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال
النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها
اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه
لو اخر لالتبس بالصفة في قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فتقدم في سائر المواضع وان
لم يلتبس لاطراد الباب **قوله** ولا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف
اي ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف
الظرف اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدأ
ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه
معنى الفعل من لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظرف
بما لم يتسع في غيره وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود
مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة في الكلام
مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا
لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا تتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدرية وان
واما مشابهه فبان كان مصدرا او اسمي الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف والصفة

المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة
المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل
فعلا كان او غيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه **قوله** ولا على
المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح فلا يقال
مررت بزيد راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين
جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور نحو قول الشاعر اذا المرء اعيته السيادة ناشئا
فمطلبها كهلا عليه شديد **قوله** وكل ما دل على هيئة الى آخره اي كل ما دل على هيئة
وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا
حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما
دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا اختلاف فقال
ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لاختصاص العامل في هذا واسم
التفضيل وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال
مصنف الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمر نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق **قوله** وتكون
جملة خبرية اي وتكون الجملة خبرية كما تكون مفردة لان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة
فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما قال الجملة خبرية اي محتملة
للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان تكون محتملة للصدق والكذب ولا بد ان
تكون في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو **قوله** فالاسمية

بالواو الى آخره اي الجملة التي تقع حالا اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما
ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه
راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك
والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا
بخلاف الاولين لوجود الواو في اولهما نحو كلمته فوه الى فيّ حال مع الضمير وحده والثانية
وهي ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل امتناع الواو
في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة هي حال مع الضمير وحده
واما الباقية فهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت ومنفي فبالواو والضمير
نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني زيد وقد ركب وما ركب اما بالواو وحده نحو جاءني
زيد وما تطلع وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد
ما يركب وجاءني قد ركب وجاءني ما ركب **قوله** ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة اي لا بد من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي
يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقرب الماضي من الحال
ومثال قد الظاهرة جاءني زيد قد ركب ومثال قد المقدرة قوله
او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا
لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر
ذلك النفي الى الحال لحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج الى استمراره
الى الحال فلا بد من قد **قوله** ويجوز حذف العامل اي يجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة

كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب
راشدا مهديا **قوله** ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في الحال المؤكدة
والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك
ومثال المؤكدة زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجودا
غالبا وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغني به
عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احقه او ثبت وحق فحذف عاملها ولم يستعمل
فهذه الحال حال عن المفعول او عن الفاعل **قوله** وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة
اسمية اي وشرط هذه الحال ان تكون تأكيدا ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية
لانها لو كانت تأكيدا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه
واجب الحذف **قوله** التمييز ما يرفع الابهام المستقر الى آخره اعلم ان التمييز هو الاسم
النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قوله ما يرفع الابهام
احتراز به عما لا يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احتراز به عما يرفع الابهام
الغير المستقر كالصفة نحو رأيت عينا جارية فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن
ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام
عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر
عن الصفة نحو الحال كقولك جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة
لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك
الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب
كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة **قوله** فالاول عن مفرد مقدار غالبا الى آخره اي

التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد
بالمفرد ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه بعد ما تم سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة
وهو ههنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب
اما في عدد نحو عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز الاعداد في باب العدد واما
في غير عدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا
ومنوان سمنا واما مقياس نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا **قوله**
فيفرد ان كان جنسا اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد
من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول
عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية
والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد
لعدم دلالته عليها حينئذ فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا
وان لم يكن جنسا جمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندي قنطاران اثوابا وعندي
بيت كتبا **قوله** ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية الى اخره اي ان كان الاسم المفرد
الذي يميز تم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز
وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل زيت ورطل زيتا وقفيزا بر وقفيزان برا
بالاضافة وتركها وكذلك اذا تم بنون الجمع نحو الاخسرين اعمالا وان لم يتم بالتنوين ونون
التثنية والجمع بل يتم بشيء اخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبيه نون الجمع نحو عشرون درهما
واما بالاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع
النون لم يجز لان هذا النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف

مع النون لم يجز لان هذا النون شبيه بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون
فكذلك لا يثبت ما هو شبيهه فاذن لم يضف مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي التعليل
المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو
عشري زيد وعشري رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما في
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان
العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة
(اي العدد وعبارة عن المميز في المعنى)
مثلها الى زبدا لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى **قوله** وعن غير مقدار عطف
على مفرد اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن
مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد الغير المقدار
نحو خاتم حديدا او فضة فيجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المصنف
بقوله والخفض اكثر **قوله** والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن ذات
مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة
نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة
ودارا وعلما لله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر عن
ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليها الطيب لجواز ان
يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه
فتذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر وقوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة وضاهى
فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابه للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
مع فاعلها وقوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة

لى اضافة نحو عجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه
او عن متعلقه نعلق احد المنتسبين الى الاخر والثاني متعلق به تعلق النسبة باحد المنتسبين
والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف
قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه الى اخره اى ان كان التميز اسما مالى لان
يرجع الى من انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه اي احتمل هذا
واحتمل ذاك نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولده زيدا
ونحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من لده وان لم يكن
صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تميزا عنه نحو طاب
زيد علما ودارا فكل واحد من العلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهى انه متعلق ما انتصب
عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف فى هذا الموضع وفيه نظر لانا لا نسلم ان التميز ان كان
يصح ان يجعل لما انتصب عنه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه لان نفسا فى قولنا
طاب زيد نفسا اسم يصح ان يجعل لما انتصب عنه مع انه لم يجز ان يكون لمتعلق ما انتصب
عنه وان اراد بالشرط ان التميز ان كان اسما يصح ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلق
ما انتصب عنه وجزائه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه لم يصح لوجهين احدهما
انه غير مفيد لان الشرط والجزاء واحد والثاني انه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور
ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه نحو طاب زيد نفسا على ان
النص غير مساعد لهذه الارادة وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق
فيهما اى يطابق التميز فى الصورتين اعنى ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد اى ان
قصد مفرد افرد التميز وان قصد مثنى ثني التميز وان قصد جمع جمع فى الصورتين

هذا او ارد ومحتاج الى ان يقدر قولك بعد ان لم يكن
نصا فى المنتصب عنه كما ذهب اليه مولانا الجامى
ويكون تقدير الكلام وان لم يكن التميز
لم يكن نصا فى المنتصب عنه بان يصح
حمله للمنتصب عنه او لمتعلق
المنتصب عنه

نقول اذا كان التميز عين ما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون آباء وكذلك نقول اذا كان التميز متعلق ما انتصب عنه نحو طاب
زيد ابا اذا اردت باله فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا وامّا
وطاب زيد آباء اذا اردت آباء واجدادا له قوله الا ان يكون جنسا اي
يطابق التميز فى الصورتين ما قصد الا اذا كان التميز جنسا فانه لم يطابق ح كالعلم
والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم والابوة من حيث هو ابوة لا يثنى و
لا يجمع الا ان تقصد الانواع المختلفة فح يثنى ان كان المراد مثنى ويجمع ان كان جمعا
فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب
زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل ان يقول
فى عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما لما
قصد والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التميز
فى الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد
الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضى عدم
مطابقة التميز لما قصد فى الجنس والاستثناء الثانى يقتضى مطابقة التميز لما
قصد فى الجنس وجوابه انا لا نم استحالته فان الاول يقتضى عدم مطابقة
التميز لما قصد من التثنية والجمع فى الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني
يقتضى مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل
لا يلزم قصد التثنية والجمع فى الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور
قلنا لا نم ذلك لكن آحاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من آحاد

ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل هلا
يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع
جنس واحد قلنا الاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها
في العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقائق والماهيات
فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة
ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقائق
قوله وان كان صفة اى وان كان التمييز صفة كان التمييز عينها انتصب
ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسين
طاب الزيدون فوارس وكذلك يقال سدرة فارسا ودرهما فارسين ودرهم
فوارس واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان تكون حالا كما في المثال المذكور
لكن التمييز اولى من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا
يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم
مثلها زبدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزبد
يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا
يتقدم التمييز اى ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه
ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل فيما مؤخرا وان كان فعلا كان التمييز
في المعنى فاعلا فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم ما هو بمعناه عليه وانما قلنا انه فاعل
في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا
تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا

للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة
واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فمحمل عليه اطرادا للباب قوله والاصح
ان لا يتقدم على الفعل اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق واما اذا
كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا
تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع الى اخره اي المستثنى
على ضربين احدهما مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع والمستثنى المتصل هو الذي
اخرج بالا او احدى اخواتها عما فيه تعدد ولو تقديرا لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد
مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل وتقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج
من القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا
بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان
يجعل اللفظ والتقدير متعلقين بالاخراج ويقال يكون معناه ان المستثنى هو المخرج
عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا
او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج
تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد
بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرج عنهم بالصفة والمخرج بالبدل كقوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا او بالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار
وفي الجملة لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير
وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور بعد

بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا واحدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه **قوله** وهو منصوب الى اخره اي المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي موضع واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتدا بالصورة الاولى اعني واجب النصب وهي في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا لغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي للصفة اي الهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ماجاءني القوم الا زيد فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني القوم الا زيد هو جاءني الا زيد ويلزم منه مجيء العالم اليه الا زيدا وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك **والثاني** من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب فآل احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مقدم على المستثنى وهو مشعب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا

ولا صفة لامتناع تقديم البدل على المبدل منه وتقديم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه **والثالث** من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ماجاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم **كقوله**

وبلدة ليس بها انيس ٭ الا اليعافير والا العيس ٭ واليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل **والجواب** عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يؤانس وبلائم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض من الكل **والرابع** من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول ووجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا **والخامس** من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما عدا وما خلا لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعدها فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه **تقول** جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان

ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما وجب نصب خبرهما لوجوب النصب
تقول جاءني القوم ليس زيدا او لا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا او لا يكون بعضهم
زيدا **قوله** ويجوز النصب ويختار البدل الى اخره اي ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله
عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو
ما جاءني القوم الا زيد وزيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول
وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب
النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب
بل يكون اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء
قوله ويعرب على حسب العوامل الى اخره اي ويعرب المستثنى على حسب ما يقتضي
العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام
غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى
العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى
العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر
ينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك سائر الاشياء ويسمى مفرغا **قوله**
الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما
هو في غير الموجب لا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات
ايضا نحو قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة **قوله** ومن ثم لم يجز

ما زال زيد الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز
ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا
دخل على النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز لما مر **قوله**
واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع الى اخره اي اذا تعذر ابدال المستثنى من
لفظ المستثنى منه حين جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد
الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لا من
لفظه لانه لو ابدل من لفظه لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل فيكون
تقدير جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه واذا تعذر
ابداله من لفظ احد تعين ابداله من محله لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد
النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه
لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فان الشيء الثاني لا يجوز
ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جائز
لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما
انما تعملان لاجل النفي لانهما انما تعملان لمشابهتهما بليس من حيث النفي فاذا انتقض النفي
بطلت المشابهة بليس واذا بطلت المشابهة بها بطل عملهما **قوله** بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جائز
هنا لان ليس انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفي مع
بقاء الامر الذي تعمل ليس بسببه وهو الفعلية فهي في قوله العاملة هي عائد الى ليس والضمير
في قوله لاجله يعود الى الامر او الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح **قوله** ومن ثم

جاز ليس زيد الى آخره اى ومن اجل ان عملها لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل
النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع
بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله تعمل ما **قوله**
ويخفوض بعد غير وسوى وسواء الى آخره اى والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها وسواء بفتح السين تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء
زيد وحاشى زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور
فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشى مجرور بحاشى لانه حرف جر وانما قال في الاكثر
لان حاشى حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعده مجرورا عند الاكثرين وفعل عند
بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول وفاعله مضمر كما
ذكرنا في خلا وعدا **قوله** واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اى
كما ان اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب المستثنى بالا على التفصيل اى
كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا هاهنا
لم يجز الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى
بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك هاهنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب
غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك هاهنا تقول
ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
جاز النصب على الاستثناء والبدل فكذلك هاهنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب
والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه
العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما مررت بغير زيد

وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة **قوله** وغير صفة حملت على الا اعلم ان اصل
غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء
في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل
الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل
على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء وانما
قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة
في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيد وانما قال
منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو ما جاءني الرجال الا زيدا لان اللام
للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم
يتعذر الاستثناء نحو له علي عشرة الا واحدا وللقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير
المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف عليه في باب العدد وانما قلنا انها
اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا
الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى
في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن
المستثنى من جملة الثلثة مثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى لو كان فيهما
آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي جمع غير منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله
لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الاية لانه يصير معناه حينئذ لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارض ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى
عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما

لان شرط الاستثناء الاتصال ... بعد الا فيها قبلها لولا الاخراج ... وهو هاهنا غير ... الا لا دلالة للمستثنى منه على المستثنى

فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعاً لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال
عشرة الا زيدٌ بالرفع فانه يتعذر الاستثناء ويصح الصفة مع كونه تابعة لجمع منكور محصور
وبقولنا جاءني رجلٌ الا زيدٌ بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه
تابعاً لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة شرعاً لانها اقل
مراتب الجمع وكانه قال ثلثة الا واحد وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور
بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد
وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه
اذا كان مفرداً جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي الجواب الاخير نظر لانه
في بيان ظابطة بتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا
ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
وقوله وضعف في غيره واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم
لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات **قوله** وضعف في غيره اي ضعف جعل الا للصفة
في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا
اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعاً منكوراً غير محصور
قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف في الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان
ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى
زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما غير النصب وانما قال على الاصح
لانه اجاز قوم اجراءهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف لقوله ولم يبق سوى العدوان
فسوى ها على لم يبق كقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا

وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه **قوله** خبر كان واخواتها الى اخره اي خبر
كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقوله المسند شامل لخبر
المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها
خرج خبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قائماً فقائماً هو المسند
بعد دخول كان **قوله** وامره كامر خبر المبتداء اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر
المبتدا في جواز وقوعه مفرداً وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب
اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد على اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فنقول
كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد **قوله**



ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان كحكم خبر المبتداء الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان
معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما
في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه
على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او متساويين لكان
اولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل منه فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم
لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة
يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت
الحبلى السكرى لحصول الالتباس **قوله** وقد يحذف عامله اي وقد يحذف عامل خبر
كان اي وقد يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر
وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى
الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيراً فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني

وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان نجراوه خيرا والثالث
رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في عمله خير فجزاوه خير والرابع نصبهما معا نحو
ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاوه خيرا فهذان الوجهان متوسطان
في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني فالحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني
اولى لقلة الحذف وبيانه انه في نصب الاول يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وانه في
رفع الثاني يكون المحذوف المبتدا فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه
الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه والاخيران متوسطان
لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط **قوله** وتجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت اي وتجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت
منطلقا انطلقت فحذف اللام الجار كما يحذف حرف الجر مع ان وان في كلامهم ثم حذف كان
لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر
المتصل فصار ان انت منطلقا فزيد ما عوضا عن كان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار
ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا
انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتي بكان لزم اجتماع العوض
والمعوض عنه وانه غير جائز **قوله** اسم ان واخواتها هو المسند اليه القوم اي اسم ان
واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا
ولاسم كان واخواتها ولاسم ما ولا وغيرها ولما قال بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج عنه
المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم
فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وكله حكم المبتدا **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس

مع الاسم وفي رفعه يكون المحذوف كان مع

٦٣

الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية
والثاني لنفي واحد من جنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا
الجنس فاذن لا يجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار
كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد اخر او اثنين او ثلثة او اكثر فيها **قوله**
المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة فقوله هو المسند اليه
شامل للمبتدا ولاسمي كان وان واسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج
عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه شرايط نصب اسم لا اي يلي
المنصوب لا فقاعل يلي الضمير العائد الى المنصوب وها في يليها عائد الى لا ونكرة منصوب
بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل
بين الاسم وبين لا لم ينصبه كما يجيء وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة
لم ينصب كما يجيء وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون
مبنيا كما يجيء ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف
لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث
ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما **قوله** فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي
وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به بني على
ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء
بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات
في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل
في الدار مبني على جواب سوال سائل محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار

وكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه
لما جرى ذكر من في السؤال استغني عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن
من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني
على الفتح للخفة **قوله** وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير
اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير نقول لا زيد في
الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل
الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سال فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب
التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشيء وجب
الرفع والتكرير فنقول لا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فلبطلان عملها بالفصل لضعف
عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سال فقال ارجل في الدار ام امرأة فوجب
التكرار في الجواب للمطابقة **قوله** ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم انه ان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف اليه التعريف
كما جيء في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا
لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا نكرة **قوله** وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله الى آخره اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع نكرة بلا جاز فيه خمسة اوجه الاول
فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع
لانه مبتدأ وبالله خبر وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبر فلا حول ولا قوة

الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة
فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول
وخبر بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد
النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبر فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة
والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله
خبر ولا يكون للا عمل ووجه عدم عملها ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسؤال
وهو ارجل في الدار ام امرأة والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف
وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الآخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول
وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبر محذوف وهو بالله ولا
بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح
في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبر **قوله** واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل الى آخره اي اذا
دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تبطل عملها لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة
الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض
نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع
على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك ليس الاخيران للاستفهام لان القائل
لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام عن نزول النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام
عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء **قوله** ونعت المبني الاول الى آخره اي ونعت المبني
على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء

فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وح يجوز
رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتدا كما مر ويجوز
نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع سائر المبنيات على لفظها
لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب النداء **قوله** والا فالاعراب
اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان
لا يكون النعت نعتا للمبني نحو لا غلام رجل ظريفا واما ان لا يكون النعت نعتا اولا نحو
لا رجل ظريف عاقلا او عاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء
شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا
اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له
الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا
حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود
الفصل لهذا اخذ هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه **قوله** والعطف
على اللفظ وعلى المحل جائز الى آخره اي والعطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على النفي جائز
على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ
لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز الى اخره اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا
غلامين له لا اباله ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته
للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له ومن اجل
ان جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه

لم ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا
لا تكون بمعنى في **قوله** وليس بمضاف الى اخره اي قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف
الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء
واللام زائدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس
بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا اباله لا اباه ح فيبقى لا بلا خبر
وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو غير جائز **قوله** ويحذف في مثل لا عليك اي
ويحذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك **قوله** خبر ما ولا المشبهتين قد ذكرنا
مشابهة ما ولا بليس فلا نعيدها ثانيا لئلا يطول قوله هو المسند بعد دخولهما اي خبر
ما ولا هو المسند بعد دخولهما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر
ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما خرج عنه هذه الاشياء **قوله** وهي لغة اهل الحجاز
اي ولغة اعمال ما ولا عمل ليس على لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما
على القبيلين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث **قوله** فاذا زيدت ان مع ما الى اخره
هذه اشارة الى اشياء تبطل عمل ما ولا احدها انه اذا زيدت بعد ما فانه يبطل عملها لضعف
عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم كقوله وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا واشار المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض
النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها ح لانهما انما تعملان بسبب المشابهة بليس لاجل
النفي وقد بطل ح فبطل عملهما واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم
خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم تعمل في التصرف **قوله** واذا
عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن بطل عملها

لبطلان ما هو سبب عملهما وهو النفي فالرفع حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدأ
في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد **قوله المجرورات** هو ما اشتمل على علم
المضاف اليه اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه
يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في
تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فتكون
اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدأ مثلا
وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله
لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد
ومثال حرف الجر تقديرا غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف
نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في
وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا
المراد في العمل **قوله** فالتقدير شرطه ان يكون المضاف الخ اي شرط المضاف اليه
الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه او ما يقوم
مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل
الاضافة وان لم يكن فيه كاحمد قدر تنوينه فيه ثم حذف لاجل الاضافة نحو احمدكم وغلام
زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف
بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة
تحذف ما يقوم مقام التنوين وهو نون التثنية والجمع **قوله** وهي معنوية ولفظية اي

تمام م

٦٦

اي الاضافة على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما
ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة
الى معمولها لان مصر ليس معمولا لمصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال
مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية
لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف
اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة
معنوية وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه
او ينصبه لو سلط او ان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة
قوله وهي بمعنى اللام الى اخره اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه
ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد
اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس
المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة
اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في
اي ضرب في اليوم **قوله** وهو قليل اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام
زيد مثال للاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من وقوله
ضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في **قوله** وتفيد تعريفا الى اخره اي الاضافة
المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها
عينته واوضحته غاية الايضاح الا الاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها

امس مح

اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه اي بمغايرته نحو علي المتحرك غير السكون

وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل وغلام امرأة قوله

وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي شرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن

التعريف لانه لو كان فيه التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى

المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم

الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف

اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على

العرفان اعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء

للتعريف لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل هو مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثري منه

التنبيه والاشارة لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون هذا جواب عن سؤال مقدر

وارد على ما ذكر من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف من التعريف والكوفيون يقولون

الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة

القياس واستعمال الفصحاء ثلاثة الاثواب قال ذو الرمة

ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره

فسما وادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية ان تكون صفة مضافة الى معمولها اي

الاضافة اللفظية ان تكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز به

عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز به عن مثل مصارع مصر فان اضافة

مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه ذي

في تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في

وان حسين لعقيه لا انها افادت تخفيفا في اللفظ

المثال

٦٧

المثال الثاني قوله فلا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا

تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

لانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من اجل ان

الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو

افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع

وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في باب التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا

في اللفظ يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة فامتنع

وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز الضاربا زيد انما جاز الضاربا زيد والضاربو

زيد لافادته التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف

بهذه الاضافة ولم الفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على

الضارب الرجل الضاربك وجوابه الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق

ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق

الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل الضاربك يجيء عقيبه قوله وضعف الواهب المائة

الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف

حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب

زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه

لكنه ليس حكمه حكم المعطوف عليه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث

ولم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها ولم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث

انه حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه

قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول لما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان نقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لانه اصل الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير او الجار والمجرور ومنه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه ثماني عشرة لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب في المال قوله والضاربك وشبهه الى آخره عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانما تجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى انه ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به

على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفته انما لا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة تجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم تجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان تكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف كانت متقدمة عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي الى اخره هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان نقدر هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى والحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وكذا القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاقا صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كانت صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف

استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات ومعوان الجرد من اي

جنس هو والاخلاق من اي جنس هي انها بصفاتها واضافوها الى الموصوفات واضافوها

الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها نحو الواحد وقطيفة

واخلاق ثياب نحو الاضافة معنى من **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لا يضاف

احد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى الاخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث

واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني فان اضافة اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف

اليه ليدخل فيه المترادف نحو الليث والاسد والمتساوي نحو الانسان والناطق

قوله بخلاف كل الدراهم اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من

جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص

من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه

فتفيد **قوله** وقولهم سعيد كرز ونحو مما ذكره جواب عن سوال مقدر وهو ان

يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد وقد اضيف

احدهما الى الاخر وانتم قلتم انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر اجاب بانه متاول

لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف

هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك

قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يمكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء الى

اللفظ ولم يضف الى الاسم ولم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى

اللقب اولى من العكس **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المراد بالاسم

الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم في اخره واو او ياء قبلهما

ساكن نحو ظبيي ودلوي فاذا اضيفا كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة

على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي ودلوي وظبيي بفتح الياء وسكونها

قوله فان كان اخره الفا الى اخره اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به

او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو

من ان يكون في اخره الف او ياء او واو فان كان اخره الفا ثبتت الالف حالة الاضافة

الى الياء نحو عصاي ورحاي وغلاماي لكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كانت لغير التثنية

فتقول في عصا ورحى عصي ورحي لان اصل هذه الالف اما الواو واما الياء فان كان

الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء في الياء وان كان الياء تقلب الالف ياء

ثم تدغم الياء في الياء وان كان الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذه الالف

من الياء او الواو فترد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان اخره ياء ادغمت

الياء في الياء فيقال في رام وغاز رامي وغازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين رددناها

وادغمت في ياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع حالتي النصب والجر وان كان اخره واوا

قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين بالفتحة للخفة فيقال

في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت

احدهما بالسكون الاخرى فقلبت الواو ياء كما ثبت في قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت

الياء وكسر ما قبل الياء للمناسبة فصار مسلمي هذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حالة الرفع

قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه

الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل

محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل

فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل
في اخ واب فيقال فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا بقوله
وابيّ مالك ذو المجاز بدار واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم مفرد
لجواز ان يكون ابيّ جمع الاب والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان نادرا قول الشاعر
فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا **قوله** ونقول حمي وهني اي يقال
في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل **قوله**
ويقال فيّ في الاكثر وفمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ
وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه لحوق ياء المتكلم من غير تغيير
المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل الغرض
وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذفت الهاء لخفائه
فصار فو فلو لم يقلب الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها لكونها حرف اعراب
وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين هما الالف والتنوين فيبقى
الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف
الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند اخرين منهم المصنف
لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها
وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي
فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء **قوله** واذا قطعت
قبل الى اخره اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فيقال هذا
اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم

[مطلقا الى ياء المتكلم او غيره]

بفتح

بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء
مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المبدل عنها الميم واما كسر الفاء فلانه
لما عوضت الواو ميما للعلة التي ذكرناها فكانما عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء
كسر ما قبله فكذلك اذا عوض ميما **قوله** وجاء حم مثل يد الى اخره اي وقد جاء في حم
لغات غير ما ذكرناه احدها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول
في الافراد هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك
ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة
واللغة الثانية انه مثل خبء مطلقا اي حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة [اي يعرب بالحروف عند الاضافة الى غير ياء المتكلم وبالحركات عند قطعه عن الاضافة]
فتقول في الافراد هذا حمء ورايت حمءا ومررت بحمء وتقول في الاضافة هذا
حمؤك ورايت حمأك ومررت بحمئك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا
فتقول هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك [اي حالتي الاضافة والافراد]
واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اي المقصور مطلقا فتقول هذا حما
ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات [اي حالة الاضافة والافراد]
الثلث الاخيرة مخالفة للغة الاولى حال الافراد والاضافة **قوله** وجاء هن مثل يد مطلقا
اي وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال الافراد
والاضافة فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة
قوله وذو لا يضاف الى مضمر الى اخره اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان
ذو وضع لان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء كما في جعل المال صفة لرجل

نحو جاءني رجل ذو مال نحو حسن اعاه وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صل على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه اعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فائدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر **قوله التوابع** كل ثان باعراب سابقه اي التابع كل ثان للاول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاءني في قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيهما باقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل الابتداء في المبتدا والخبر من جهتي اقتضائه المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهتي اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهات اقتضائه تصيير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بك انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له **قوله** النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحرف والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا تدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما

يتوهم انه تابع لمتبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قائم وان توهم انه تابع دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين لقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لالهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت هاهنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى تقديره في الاية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا **قوله** وفائدته تخصيص هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتاكيد وذلك اذا دل النعت على ما يدل عليه المنعوت كقوله نفخة واحدة فان الواحدة تدل على ما يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فتدل على الوحدة وانما قال في الثلثة الاخيرة وقد يكون لقلة استعمالها وكثرة استعمال الاولين **قوله** ولا فصل بين ان يكون مشتقا الى اخره اعلم ان بعض النحاة اشترط في النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما يقال

جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال او امرأة ذات مال فان كل واحد منها
يدل على معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته
نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى
في متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك
ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه وهو
تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع آخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت
بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى نحو
هذا زيد **قوله** وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اي ويوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة
الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل
قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية
لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة
لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف الصفة في
التعريف والتنكير **قوله** ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة
للنكرة ليربط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا يرى انك لو قلت مررت برجل
زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قائم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك **قوله**
ويوصف بحال الموصوف اي ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف
باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ
والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة **قوله** فالاول يتبعه
الى آخره اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر

ويعبر عن هذه الثلثة بقوله الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها هي
الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها **قوله** والثاني يتبعه
في الخمسة الاول الى آخره اي النعت الذي هو حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة
الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف
من حيث اللفظ والمجاز جعلت تابعة له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم تكن تابعة للموصوف
في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمها حكم الفعل
لانها مسندة الى الظاهر الذي بعدها كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر
الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة
موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل
مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز تذكيره وتانيثه اذا كان مونثا غير حقيقي كما
يجيء في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما
وبرجال قاعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها وسيجيء هذا البحث وافيا **قوله** ومن ثم حسن
الى آخره اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي اي في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون
فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى
فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ويكون
من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعود ليس مثل يقعدون
لفظا **قوله** والمضمر لا يوصف اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات

وهو انا في غاية الوضوح فلم يحتج الى التوضيح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب لا يقال
لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه لغيرهما من المدح وغيره لانا نقول
الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم
ترجيح غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا يبدل على معنى في متبوعه **قوله** والموصوف
اخص او مساو اي والموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير
لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة او
مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا يرى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك
اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له الضحك وشيء له
الضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره **قوله** ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي من اجل
ان الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم
المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او
المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او
صاحب هذا حملا على الصفة **قوله** وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسماء الاشارة
بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف والمضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم
المضاف الى المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب
عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقريره ان المبهم
يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتوابعها

باعتبار معناها انما هي باللام اعلم انه اراد بباب هذا اسماء الاشارة التي لغير المكان
لا المبهمات الشاملة للموصولات واي لان هنا وهمنا وثم لا توصف وكذا الموصولات
بل يوصف بعض الموصولات واي لا يلتزم وصفه بذي اللام لجواز وصف اي بهذا نحو
يا ايهذا الرجل وانما جاز وصف اي بهذا مع وجود العلة المذكورة في هذا لانه وصف
بهذا الموصوف بذي اللام فكانه وصف اي بذي اللام لان الموصوف بالموصوف
بذي اللام موصوف بذي اللام **قوله** ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا
العالم اي من اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات وتعين ذات المبهم ضعف
ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون
رجلا وامراة وكاغذا وثلجا وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال
مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل **قوله** العطف تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه الى اخره فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها
سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالنسبة بل اتي بها
للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة
لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجي في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة خاصة احترز للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع
مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد **قوله** واذا عطف الى اخره اي اذا عطف على
الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت
انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء
من الفعل فلكن عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل

وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد نحو ضربتك
وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد
بمنفصل نحو انا وزيد اما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز
العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض
اي اذا عطف الاسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم
على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الكلمة واما قوله تعالى تساءلون به والارحام في
بعض القراءات فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله
فاذهب فما بك والايام من عجب . فشاذ لا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين
له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس
بعجيب منك ومن الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم ولا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو قوله
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم
المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب
ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدا اذا كان جملة وصلة الذي يجب ان يكون في المعطوف
كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد
والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول
رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم الى اخره اي ومن اجل ان حكم المعطوف
مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو
الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب

لوجوب

لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب
لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو واذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مسندا اليه وذاهب خبرا مقدما عليه
والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد
عطفا للمفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان ذاهب خبرا ما لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم
الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب الى اخره هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
يلزم مما ذكر نحو ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد
معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في فيغضب زيد ووجوب الضمير
في يطير لكونه صلة الذي وجوابه انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد
الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه
في تقدير الذي ان طار غضب زيد الذباب وهو الذي يؤكد ما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب
زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف وهو يغضب زيد فتبين انه جيء بها للسببية
لا للعطف المحض قوله واذا عطف على عاملين مختلفين الى اخره اي اذا عطف شيئان على
معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند
الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا كان المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب
في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل في الدار
معمول في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه
حجة سيبويه ان حرف العطف اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء
الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل

فيهما كل ونمرة معطوفة على تحمة والعامل فيهما ما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا
ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على الامرء الاول والعامل فيه كل والنار الثانية
عطف على الامرء الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين
فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال
وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب فيهما ما ذكر
سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي
عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين
وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا من هذا
الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا للفعل
الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا معمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا هو
ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول **قوله** التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
تقول تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع اي معنى المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران
امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع
لكنهما لا يقرران امره في النسبة الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد ولا يشك في نسبة المجيء الى زيد بل
يشك في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد هو فلما قال او الشمول دخل فيه
مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه
يقرر امره في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواتها
لانها لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد

التي

التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو ضرب ضرب زيد وزيد زيد ضرب وان ان زيدا قائم فان
زيدا الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ضرب الثاني
وكذا ان الثانية في ان ان زيدا قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد المعنوي
فح لم يتوجه النقض قلنا لا نم ذلك والا لم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي
ومعنوي ولا محيص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي والضمير
في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شيء او
نسبة شيء الى المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء اخر غير المتبوع كما في اخوات اجمع **قوله**
وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتوكيد اللفظي ان يكون اللفظ
الاول مكررا وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب
زيد وفي الحرف نحو ان ان زيدا قائم وفي المفرد كما ذكرناه وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد
اعلم انه يشكل مثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول
فان قلت ليس لفظيا قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية
بالاتفاق فالاولى ان يقول اللفظي تكرير اللفظ الاول او اتيان مرادفه كما في تاكيد الضمير
المتصل بالمنفصل **قوله** والمعنوي بالفاظ محفوظة اي والتاكيد المعنوي بالفاظ
معدودة وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع **قوله**
فالاولان اي الاخيران اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما لا
بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر

والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن **قوله** والثاني للمثنى اي التاكيد الثاني للمثنى وهو كلاهما وكلتاهما تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني امراتان كلتاهما للمؤنث **قال** الاخفش ان كلا منهما لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيد لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من احدهما فقط **فان قيل** لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان كلاهما لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيد بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام **قلنا** لا نم انه يعلم ان المراد من المثنى اثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر دالا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورة الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يتاكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد وتاكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد دون الثاني **ولقائل** ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج في مثل الاختصام الى تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم **قوله** والباقي لغير المثنى اي الباقي بعد الثلاثة وهو كل واجمع الى اخره يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في كل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي

ومن اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع **قوله** ولا يؤكد بكل واجمع الى اخره اي لا يصح التاكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه او ثلثه او اكثر مشترى فان لم يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة في التاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له ولما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه **قوله** واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين يجب تاكيد ذلك المضمر المرفوع المتصل بالضمير المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيد بالضمير المرفوع المنفصل اولا التبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل التبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانما قيد بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل اخر نحو انت نفسك قاعد وانما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد الضمير المرفوع

المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيد بالمنفصل نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم اشتراط
التاكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمعين يلبيان للعوامل قليلا لاخلاف النفس والعين
فانهما يليان العوامل كثيرا **قوله** واكتع واخواته اتباع لاجمع واعلم ان هذه الالفاظ
المؤكد بها الى الترتيب في اللسان العربي الاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر
اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع اتباع
لاجمع لكونه بمنزلة ليطان وتابع اتباعا لحسن في شيطان وجايع **قوله** ولا تتقدم
اي لا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتدا
بكل واحد منها **قوله** وذكرها دونه ضعيف اي وذكر اكتع واخوته بدون ذكر
اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم
ان نحو بسن وليطان من التوكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرير الاول ولا تاكيدا
معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه تكرير الاول
الا انه غير حرف واحد في الاول لما يتجنبون عن التكرار في اكثر كلامهم **قوله**
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو
الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع
قوله دونه يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما
نسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة **قوله** وهو بدل الكل الخ
هذا قسمة البدل الى اقسامه وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل
الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون

والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض
مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه
والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية
او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو
مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبق لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركته
وقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل
الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط **قوله** ويكونان معرفتين ونكرتين
ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة
والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة
فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا
معرفتين زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة
اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد رجل يد له رجل علم له رجل حمار ومثالها اذا
كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه رجل حمار ومثالها
اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار له **قوله**
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت اي اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل
هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فلزم ان لا يكون منحطا عنه من كل الوجوه فاتي بالصفة
لتلك النكرة لتكون كالجابر للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة **قوله**
ويكونان ظاهرين الى اخره اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون
المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة

فيكون المجموع ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة
في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك وزيد راسه وزيد علمه وزيد الحمار ومثالها
في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وزيد قطعته اياها وجهل الذين كرهتهما اياه
وحمار الزيدين كرهتهما اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه يد
زيد قطعت زيدا اياها جهل زيد كرهت زيدا اياه وكرهت حمار زيد اياه ومثالها
في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد كرهته حماره
قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب اعلم ان المضمر الذي
يبدل منه المظهر اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره
فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب
فلا يقال بي المسكين كان الامر كذا ولا عليك الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل
الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني عين
مدلول الاول ولهذا جاز اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي
وضربتك الحمار وضربتني الحمار قال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني
حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من
الغايب فجائز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام في الغايب كما في
الظاهر نحو ضربته زيدا وراسه وغلامه وحماره قوله عطف البيان تابع غير صفة
يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله
يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها كما في اقسم بالله ابو حفص عمر

فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه قوله وينفصل من البدل لفظا في مثل اعلم ان
الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قوله المراد
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز
لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما مر في باب
الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري
لم يحصل هذا الفرق لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم يقل في قوله
انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام اذا اضفته الى اسم
فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق
بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء
نقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان جعلته
عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوي فلان البدل
هو الذي يعتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود
هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولنا مررت باخيك
زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له اخوة قوله المبني
ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهة وغيرها
او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الماضي والحرف
وامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب
وعدم مشابهته مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو
فقط قوله وحكمه ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف اخره باختلاف

العامل في اوله لفظا او تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعله مقابلا لعلم المعرب قوله
والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اى والقاب البناء ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف
نحو من اعلم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور حكما
لدلالة المبنى عليه وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب
مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا
الالفاظ قوله وهي المضمرات الى اخره اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الى
اخره لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على الافعال
لا لانها ليست باسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما قيد الظروف
بالبعض لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب الى اخره اي المضمر اسم
وضع لمتكلم نحو انا او المخاطب نحو انت او لغايب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضرب
غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيد او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن في مثل
ضمير الشان اي هو زيد قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضرباني واكرمت الزيدين في نحو
ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب وفي قوله تعالى ولابويه لكل واحد
منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني
الموجبة للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله
وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في
التلفظ به او لا فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل قوله والمنفصل
المستقل بنفسه اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير

الضمير

الغير المستقل بنفسه في التلفظ قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي الضمير
اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر باحد
هذه الامور قوله فالاولان متصل الى اخره اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب
اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين
الجار والمجرور قوله فذلك خمسة انواع لانه لما ذكر اي فالضمير خمسة انواع لانه
مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله الاول
ضربت وضربت اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا يقاس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت والثاني للمجهول
وهو ضربت قوله والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني من الخمسة وهو الضمير المرفوع
المنفصل انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن قوله والثالث
ضربني الى ضربهن اي النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا
الى ضربهن واني اننا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل
والحرف قوله الرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب
المنفصل اياي ايانا اياك الى اياهن قوله الخامس غلامي ولي اي مثال النوع الخامس وهو
الضمير المجرور المتصل غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين
ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع المعنى الذي وضع الفاظ المضمر له تسعون
والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول يحصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان المضمر
اما لمتكلم او مخاطب او غايب وعلى التقادير الثلثة اما مفرد او مثنى او مجموع وبصيغة

حاصل ضرب الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر واما المونث
فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر بلغ تسعين والباقي
حصل من ضرب الخمسة في اثنى عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا يزيد على
اثنى عشر لكون الالفاظ في الواحد المذكر والمونث والمثنى المذكر والمونث والجمع
المذكر والمونث في المتكلم اثنين فيسقط اربعة المثنى المذكر والمونث في المتكلم
والمجموع المذكر او المونث والواحد المذكر او المونث وكون المثنى المذكر والمونث
في المخاطب والغايب واحدا فيسقط لفظان اخران فيصير المجموع ستة واذا سقطت ستة
من ثمانية عشر بقي اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة في اثنى عشر بلغ ستين وهو المطلوب
قوله والمرفوع المتصل الى اخره اى الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في
الفعل الماضي للواحد الغايب نحو زيد ضرب والغايبة الواحدة نحو هند ضربت
دون اخواتهما اى مثناهما ومجموعهما لدفع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب
والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما
قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه
قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا الى اخره اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمونث لوجود
قرينة دالة على من هو له واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام **قوله** والمخاطب
اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب نحو انت تضرب دون المخاطبة
والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبات لدفع الالتباس **قوله** والغايب
والغايبة اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغايب نحو زيد يضرب

وفي الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغايبين والغايبين والغايبتين والغايبات
لدفع الالتباس **قوله** وفي الصفة مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل في
الصفة مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا لانه لو ابرز لزم اجتماع
الالفين في المثنى والواوين في الجمع تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند
ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف
فيهما ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة
اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل **قوله** ولا يسوغ
المنفصل الا لتعذر المتصل اى لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل لكون المتصل اخصر من
المنفصل **قوله** وذلك بالتقدم على عامله اى والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير
على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا
والتعذر ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض
لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع
اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرنا
واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استتار الضمير
المرفوع المتصل اذا كان مفردا غايبا نحو ضرب وامتناع استتار الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف
وحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغايب وان لم يجب استتارها اطرادا
للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله
لعدم وجوب استتار الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما بكون الضمير اسند اليه
صفة جارية على غير من هي له لكونها اضعف من الفعل في العمل نحو هند زيد ضاربته هي

نحو هند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثان وهي فاعل ضاربته وضاربته
مسند إليه وهي جارية على غير من هي له لأن ضاربته خبر زيد وفاعلها في الحقيقة هند
والجملة في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول وإنما وجب إبراز الضمير لكون الصفة أضعف
من الفعل في العمل ولدفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فإذا أبرز الضمير علم أن
الضارب زيد وإذا لم يبرز علم أن الضارب عمرو والتزموا أيضا إبرازه فيما لا يلتبس نحو هند
زيد ضاربته هي لاطراد الباب ولا يلزم من ذلك وجوب الإبراز في نحو زيد عمرو
يضربه ونحو زيد هند تضربه لأنه وإن حصل الالتباس في الصورة الأولى لكن العامل فيهما
قوي لأنه فعل وعلة وجوب الإبراز ثمة مجموع الأمرين وهما ضعف العمل وحصول الالتباس
في بعض الصور والأول منتف ههنا فلما فرغ عن تعداد الأسباب الموجبة لنفوذ اتصال
الضمير أورد أمثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل إياك إلى قوله وهند زيد ضاربته
هي قوله وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا أي إذا اجتمع ضميران لا يكون شيء
منهما مرفوعا فإن كان أحدهما أعرف وقدمته الأعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني
وانفصاله تقول أعطيتكه وضربتنيك وأعطيتك إياه وضربتني إياك وإنما أورد مثالين
ليعلم أن الضميرين يجوز أن يكونا منصوبين وأن يكون أحدهما منصوبا والآخر مجرورا وإنما
قال وليس أحدهما مرفوعا لأنه لو كان أحد الضميرين مرفوعا لم يجز الأمران لأنه مع عدم
الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت إلا إياك واعلم
أنه لو قال فإن كان أحدهما أعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان أصوب
لئلا ينتقض بمثل قولنا ما أعطيتك إلا إياه وجوابه أنه يعلم من قوله أو بالفصل من قوله
اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله وإلا فهو منفصل أي وإن لم يكن المجموع ما ذكرنا

الصفة ضعيفة لا تحمل الضمير

وذلك بأن لا يكون أحدهما أعرف نحو أعطيته إياه وأعطيتك إياك وأعطيتني إياي
أو بأن يكون أحدهما أعرف لكن لا يكون الأعرف مقدما نحو أعطيته إياك فالضمير
منفصل فقط لكراهتهم تقديم أحد المتساويين من غير مرجح على الآخر وتقديم الأنقص
على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال لجواز
انفصال خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول إذا كان ضميرا نحو كنته وكنت إياه لكن المختار
هو الانفصال لأنه في الأصل خبر المبتدأ وحق خبر المبتدأ الانفصال قوله والأكثر
لولا أنت وعسيت إلى آخره أي الضمير إذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالأكثر بعد لولا ضمير
مرفوع منفصل نحو لولا أنت إلى آخره لكونه مبتدأ وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت
إلى آخره لكونه فاعل عسى قوله وجاء لولاك وعساك إلى آخرهما أي وجاء بعد لولا ضمير مجرور
وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك إلى آخره وعساك إلى آخره فقال الأخفش
أن الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر موقع بعض
نحو ما أنا كأنت وبك أنت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع
الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر ولولا هو حرف جر
ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل ههنا قوله ونون الوقاية مع الياء
لازمة أي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني
وفي المضارع العري عن نون الإعراب نحو يضربني للتحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمي هذا النون
نون الوقاية قوله وأنت مع النون أي وأنت مع نون الإعراب في المضارع نحو يضربانني
ويضربونني وتضربينني مخير في إثباته وحذفه أما إثباته فلإجرائه على القياس المتقدم
وأما حذفه فلاستغنائه عنه بنون الإعراب وكذلك أنت مع لدن مخير في إثبات نون الوقاية

لحفظ بنائه على السكون نحو لدني ولدني حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت

مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل في حذفها لكراهة اجتماع

النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخيرين على الاربعة الاول **قوله** ويختار في ليت

ومن وعن وقد وقط اي ويختار اثبات النون في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع

النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفها عنهما لكونهما حرفين وجواز اتصال الياء

بالحرف من غير نون الوقاية نحو ليتي وفي قد وقط ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما

مع جواز حذفها عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي

قوله وعكسها لعل اي وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه

حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات

فحذف النون اولى في لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فللتشبيه

بالفعل **قوله** ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد

هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة مرفوع

منفصل مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم و

الغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان هما القائمان الزيدون هم القائمون هند هي القائمة

قال الله تعالى كنت انت الرقيب عليهم وان ترني انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم

يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا **قوله** ويسمى فصلا اي وتسمى هذه الصيغة

فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها وخبرا عنه فاذا وجدت هذه الصيغة

علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت **قوله** وشرطه ان

يكون الخبر معرفة اي وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون

الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة

في الابهام نحو مثل وغير وكالاسماء المضافة الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن

او غدا او كالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل ومشابهها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو

كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم ابوه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى

الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة

او مشابها لها لكان اصوب واعلم ان كون المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم

لذكر ان شرطه كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتدا معرفة غالبا **قوله**

ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم

لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء في انتما فكما انه لا محل لهما من الاعراب لا يكون

لهذا الضمير محل من الاعراب **قوله** وبعض العرب يجعله مبتدا الى آخره اي وبعض العرب

يجعل هذا الضمير مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه

قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترني انا اقل برفع

الظالمين واقل **قوله** ويتقدم قبل الجملة الى آخره اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب

للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوقع في النفس تعظيما واجلالا ولئلا

يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة

مونث وضمير القصة ان كان فيها مونث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان

يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر

الشيء بعده **قوله** ويكون منفصلا ومتصلا اي ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتدا نحو هو

زيد قائم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم

ومن رويه انه كان يقول الحمد زيدا هو خير منكم

لوجوب استكنان الضمير الغائب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان
كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع استكنان الضمير في الحرف وفعلا
نحو ظننته زيد قائم لعدم استتار الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على حسب العوامل
اي انفصاله واتصاله منفصلا ومستترا واتصاله بارزا انما هو على حسب عوامله **قوله**
وحذفه منصوبا ضعيفا اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد
وليس عليه دلالة قوية مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء
ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا
كان مبتدأ فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل
بل ذكر لبيان ان حذفه منصوبا جائز على ضعف لانه مقصود لا دلالة لفظا على علمه **قوله**
الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي حذف هذا الضمير منصوبا ضعيفا الا مع ان المفتوحة
المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف
على الاقوى وبيانه ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد
وعلى لفظ ان يئن ابنا ومعنى لدلالتها على معنى زائد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل
الا على التاكيد الذي هو معنى الزوائد والمكسورة المخففة وجد عملها (في الظاهر) كقوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى
ولم يجدوا عملها في الظاهر فقدروه في الضمير كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا
ان هالك كل من يحفى وينتعل وقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اي علم انه سيكون اعلم
ان كل من يحفى مبتدأ وهالك خبر مقدم عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعلا لهالك لئلا
يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد **قوله** اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة

اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء بنفسه دورا او بما هو اخفى او بما هو مثله
لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها
مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه **قوله** وهي ذا للمذكر الخ
اشارة الى تعديدها فذا يشار به الى الواحد المذكر عاقلا كان او غيره وذان الى مثنى المذكر
حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وذي وته وذه وتهي وذهي يشار
بها الى المؤنث الواحد عاقلة كانت او غيرها وتان الى مثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه
حال النصب والجر واولا بالمد والقصر يشار به الى الجمع المذكر والجمع المؤنث عاقلا وغيره **قوله**
ويلحقها حرف التنبيه اي ويلحق اول اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو ها ليدل
على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء **قوله** ويتصل بها حرف الخطاب
الخ اي ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من خاطبه من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **قوله** وهي خمسة الخ اي اسماء الاشارة خمسة
لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو
مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا
والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا
حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين حاصلة في ضرب
ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وهكذا تقول
في الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء **قوله** ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط
اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط في
القرب والبعد وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب **قوله** وتلك وذانك

وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتدأ وقوله مثل ذلك
خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك للبعيد
واما للقريب فهو تا وذان وتان واولا واما للمتوسط فهو تاك وذانك وتانك غير مشددتين
واولاك **قوله** واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اي هذه الاسماء للاشارة الى
المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وبهنا وهناك
الى المتوسط وبثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احدها ضم
الهاء مع تخفيف النون والاخريان فتحها او كسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر **قوله**
الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف حيث
احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند
ومسند اليه الا مع صلة وعائد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة
يخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعائد يخرج مثل اذ واذا لانه
اي بدون صلة
وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع الصلة فانه بلا عائد وانما قال لا يتم ولم يقل لا يصير جزءا لانه
اي يتم ويحتاج الى عائد
يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما **قوله** وصلته جملة خبرية انما احتاج الى تعريفها لانها
لم تكن بينة وكانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا
يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى وانما وجب ان تكون صلته
جملة لان الذي والتي وتثنيتهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها
غير العلم
فحمل اخواتها عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي غير معلوم عند
الموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة لها **قوله** والعائد ضمير له هذا تعريف
للعائد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ في تعريف الموصول اي العائد ضمير في الصلة يعود

الى

لان الجمل من حيث هي نكرات فلا يصح
ان تكون صفة المعرفة فجي بالموصول ليصح

الى الموصول وانما يجب ذلك ليربط الصلة بالموصول **قوله** وصلة الالف واللام اسم
فاعل ومفعول اي صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي او التي لا تكون الا اسم فاعل او مفعول
لكراهتهم ان تدخل صيغة الالف واللام الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فسبك
من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم ان تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك
المفرد هو اسم الفاعل والمفعول **قوله** وهي الذي والتي الى اخره شروع في عدها اي
والموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر
حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين
بالياء حال النصب والجر والاولى والذين للمذكرين وفي جمع المؤنث لغات اللاي واللاتي
واللواتي واللاء بالمد والهمز واللاي بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمز وكل
هذه الاسماء مشتركة بين اولي العلم وغيرهم الا الاولى والذين فانه مخصوص باولي العلم
اي بدون العقلاء
فتبين من العجب ان المفرد والمثنى وهما الذي واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص
باولي العلم ومن في من يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا ومما عن من وما يستويان للمفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي
وذو الطائية اي ذو بمعنى الذي في لغة طي كقوله وبيري ذو حفرت وذو طويت
وذا بعد ما للاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع
ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي او التي **قوله**
اي بمعنى الذي
والعائد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا
كان مفعولا كقوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما
قيد العائد بالمفعول لانه غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا
او نائبا عنه

وامتناع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور لكثرة الحذف اعني الجار والمجرور وفيه نظر
لجواز كون المرفوع مبتدا او خبرا وجواز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور معًا كقوله
عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فالاصوب ان يقول
والعائد المفعول لكثرة حذفه لانه فضلة فحذف غيره **قوله** واذا اخبرت بالذي صدرتها
الى آخره اي واذا اخبرت باستعانة الذي عن شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه
اخر صدرت الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر
عنه ضميرا يعود الى الذي للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به واذا اخبرت
عن زيد من قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذي ضربته زيد وكذلك تقول
في الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص
بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمي الفاعل والمفعول منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان
كذلك كان الذي اكثر مجالا من الالف واللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت
بالذي هو الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي اعلم انه يجب تقديم المبتدا
وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكرهما في مواضع وجوب تقديم المبتدا ومواضع تاخير الخبر
قوله واذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اي فاذا تعذر امر من الامور المذكورة
وهي تصدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه
خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء لازمه وشرطه **قوله** ومن ثم امتنع في ضمير
الشان اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان
في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا
عن الموصوف في نحو جاءني زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف

الضمير

الضمير وانما امتنع الاخبار عن الموصوف اذا لم يؤخر الموصوف مع الصفة اما اذا اخر مع الصفة
نحو الذي جاءني زيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة
وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة
وامتنع الاخبار عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضربك زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان
اعملنا الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه في معموله لان المصدر
لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو ان تقول
في نحو رايت ضربك الذي رايته ضربك واعلم انما يمتنع الاخبار عن المصدر العامل
ان لم يؤخر المصدر مع معموله اما اذا اخر مع معموله نحو الذي اعجبني ضربك زيدا فلم يمتنع
لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال في نحو ضربت زيدا قائما لامتناع جعل الضمير
مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز في نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار
عن الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه
ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي
ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود
الى غير الموصول في نحو زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه **قوله** وما الاسمية موصولة
فلا تقال الذي زيد ضربت اياه غلامه
اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته
وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله تعالى ما يفتح
الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله
وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اي بشيء معجب
واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء

نحو دققته دقا نعما اي نعم الشيء شيئا الدق والسادس صفة نحو ضربته
ضربا ما اي اي ضرب قوله ومن كذلك اي انواع من كانواع ما الا في التمام والصفة
فان من لا تكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جاءني من ابوه طيب ومثال
الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره
قد تمنى لي موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه
ومن بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد تستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي
على بطنه وتطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث وانما بني من وما شرطيتين واستفهاميتين
لتضمنهما معنى الحرف وبنيا موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما الى الصفة والصلة
قوله واي واية كما الا في التمام اي عدد انواع اي واية كعدد انواع ما الا في التمام
فان ايا واية لا تقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم وايتهن عندك
والشرطية ايهم تكرمه اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المراة والموصولة ايهم
اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اي رجل قوله وهي معربة وحدها اي اي
واية معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة
وحذف صدر صلتها فانها تبنى ح اما اعرابها مع قيام الموجب للبنا فللتنبيه على ان اصل
اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة
المنافية للبناء فيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو فلتاكد مشابهتها الحرف من حيث
افتقارها الى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان اي في ماذا صنعت وجهان

عند

عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدا والموصول
مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السوال
وقد يكون نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السوال لكن الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة
اسم واحد وهو اي شي ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل ههنا في محل النصب بانه مفعول
صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الانشاء فعلى هذا لا يكون ذا اسما موصولا وجوابه ح منصوب
ليطابق السوال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدا محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء
الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال اسم بمعنى امر المخاطب وبمعنى الماضي
مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع
المبني وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر اي فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى
عطف على سبيل البيان
الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي اي مجي فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس
وهو مذهب سيبويه لكثرة مجي فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فقوله فعال
مبتدا وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجور
او الفجور والثالث ان تكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة وبني القسمان
لمشابهتهما فعال التي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله
فعال مصدرا معرفة مبتدا ومصدرا منصوب على الحال وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني
خبره فعال والرابع ان تكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز
ومعرب عند بني تميم الا فعال التي في اخرها راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين
في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الامر في العدل والزنة واما
اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب كونه معرب

ويمنع الصرف قياسا على اخواته نحو عمر وزفر واما بناؤها فى لغة اهل الحجاز عند الكثر بنى تميم 〃
فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بنى على الكسر فى الاحوال الثلث وتقدير كلامه فى
الرابع وفعال علما للاعيان مونثا مبنى فقوله مبنى خبر فعال المقدر وعلما منصوب بالحال
ومونثا صفة علما ولم يحترز بقوله مونثا عن شى بل الغرض من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال
علما فى الاعيان لا يكون الا مونثا ولقائل ان يمنع ذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء
والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سفار وحضار مونثان لان العرب تونث بعض المياه
فتقول ماءة فلان وتونث بعض الكواكب فتقول الشعرى ولزم ان يكون سفار اسم الماءة و
حضار اسم الكوكبة فى التقدير **قوله** والاصوات كل لفظ حكى به صوت او صوت به للبهائم
اى الاصوات اسماء حكى بها عن اصوات نحو غاق حكاية عن صوت الغراب او صوت بها للبهائم
نحو نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب
الذى يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثانى منتف ههنا لانه يقال قلت
غاق او كتبت غاق ولا يقال جاءنى غاق او قام غاق الى غير ذلك مما يراد به معنى غاق **قوله**
المركبات كل اسم من كلمتين الى اخره اى المركب كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة
والمراد بالمركب ههنا المركب المبنى الذى سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس
وبقوله مركب من كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط
شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما يحتاج لاخراج الاول لان سبب بنائه ليس
التركيب والثانى لكونه معربا وكلامنا فى المبنى وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل
فيه مثل نفطويه **قوله** فان تضمن الثانى حرفا بنيا اى فان تضمن الجزء الثانى من المركب الذى
سبب بنائه التركيب حرفا بنى الجزءان كخمسة عشر وحادى عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثنى عشر

اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثانى فلتضمنه
الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشر وانما اورد مثالين بهما خمسة عشر وحادى عشر
ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد وفى
بناء المركب الذى يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
به حادى وعشر وجوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذ لم يرد به حادى عشر بل معناه
حادى وعشر كما ان معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما 〃 (وعاشر)
الحادى والثانى العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغى ان يقال حادى عاشر الا انه بعد حذف
الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثنى عشر من هذا الحكم لانه اعرب
الجزء الاول منه وبنى الثانى وانما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف فى حذف
النون منه لئلا يوذن بالانفصال فشبه به ايضا فى الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون
قوله والا اعرب الثانى اى وان لم يتضمن الجزء الثانى حرفا اعرب الجزء الثانى منه لعدم علة
بنائه وبنى الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال فى الاصح
لان فيه ثلث لغات احدها المذكورة وهى الفصيحة الكثيرة ولهذا قال فى الاصح والثانية اعراب
الجزءين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزءين معا واضافة الاول
الى الثانى وصرف الثانى واعلم انه لو قال والا اعرب الثانى ان لم يكن الثانى قبل التركيب مبنيا نحو
عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه فى المركب الذى سبب بنائه التركيب وههنا ليس
كذلك **قوله** الكنايات والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهى عبارة عن الفاظ مبهمة
نعبر بها عن شئ وقع مفسرا فى كلام متكلم اما لجهله بها على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم
كناية لانه غير معبر به عن شئ واقع مفسرا فى كلام متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا فى كونه للعدد

قوله كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية لتضمنها
معنى الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا
عن مبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب
غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا بالاضافة كذا اليه لكونه
بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدا ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم فدرهم
مبتدا وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والاولى ان عندي
وفيه ما فيه لان كذا معرفة فلا تقع حالا لان الحال يجب ان يكون نكرة
ان يكون كذا مبتدا ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف لله قوله وكيت وذيت
تقول قلت كيت وكيت
للحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل قوله
فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد المجهول
مبين كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور مفرد اي مميز كم
الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا فلكونه
للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا ومجموعا قوله وتدخل من فيهما اي وتدخل من في مميزي
كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام
اي ولكم الاستفهامية ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير
قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي وكل واحد من كم الاستفهامي وكم الخبري يقع مرفوعا
اي مبتدا او خبرا او منصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع الفاعل
صدر الكلام قوله فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع
يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان في محل النصب بذلك الفعل بحسب
ما يقتضيه ذلك الفعل يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت



وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان
اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله حرف جر او اسم
مضاف فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم يضاف اليه فيه يكون مجرورا
نحو بكم رجلا مررت وعلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين
ومعناه انه ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء اخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم
مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتدا
ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا
فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي اعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو من وما
استفهاميين وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء اخر كان
محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم
مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب اضرب وان لم يكن
بعدهما فعل بشرائط ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته
ومن تضربه اضربه ومن قام قوله وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه اي وجاز في
تمييز كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب
بان يكون كم للاستفهام وكانه تغافل عن كثرة اعدادها لاتنوعاته والجر بان يكون للخبرية وكم
مبتدا في الصورتين لانه بعده فعل اشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف
ومميزه ليس بظرف وقوله قد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدا ولك صفة
لها وقد حلبت على خبرها وكم تحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب
على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير

مشتغل عنه وهو مميز ظرفا او مصدرا وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة
لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت على عشاري فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعا
وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها **قوله** وقد يحذف
في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية
اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دينار ودرهم ونحو
كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب
على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدا ما بعده خبره **قوله** الظروف منها
ما قطع عن الاضافة المراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة
نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوي بها فانه يبنى لكونه مشابها
للحرف من جهة احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون بنائه عارضا
وعلى الضم لتكون حركتها حالة البناء مخالفة لحركتها حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف
منويا كان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعله
اسما براسه من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء
مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها
مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت
لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب **قوله** واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اي
اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء على الضم للعلة المشتركة وانما
قال واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب لان لا غير وليس غير وحسب ليس بظرف كان
مبنيا فاورد ههنا لمشابهته قبل وبعد **قوله** ومنها حيث اي من الظروف المبنية حيث

انما بني لمشابهته الحرف من حيث احتياجه الى جملة توضحه ولا يضاف الا الى جملة لانه
موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله
اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضي كالشهاب لامعا فالقياس اعرابه حينئذ **قوله**
ومنها اذا وهي للمستقبل اي من الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير وهو
المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك
اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى
جواب عامل ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان
للشرط وقد تكون اذا للمفاجاة اي الظرف للمكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزمه
المبتدا بعده اي يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية نحو خرجت
فاذا السبع واقف واذا بمعنى واقف كانك قلت فبحضرتي السبع واقف اعلم انه لو قال
تقع المبتدا بعده غالبا لكان اصوب لانه لا يلزمه المبتدا بعدها والا لكان الرفع بعدها
واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكر في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير **قوله** ومنها اذ
للماضي اي من الظروف المبنية اذ وهو للزمان الماضي سواء دخل الماضي او غيره ويقع بعده
جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه
ما ذكرنا في اذا من معناهما يعرف بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم
وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسيره بين ظرف مكان وزمان الذي والعسر
مبتدا خبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره
فبين ازمان العسر موجودة والعامل في اذ دارت لانه ليس مضافا الى دارت فيمتنع عمله فيما
قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد

وهذه هي التي تنوب مناب الفا في الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجات كانك قلت فاجات زمان السبع واقف

فى ظرفى المكان الا على سبيل البدل **قوله** ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطاً
اى ومن الظروف المبنية اين وانى وهما للمكان سواء كانا للاستفهام او للشرط نحو اين زيد
واين تكن اكن وانى زيد وانى تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط
قوله ومتى للزمان فيهما اى متى لظرف الزمان فى الاستفهام نحو متى القتال وفى الشرط نحو
متى تاتنى اكرمك والفرق بين متى الشرطية واذا الشرطية ان متى للزمان المبهم فيما لا يتحقق
وقوعه واذا للزمان المعين فيما يتحقق وقوعه ولهذا لا يقال ابتك متى احمر البسر ويقال
ابتك اذا احمر البسر وبنى متى لتضمنه معنى الاستفهام او حرف الشرط **قوله** واياى للزمان
اى ومن الظروف المبنية ايان وهى لظرف الزمان فى الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين
وبنى ايان لتضمنه معنى الاستفهام **وقوله** وكيف للحال استفهاما اى ومن الظروف المبنية
كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه معنى الاستفهام وهو من ظروف الزمان
عندى لانه سوال عن حال المسؤل عنه فى الحال **قوله** ومذ ومنذ بمعنى اول المدة اى ومن
الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو
الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذى هو المطلوب تقول
ما رايته مذ يوم الجمعة والثانى بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة الذى
هو المقصود وهى الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما
اسمين مثل كونهما حرفين فى اللفظ **قوله** وقد يقع المصدر او الفعل او ان اى وقد يقع
المصدر بعدهما نحو ما رايته مذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ سافر او ان المخففة نحو ما رايته
مذ ان سافر او ان الثقيلة المفتوحة نحو مذ انه سافر **قوله** فيقدر زمان مضاف
لانه لما ذكر اى اذا وقع بعدهما احد الاشيا المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف

اليه لكون المعنى مبنيا عليه اى ما رايته مذ زمان سفره ومذ زمان ان سافر ومذ زمان انه سافر
وانما حذف للعلم به وصح بكونه بمعنى اول المدة **قوله** وهو مبتدا او الى اخره اى مذ ومنذ
مبتدا فى مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما بمعنى
اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما اى يوم
الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الا بجعل مذ ومنذ
مبتدا ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع مثل يومان مبتدا فى مثل قولنا ما رايته مذ يومان لانه
نكرة غير مختصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التى هما صدرها الا عند السيرافى فانه يجعل
موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك **قوله** ومنها لدى ولدن اى
ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيهما لغات غيرهما وقد اشار اليه بقوله وقد جاء لدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولَدِن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدْن بضم
اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون
الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لدى ولدن لان من لغاتها لَدْ الذى وضعه
وضع الحرف ثم حمل عليه اخوانه وحكمها ان يجرها على الاضافة نحو المال لدى زيد ولكن نصبت
العرب بلدن غدوة خاصة تشبيها نونها بالتنوين من حيث انه يثبت ويحذف والفرق بين
عند ولدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل المال
عند زيد يصدق ذلك سواء كان المال حاضرا عنده او غايبا **قوله** وقط للماضى المنفى وعوض
للمستقبل المنفى اى ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضى المنفى على سبيل
الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفى على سبيل الاستغراق نحو لا افعله
عوض اى لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى فى واختصا بالبنا من بين ساير الظروف لعدم ظهور فى فى

فيهما لتضمنهما في او لتضمنها لام التعريف قوله والظروف المضاف الى الجملة واذ يجوز
بناؤه على الفتح اي يجوز بناء الظرف المضاف الى الجملة على الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم والى اذ نحو قوله تعالى ومن خزي يومئذ لاكتسابه البناء من المضاف اليه قيل المراد
بالجملة نحو الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند
الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساء المضاف اليها البناء وعلم
من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساء المضاف
الى المبني البناء منه قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك يجوز بناء غير ومثل
على الفتح اذا اضيفا اليها نحو قيامي مثل ما تقوم او الى ان نحو قيامي مثل ان تقوم او الى ان
نحو قيامي مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجمل نحو اذ وحيث ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين للظروف
من حيث احتياجهما الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه فقوله
ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه تخرج النكرة لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات
والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء
والمضاف الى احدها وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من
المضاف اليه وفي قوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه نظر لانه لو اريد به المعين المتشخص
خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب فان كل واحد علم وليس الا على متشخص
بعينه وان اريد به مطلق التمييز عن الغير من المسميات دخل فيه جميع اصناف النكرات فان كل
واحد منها دال على شيء بعينه لا يشاركه غيره من المسميات اما المعرف بلام التعريف فاللام
فيه اما للتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما التعريف استغراق الجنس

كقوله

كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكورا ثم يعاد
المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وبان يكون
معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان سوق معهودة بينك وبين مخاطبك واما بمعنى
الذي نحو الضارب والمضروب وقد مر قوله والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما
اشبهه غير بوضع واحد قوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول
غيره تخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا لغيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره
وهو زيد او عمرو اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك
نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به اخر فانه وان كان متناولا لغيره لكنه ليس بوضع واحد بل باوضاع
اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل
الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير
لان انت موضع لكل من خاطبه
معين والمقدر خلافه لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معين ونمنع كونه موضوعا لشيء
غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي
ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز
عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما
لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بالاتفاق فلا يكفي تميز عن الغايب
والمتكلم في كونه موضوعا للمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت كلي
اي على اصل واحد
باعتبار انه مفهومه من تخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب
تصدقك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معين انه انما هو باعتبار عروض
الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول لغيره انه يجوز استعماله في شخص اخر غير الذي استعمله

اولا لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال
فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء آخر وح لا ينتقض بالاشكال
واعلم انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله
في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك الشيء الذي هو المعنى لا
يتناول غير نفسه حتى يحتاج الى نفيه قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف
المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركتهما ثم المضمر الغايب ثم الاعلام
ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف
اليه وهو المشهور في مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط
قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل قوله
اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء اي اسماء الاعداد اسماء وضعت ليدل على كمية احاد الاشياء
اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول القائل كم عندك ولا ينتقض الحد
بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه
لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يتقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال
المراد مما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات فلا يشكل ح بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحدا
واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد منها اعداد غير
متناهية الى حد يقف عنده والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بالجمع نحو عشرين والوف ومئات
واما بعطف نحو احد وعشرين واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو دون الجمع قوله تقول واحد
اثنان واحدة واثنتان او ثنتان بيان لاستعمال هذه الاعداد اي تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة

واثنتان او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة
رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان
المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا الحق المذكر لم يلحق المؤنث
فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله تعالى من
جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي الحسنات ولانها اكتسبت التانيث من المضاف اليه
واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب اذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دواب اجرى على
الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها تستعمل
استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف معها فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وح يكون المعدود
مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة مجرى غرفة والمختار ثلثة بنات عرس
واربعة بنات آوى لان الواحد ابن آوى وابن عرس فقال المحققون من علماء البصرة ثلث
طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات
ان اريد بها النساء فرقا بينهما قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة اي اذا جاوزت
عشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث
اما الجزء الاول فقد جاء حال التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة
الى احدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور
بحمله على اخواته لعلة تذكر في اخواته وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة
الى تسع عشرة للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء في التذكير
والتانيث حال التركيب كمجيئه حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع
الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب

نابتة للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وكسر الشين من عشرة
او سكونها لئلا يلزم اجتماع اربع فتحات متوالية في كلمة واحدة مع تركيبهما مع ما في لفظ فتحة
قوله عشرون واخواتها فيهما اي تقول عشرون واخواتها اي ثلثون واربعون الى التسعين
في المذكر والمونث نحو عشرون رجلاً وامراةً قوله احد وعشرون احدى وعشرون اي اذا عطفت
العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون عشرة وهو من احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على
ما عرفت وتعطف عليه عشرين وانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى
وعشرون للمونث قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي تاخذ احادًا من احد الى عشرة على ما عرفت
من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلاً واثنتان وعشرون
امراةً الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراةً وانما لم تركب الاحاد مع العشرات في العشرين
واخواتها كما ركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب
والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر قوله مائة والف مائتان والفان فيهما اي تقول
في المذكر والمونث مائة ومائتان والف والفان والالاف من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة
والف رجل والف امراة قوله ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها
على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه على مائة فتقول مائة وخمسة رجال ومائة
وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان اتصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون
المائة وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون المائة
على ما عرفت ودون المائات على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة
فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا الف ومائة واحدى وعشرون امراةً ولم تجر
هذه القاعدة في التواريخ لان الغرض منها معرفة الاقل لان الاكثر معلوم قوله في ثماني عشرة

فتح

فتح اليا الثانية الى مخالفته لاخواته لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى
تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثنا عشر واثنتا عشرة فانه معرب وثماني عشرة مع كونه
مبنيا جاء مخالفا لاخواته من المبنيات بجواز فتح يائه قياسا على ساير المركبات واسكانها
للتخفيف وحذفها مع كسرة النون لدلالة الكسرة على اليا وحذفها مع فتح النون وهو شاذ
قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع في
ال المميزات اعني المعدودات فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه
وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء ليوافق العدد المعدود لكونه اياه
في المعنى انما ابتدأ بمميز الثلثة لعدم مجي المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله الا في
ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى
منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون
المائة موضوعة لعقد معين ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مئين ان اريد
المذكر العاقل الى مئات ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى لفظ المائة
لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل تنوين
حذف لغير التنوين اللام والاضافة فهي في تقدير التنوين وتمامه بشبه نون
الجمع في عشرين واخواتها واما افراده فلحصول الغرض مع كونه اخف من الجمع قوله ومميز
مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد اي مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة
والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه مفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما

كما قال وثنيتها لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مأت الى تسع مأت بخلاف التثنية
فانه يقال مائتا رجل **قوله** وإذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان
اي إذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد
وتانيثه كالشخص المطلق على المراة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص
مراعاة للمعنى وبالعكس اي إذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مونثا فلك وجهان
تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس
وثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى **قوله** ولا يميز
واحد واثنان اي ولا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما
عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين
فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم
تعين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان
اثنان فللتاكيد **قوله** وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية
الى العاشر والعاشرة لا غير اي وتقول للواحد من الشئ الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار
تصييره ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد
منه الثاني للمذكر والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة وانما ابتدا بالثاني لانه لا عدد
اقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم
اي الا هو مصير الثلثة اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق
العشر بمعنى انه مصيره عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق
من العدد بهذا المعنى كثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة **قوله** وباعتبار

حال

حاله عطف على قوله باعتبار تصييره اي وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله الذي
باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر
والاولى والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة تقول اول ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة
وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد ولبس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ
الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى
لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل
بمعنى مصير **قوله** والحادي عشر والحادية عشر اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله
الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر خلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمونث
بتانيث الجزئين لكونه مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة
عشرة للمونث **قوله** وثالث ثلثة اثنين اي ومن اجل انه يقال الثاني والثالث
بالاعتبارين قيل بالاعتبار الاول اي باعتبار تصييره ثالث اثنين اي اضيف الى ما هو اقل من
العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان يصير مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين
ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل بالاعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث ثلثة اي اضيف الى
عدد مساو للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة
لجواز ان يكون واحدا من عشرة ولمعنى وهو اتصافه بالثالثية **قوله** وتقول حادي عشر
احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الثاني
لصحة المعنى ولم تقل بالاعتبار الاول لعدم فعل مشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا
قال على الثاني خاصة **قوله** وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر اي وان شئت فقل بهذا
المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول

الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب ويبنى الجزءان

الباقيان لوجود موجب البناء فيهما **قوله** المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث

انما عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة

على معرفة الاعدام والمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا كحضارمة وحبلى وحمراء او تقديرا

وهو التاء كنحو ارض لردها في التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المؤنث اى المذكر اسم ليس فيه

علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا **قوله** وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة

اى وعلامة التانيث التي تلحق الاسم المؤنث ثلثة وهي التاء والالف المقصورة والالف الممدودة

وتقدم امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها لانها كانت ماخوذة

في تعريف المؤنث وابنية المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشعبى وفعلى كسلمى وفعلى

كدفلى والثلثة الاولى مختصة بالتانيث بخلاف الاخيرين وابنية الممدودة صحراء ونفساء

وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك **قوله** وهو حقيقي ولفظي اى والمؤنث اما حقيقي

واما لفظي والحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة بازائها الرجل والناقة بازائها الجمل والمؤنث

اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة

التانيث كظلمة او لم تكن كعين وكل عضو زوج الا ما دون المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث

والمضاف جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة وكقولهم اعجبتني شعر هند او فعله كقولهم اعجبتني

مشي هند او صفته كقولهم اعجبتني حسن هند ولا يجوز ان تقول اعجبتني غلام هند لان الغلام

ليس جزأ منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف تانيث النوع الاخير الصفة والاشارة

كقوله تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى الشمس وضحيها

علامة التانيث فعله كقوله تعالى والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا

وغير

وغير ذلك واعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله

مقابل الحقيقي ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم توجد ولم يجعله مقابل المؤنث الحقيقي

وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن **قوله** واذا

اسند اليه الفعل فبالتاء اى اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب

الحاق التاء بالفعل كقولك الشمس طلعت ولا يجوز الشمس طلع اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث

الحقيقي جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سميت امراة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم امراة كقوله

لقد ولد الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه المؤنث

الذي ذكرناه **قوله** وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اى انت مخير في تانيث الفعل المسند الى الظاهر

المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند

الفعل الى الظاهر وبين ما اسند الى المضمر ان الاول نحو جاء موعظة علم ان الفعل لما بعده وان

الثاني نحو موعظة جاء من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل غير ضمير المتقدم وانه شيء اخر منتظر

لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله وحكم ان يقال طلحة

جاءني ويجوز ان يقال جاءت طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور

قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم اى وحكم الجمع لغير المذكر السالم اذا كان فعله

مسندا الى الظاهر كحكم المؤنث غير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر في جواز تذكير الفعل

وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع

جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات

وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث

الجماعة من باب التانيث اللفظي وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقي في لزوم تانيث الفعل اجراء الباب

الجمع يجري مجرى واحدًا ولم يعكس العكس لان جمع اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث
بحسب المعنى اولان المذكر اصل والمونث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لمشابهته المفرد
لوجود المفرد فيه **قوله** وضمير العاقلين غير المذكر السالم اي وتقول اذا كان الفعل
مسندًا الى الضمير العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرًا الى كونه مسندًا الى
ضمير مونث وفعلوا نظرًا الى كونه ايضا مسندًا الى ضمير جمع لمذكر عاقل وانما قيد جمع العاقل بغير
المذكر السالم احترازًا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت ايضا **قوله**
والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندًا الى ضمير جمع مونث عاقلا كان كالنساء
او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل كالايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرًا الى
كونه مسندًا الى ضمير مونث والحاق نون الجمع به نظرًا الى كونه مسندًا الى ضمير جمع مونث تقول
النساء والعيون والايام فعلت وفعلن **قوله** المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها
اي المثنى اسم الحق بآخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله
ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز
تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرءان ويراد به الطهر والحيض بل
يراد به طهران او حيضان والمراد بالمثلية في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه
يشكل بمثل القمرين في العمرين وجوابه ما قال انه يشكل بمثل القمرين في العمرين فانه اولا المثلية في
عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران الا ان كون الشيء مثل
غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ له عند التثنية وقد يكون لا لذلك **قوله** والمنقوص
ان كان الفا قلبت واوا الى قوله اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي ودلو والمعتل بالياء

٦٦

نحو القاضي الحق بآخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان
ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص فيقال
قاضيان وعميان في قاض وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها
من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن الواو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا لامتناع
اجتماع الالفين وكون اصل هذه الالف الواو نحو عصوين في عصا فان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما
لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا او بان يكون
ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو
تقول ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا
عن ياء تقول اعشيان في اعشى والثالث ان لا يكون الفه بدلا عن واو ولا ياء نحو حباريان في حبارى
والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني ان يكون غير بدل عن حرف
كقولنا متيان في متى مسمى بها **قوله** والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت الى قوله اعلم ان همزة الممدود
اما اصلية واما للتانيث واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية ثبتت على حالها لكونها
اصلية تقول في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها وبين
الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو ومناسبتها الواو اكثر في الثقل
من الياء وتعويضها من الواو في مثل قولهم اخت في وخت وان كانت غير اصلية ولا للتانيث
جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها
غير زائدة تقول في كساء ورداء كساءان ورداءان وكساوان ورداوان اعلم ان المراد
بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشتمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حرباءان
لكونها في حكم الهمزة الاصلية **قوله** وتحذف نونه بالاضافة اي وتحذف نون المثنى لاضافته

الاسم لئلا يوذن بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان اي وحذفت تاء التانيث في خصية واليه عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا كان المثنى ههنا بمنزلة المفرد فكما لا يقع في وسط المفرد تاء التانيث لا يقع في وسط ما هو في حكم المفرد قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فقوله ما دل على احاد شامل لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد مقصودة بحروف مفردها لعدم مفردها وبقوله بتغيير ما نبه على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع فيقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد تخالف حركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كالحمار وحال كونه جمعا كالرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد يقصد كل واحد من تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على احاد تقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في الاكثر الامر فلم تقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل تقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زائد فلو قال ما دل على احاد بحروف مفرده لكفى اللهم الا اذا وجد الدلالة من غير القصد والارادة اعلم ان الاولى ان يقول بحروف مفرده بدل لا مقصودة قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لانه يلزم من الحد المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر لا ركب جمعا لعدم دلالتهما على احاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل والجواز ان يقال عندي خمسة ارطال تمر او لان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه

نحو ركب

نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب قوله ونحو فلك جمع اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيير ما لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على وزن اسد قوله وهو صحيح ومكسر اي الجمع اما صحيح او مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله والصحيح للمذكر والمونث اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدين جمع زيد واما جمع المونث نحو زينبات جمع زينب قوله المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها اي جمع المذكر السالم اسم الحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال اضافة بغير بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها دافا وبعضها اسدا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم نقل ههنا من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحا الحقنا به في اخره هذه الحروف من غير تغيير قوله فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون اي فان كان اخر الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان اصله قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لان في اخر مفرده ياء ملفوظة وهو القاضي بخلاف قاضون فانه ليس في اخر مفرده ياء ملفوظة وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبل الجمع غاية ما في الباب انه لا بد للياء المحذوفة لوجود علة حذفها نعم في اخره ياء مقدرة ولهذا لم يجر الاعراب على الضاد في قاض قوله وان كان مقصورا اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغيير
واعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى **قوله** وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل
اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا
الجمع امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه
الثلثة كالعين او اثنان منها كالمرأة او واحد منها نحو اعوج علما لم يجمع هذا الجمع وان كان
صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور خمسة احدها ان يكون مذكرا عاقلا كما مر والثاني ان لا يكون
افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع
افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع جمعاء لانه ليس بصفة وكلامنا في
الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر والثالث
ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين
فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان
واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر لانهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل
جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم
الاختلاف بين صيغتي الواحدين في المذكر والمؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما
قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني
بمعنى مفعول لجاز جمعه هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما لدخول تاء التانيث
عليهما للمؤنث نحو امرأة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك القول في مفعال

ومفعيل في كل ما يراد فيه المبالغة بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر
كثيرا وفروقة وضحكة لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه
مع المؤنث وهو عطف على فعلان فعلى اي وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث
~~وهو عطف على فعلان فعلى اي وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث~~ والخامس ان
لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه موهما واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا
الشرط لاستغنائه عنه بقوله فمذكر يعقل فينبغي ان يذكر ههنا لدفع وهم من يتوهم ان
المراد بالمذكر من جهة المعنى فقط او للتاكيد **قوله** ويحذف نونه بالاضافة اي يحذف
نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى **قوله** وقد شذ نحو سنين وارضين جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة والحرة والقلة والثبة وما اشبهها
جمعت هذا الجمع وهي الارضون والسنون والحرون والاوزون والقلون والثبون
مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكرا عالما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا
واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهها ومجمله
ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في الارض
او عن الاعلال او الادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية السماجة **قوله** والمؤنث ما الحق اخره
الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق باخره الف وتاء نحو قائمات
ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان تاء التانيث زائدة ليست من نفس الكلمة **قوله**
وشرطه ان كان صفة الى اخره اي الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان
كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون فان كان فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل ح لم يجمع مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول

بمعنى فاعل ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم
يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر
الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشي للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها
باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض وطامث وجمع على حوائض وطوامث واذا
اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة
يجمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات
وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل
نحو حمامات وسرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع
التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس او تقديرا نحو
فلك وهجان في جمع فلك وهجان فان الفلك مفردا كقفل وجمعا كاسد وان الهجان مفردا
كحمار وجمعا كرجال قوله جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة هذا قسمة الجمع باعتبار
اخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير
قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للاخر كقوله تعالى
ثلثة قروء في موضع اقراء واوزان جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة
وفعلة كغلمة والصحيح اي جمع المذكر السالم كزيدين وجمع المونث السالم كمسلمات وما عدا
جمع القلة الذي ذكرناه جمع الكثرة قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل انما احتاج
الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق لان المراد بالمصدر ههنا هو (اي الحادث)
المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل
مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل

لغير نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل خرج عنه لانه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري
عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله قوله وهو من الثلاثي قياس اي المصدر
من الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل
افعال ومن فعل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعال نحو كلم تكليما وبقر تبقرة وكرر تكرارا
وكذب كذابا كقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن
انفعل انفعال نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعال نحو استخرج استخراجا ومن تفعل
تفعل وتفعال نحو تملق تملقا وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل
اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعل افعلال نحو احمر احمرارا ومن افعال
افعيلال نحو احمار احميرارا ومن افعوعل افعيعال نحو اغدودن اغديدانا قوله ويعمل
عمل فعله ماضيا وغيره اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي
اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال
او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا
لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكر ههنا قوله ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم
معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل
فكما لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه قوله
ولا يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما
تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب زيدا والا لزم الاضمار فيه

اذا كان مسندًا الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل اى ويجوز
اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس ح يضاف قليلًا الى المفعول
محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير اولم يكن كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لاحتياج الفعل او شبهه الى الفاعل
اكثر ولهذا قال وقد يضاف بلفظ قد المفيد للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
ان عمله منونًا اولى ويليه انوح اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل **قوله** واعماله
باللام قليل اى واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل لبيته نعوذ تقدير بان مع
الفعل ح لانه لا يدخل اللام على ان مع الفعل لذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها
وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل **قوله** فان كان مطلقا
اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل
للفعل سواء كان مذكورًا نحو ضربت ضربا زيدًا اولم يكن كذلك نحو ضربا زيدًا لمن رفع السوط
وان كان بدلًا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدًا فرجها اي جاز
ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملًا من حيث انه نايب عن الفعل ويمكن ان يقال
ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملًا وجاز ان يكون المصدر من حيث
هو بدل عن الفعل عاملًا **قوله** اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
اى اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من فعل احترازيه
عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول
والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج
عنه اسماء الزمان والمكان والالة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث

خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل اى وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي
على وزن فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة
في اوله وبكسر ما قبل اخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل الاخر
مكسورًا اولم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر الا ما شذ نحو اسهب
فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج فهو ملفج واعشب المكان فهو عاشب وادرس فهو
دارس وايفع فهو يافع **قوله** ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال الخ
اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديًا لكونه مشابها له من حيث اللفظ ودلالته
على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد عليه فان ضاربا
مثل يضرب من حيث اللفظ ويدل على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه
لكن هذا العمل اى عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل
عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضي انما لم يعمل عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما
من حيث اللفظ فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد
على المبتدا وعلى ذي الحال وعلى الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه يتقوى
بذلك على العمل اما في الصور الثلث الاولى فلانه مستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا
بد من شيء محكوم به عليه فهو مذكور ح واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل
اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف
او التصغير عن مشابهة الفعل لما خرج به بالوصف وظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في
المعنى امثلة عمله بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءني زيد قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه

اي اسم الفاعل ليتحقق مشابهته له من حيث الزنة

ليس مراده الصفة النحوية التي هي من التوابع نحو زيد الطويل بل المراد منه الصفة اللغوية مثلا ان ضاربا في قولنا زيد ضارب صفة لزيد على معنى ان زيدا موصوف بالضرب

وما قائم زيد وأقائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما وان
كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الا مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم
الفاعل كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو ايضا اليها والمراد بالاستقبال والحال الحال والاستقبال تحقيقا
او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان
ماضيا لكن المراد به حكاية الحال **قوله** فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى اى فان كان اسم الفاعل
بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل لانتفاء شرط عمله ح ذكر
مفعوله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال الذي يجيء جواز
مررت بزيد ضارب امس **قوله** خلافا للكسائي اي وجبت اضافته خلافا للكسائي
فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال
وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى
الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه **قوله** فان كان له
معمول آخر اى فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير الذي اضيف اليه نصب
بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
وكذلك ان كان له معمولان غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء
امس وكذلك اذا كان له سائر الفضلات **قوله** فان دخلت اللام اى فان دخلت اللام
على اسم الفاعل استوى الجميع اى الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل الحقيقة ح
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا الان او غدا او امس **قوله** وما وضع منه للمبالغة اى اسم الفاعل الموضوع للمبالغة

مثل

مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل بشرائطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة
اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا
وزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا او امس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله
ما وضع مبتدأ وقوله مثله خبره **قوله** والمثنى والمجموع مثله اى مثنى اسم الفاعل ومجموعه
مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربون عمرا الان
او غدا وتقول الزيدان هما الضاربان عمرا والزيدون هم الضاربون عمرا الان او غدا
او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين
وضاربات وضُرّب وضُرّاب وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل لاطراد الباب المثنى والمجموع ح
قوله ويجوز حذف النون مع العمل اى ويجوز حذف نوني تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم
المعرفين بلام التعريف مع العمل اى مع نصب ما بعدهما تخفيفا لاستطالته بالصلة لكون
اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف
والغالب بعرض بحذف النون عند الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والمجموع ونعلم انه لا يجوز
حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة ح **قوله** اسم المفعول
ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اى اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل
فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول وشامل لغيره
من المشتقات المذكورة عنه تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره **قوله**
وصيغته من الثلاثي على مفعول اي وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن المفعول
غالبا وبه سمي لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر اي
بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو مدخل وتقديرا نحو مختار ومحمر **قوله** وامره في العمل

المفعول

والاشتراط الى الفرع اى وامر اسم الفاعل فى عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل
فى عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
وعدم اشتراط كونه بمعنى الحال او الاستقبال مع الالف واللام وعلته ما مر فمضروب يعمل
عمل يُضرَب ومعطى يعمل عمل يُعطى تقول زيد مضروبٌ غلامه ومُعطًى ابوه درهماً الان او غداً
وزيد المضروب غلامه الان او غداً او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا
لما ذكرنا فى اسم الفاعل **قوله** الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى
الثبوت اى الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت
فقوله ما اشتق من فعل احترازٌ به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وقوله
لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله
لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل
اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقائم وافضل ولقائل ان يقول لا نم انه يخرج بهذا
القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت
فلو زاد على الحد قيداً اخر مع قولنا فقط يخرج عنه اسم التفضيل **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل اى وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضاً على حسب
السماع تقول فى حسن حسنٌ وفى صعب صعبٌ وفى ظرف ظريف **قوله** وتعمل عمل فعلها اى
وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقاً اى من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان فى
مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن يشترط اعتمادها على صاحبها
او الهمزة او ما لما ذكرنا فى اسم الفاعل **قوله** وتقسيم مسائلها الى اخره اى وتقسيم الصفة
المشبهة ان تكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف

اى لانه فعل فى الحقيقة عدل عن صيغة الى صيغة الاسم

واما معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين فى ثلثة
وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير
المجموع ثماني عشرة مسئلة من ضرب ستة فى ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور
ستة فالرفع فى المرفوعات الست على الفاعلية والنصب فى المعارف من المنصوبات الست
على التشبيه بالمفعول وفى النكرات منها على التمييز والجر فى المجرورات الست على الاضافة
قوله وتفصيلها حسنٌ وجهه الى اخره اى تفصيل مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسنٌ
وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجه برفع الوجه
ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره
والحسن وجه برفع الوجه ونصبه وجره واثنان منها ممتنعان اى اثنان من هذه الوجوه الثمانية
عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة
فيهما خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى نكرة **قوله** واختلف فى حسن وجهه اى واختلف
فى صحة مسئلة واحدة منها وهى حسنُ وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء
الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء الى نفسه
لكون الحسن اعم من الوجه **قوله** والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن اى والبواقي من الثماني
عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث منها اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير
واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسنٌ وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة
حسنٌ الوجهَ بتنوين حسن ونصب الوجه وحسنٌ وجهاً والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجهَ
بالنصب والجر والحسن وجهاً وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وهو ما كان فيه ضميران اما
حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسائله

ويليه حسن

حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وجره وثالثها قبيح وهو ما
لا ضمير فيه وهو مسائل الحسن الوجه برفع الوجه حسن وجه برفع وجه الحسن وجه برفع وجه
قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه
ضميران وما ليس فيه ضمير وتقريرها ان الضمير المذكور في الوجه مدركا بالحسن لكونه بارزا واذا
عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين
لعامل واحد ومع تكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار
فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او
جررته لاحتياج الصفة الى الفاعل **قوله** وتؤنث وتثنى وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها
اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث وتثنى وتجمع بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة
الى الموصوف فيها نقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين وبرجال
حسني الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد
الصفة مرفوعا علم ان ليس في الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول
اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون
فان كان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن فلم يكن فيها ضمير واذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا
فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان كان فيها ضميران وان لم يكن كان فيها
ضمير واحد **قوله** واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي اسم الفاعل
الغير المتعدي واسم المفعول غير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز المسائل
الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها
باسمي الفاعل والمفعول لجوازها فيهما بالطريق الاولى نقول زيد قائم الاب وضرب الاب

برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسائل وانما قيدنا اسمي الفاعل والمفعول
الغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسائل للالتباس الا ترى
انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم
ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب وفاعله نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني لم يعلم
انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذا لو قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول
ضارب وفاعله اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او
مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا
مفعول لهما فلا يحصل الالتباس **قوله** اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره اي اسم التفضيل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والالة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خير وشر
اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل من حنيف الحناتم لانهما غير مشتقين
من فعل **قوله** وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا **قوله** وشرطه ان يبنى من ثلاثي
مجرد ليمكن اي شرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن بناء افعل منه
الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد حذف
ثلث مواضع لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى
واعطى واحرى لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب **قوله**

لبس بلون ولا عيب اي وشرطه ايضا كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان
من اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل التبس
احدهما بالاخر الا يرى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد هو حمرة ام زائد في الحمرة اعلم
ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا ولقائل ان يقول
يستشكل ذلك بمثل الحمق فانه من العيب الباطن مع انه لا يبنى منه احمق للتفضيل ويمكن ان يجاب
عنه بانا قلنا اذا كان من العيب الباطن يجوز ان يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان يبنى
افعل التفضيل من كل عيب باطن قوله فان قصد غيره اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي
المذكور وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو
الحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واكثر واقبح
مما كان مناسبا له تقول هو اشد منه استخراجا واكثر بياضا واقبح عمى والمثال الاول
لغير المجرد الثلاثي والثاني للون والثالث للعيب قوله وقياسه للفاعل اي قياس
اسم التفضيل انه يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل منهما لحصل الالتباس ولو رجح
المفعول على الفاعل بني لكثرة الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة
في الفاعل انسب منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول قوله وقد جاء للمفعول اي
وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف
وغيرها قوله وقد يستعمل على احد ثلثة اي ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان
يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذن لا يجوز ان يقال زيد الافضل
من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن الاخر ولا لتكلف احدهما على تعيين المفضل

والمفضل

والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى لكون من بمعنى في كانه قال
بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعين
المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير واحد من هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يعلم السر واخفى
قوله واذا اضيف فله معنيان اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصد زيادته على من يضاف اليه وحينئذ يشترط فيه ان يكون من
جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل
البشر وبالعكس ولا الخز الين الكتان بل يقال افضل من البشر والين من الكتان
ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل
فيه من جهة التفضيل قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي فلاجل انه يشترط
ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين
لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير
انه يشترط فيه انه من جملة ما يضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم
وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي
والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافا هو ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة
لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب اشعر اهل
جلدته قوله فيجوز مثل يوسف الى اخره اي لاجل ان يقصد به زيادة مطلقة
ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم
يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه قوله ويجوز في الاول الافراد
اي ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم والزيدان

افضل القوم الزيدون افضل القوم لكونه مشابها لافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه
في كل واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون
افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات
القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود الاضافه فيه وعدمها في افعل من
قوله واما الثاني الى اخره اي اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح
والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقه لكونهما مستحقين للمطابقه وعدم
المانع عن المطابقه وهو مشابهتهما لافعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما وامثلتهما
ظاهره قوله والذي بمن مفرد اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا
مذكرا الضرورة من كان جزءا منه وحينئذ لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا
تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنيه والجمع والتانيث قبل مضي الاسم
بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامه تثنيته وجمعه
وتانيثه قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل الى
اخره اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى
صفه لمسبب ذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار غير
ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفه لمسببه وهو الكحل
والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين
زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور
لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل وانما



قال ولا يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج
الى شرط قوله لانه بمعنى حسن الى اخره اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول
الشرط المذكور اي انما عمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن
مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل حينئذ لرفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل في مثالنا المذكور
وهو احسن لكان خبر المبتدا والكحل مبتدا فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه
باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز قوله ولك ان تقول احسن الى اخره اي يجوز لك
ان تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاول مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد قوله وان قدمت ذكر العين الى اخره
اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها
كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثل
ما انشد سيبويه • مررت على وادي السباع ولا ارى • كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائية • واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو
وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من ولا ارى في محل النصب بانه
حال وعامله مررت وكوادي السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين يظلم
جمله ظرفيه حال عن وادي السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى وان
جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من واديا او متعلقا بلا ارى واقل
صفه لواديا وركب فاعل اقل واتوه صفه ركب وتائية تمييز عن اقل واخوف
عطف على اقل والا في قوله الا ما بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف

او تمييز بمعنى سرى فلون صفة واقعة موقع المصدر قوله الفعل ما دل على معنى في
نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث
وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الاسم وينبغي ان
يراد بما الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع
حتى لا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم قوله ومن خواصه الى آخره وقوله
من خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة
الاولى مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين
بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال
وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم
وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها ليدل على ان فاعل الفعل مونث وانما قيد
التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم وانما اختص نحو تاء فعلت والمراد به الضماير
المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة البارزة في الاسماء
والحروف اما في الحرف فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع
الالفين في المثنى والواوين في الجمع فلم يتصل بها في الواحد ايضا اطرادا للباب
قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان انت
فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ماعداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب
وان ضربت ضربت وزوجت وبعت والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل امس والبارحة

للعلم به قوله مبني على الفتح الى آخره خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة
لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع
لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم لاجتماع اربع حركات
متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال ومع غير الواو لانه لو كان مع الواو
وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا قوله المضارع ما اشبه الاسم الى آخره قوله ما اشبه
الاسم شامل للماضي لكونه مشابها لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج
الماضي والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجهة
التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف نايت او معه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا
ومخصصا اما اشتراك الاسم فكرجل واما التخصيص فنحو هذا الرجل واما اشتراك فعل المضارع
فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما التخصيص فبالسين او سوف
نحو سيضرب وسوف يضرب قوله فالهمزة للمتكلم تبيين لمعاني حروف نايت فالهمزة
علامة المتكلم المفرد مذكرا كان او مونثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع
غيره نحو نضرب ليوافق نحن مثنيين كانا او مونثين او احدهما مذكرا والآخر مونثا ومجموعا
كان او مونثا وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص
والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون
وللمخاطب المونث ولمثناه وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات
ليوافق لفظ انت وللمونث الغايبة والغايبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء

للغايب غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغايبه
تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون النسا يضربن قوله وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي بيان لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف
وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج ليفرق فرقا
بينه وبين ثلاثي الاخرى انك لو قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما
حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيحصل في غير الرباعي نحو افتعل وانفعل
واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب من الفعل غيره الى اخره وانما لم يعرب غير
المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم
على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم
انه مسند الى الواحد او الى غيره نحو هل يضربن ولو اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه
التنوين وهو غير جايز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان هذا النون اوجبت
تسكين ما قبلها قياسا على ما فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي
عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكوره
ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع ويعرب
المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل به قيدا
في المفهوم من الكلام وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير
المضارع قوله واعرابه رفع الى اخره اي اعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم
وليس له جر لئلا يلزم مزيه اعرابه على اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير
بارز بيان لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب فانها تختلف في الاعراب ليعلم كل صنف ما

يعلم

ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنيه والجمع مونثا
كان او مذكرا او المخاطبه للمونث اعرابه بالضمه حال الرفع وبالفتحه حال النصب وبالسكون
حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي لا
يكون في اخره الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي واعراب
المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكوره بثبوت النون حال الرفع
وبحذفها حالتي الجزم والنصب وهي في خمسة امثله وهي هما يضربان وانتما تضربان وهم
يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن تضربوا ولن تضربا ولن تضربي ولم يضربا
ولم تضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة للمثنى والمجموع في الاسماء
وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد كما سقط الحركه حال الجزم فكذلك
النون وانما سقط حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسما فكما يتبع النصب
الجر في الاسما يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء اي واعراب
المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضي بالضمه تقديرا حال الرفع لاستثقالهم الضمه
على الياء والواو وبالفتحه لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويقضي ولن يغزو
ولن يقضي لخفة الفتحه وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه اذا
لم يجد الجازم الحركه حذف الحرف قوله والمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف
نحو يخشى بالضمه حال الرفع وبالفتحه حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى
لعدم قبول الالف الحركه وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركه نحو لم يخش قوله
وترتفع اذا تجرد عن الناصب اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل
اللفظيه اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينتصب بان ولن

الى آخره اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي لن ولن وكي واذن وان المقدرة بعد حروف
المذكورة فلما فرغ من عدها قال فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم
وهو ظاهر وان في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا احتمال لن
يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين او قد او حرف النفي مع ان المخففة
الا ان النصب في المثال الاول ما لفتحه لفظا وفي الثاني بحذف النون **قوله**
والتي تقع بعد العلم الى آخره اي وان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة
من المثقلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم
لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون
العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم
انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين
او سوف او قد او مع حرف النفي ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف
وللفرق بين ان الناصبة والمخففة **قوله** والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان
اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة
وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل
واحد منهما بعد الظن **قوله** ولن نحو لن ابرح اي مثال لن الناصبة كقوله تعالى
لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل
وهو اكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد **قوله** واذن اذا لم
يعتمد اي اذن انما ينصب المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها
معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما قبلها بعدها معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين

على

على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يمكنان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن حدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع **قوله** واذا وقعت بعد الفاء اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك
مجيبا لمن قال انا آتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تعالى واذا لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد
ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل كلام كاف مفيد مستقل من غير
النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها **قوله** وكي مثل اسلمت كي الى آخره اي ومثال
كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية لان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب
دخول الجنة وهي ناصبة الفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف وليس كي حرف جر
وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى لكيلا يكون
على المؤمنين حرج **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا اي وينصب بعد حتى باضمار ان بشرط ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز
قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب لان الغرض هو الاخبار عن الدخول المترتب عند ذلك
السير من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي السببية وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى ان بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس
بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما يضمر ان بعدها لكونها حرف
جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون في تقدير الاسم فحتى في المثال الاول
من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها مستقبل حقيقة وفي المثال الثاني يحتمل ان
يكون بمعنى كي وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل حقيقة بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث

معنى الى وما بعدها مستقبل حقيقة قوله فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اي فان قصد
كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بارادتك الحال تحقيقا نحو سرت حتى
ادخل البلد وانت مخبر عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد
امس وانت سرت ودخلت امس وقصدت اخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء
فترفع ما بعدها وانما لم تنصب ح لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم يجز ان يكون حرف
جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخلة على المضارع للطمع والرجاء الدالين على
الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال قوله وتجب السببية اي اذا كانت
حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها
وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض فلان
حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع الرفع الى اخره
اي من اجل ان حتى يكون حرف ابتداء ح امتنع ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان
الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى
كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا
لما بعدها حينئذ امتنع ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون ح ما بعدها
خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه
محال قوله وجاز في كان سيري الى اخره اي اذا كان كان تامة جاز ان يقال
كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة
بلا خبر وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قوله وايهم

سار حتى يدخلها بالرفع اي اذا كان الاستفهام عن تعين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها
جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان
سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعين
السائر قوله ولام كي الى اخره اي مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها
باضمار ان وانما سميت لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر
وامتناع دخول حرف الجر الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله
ولام الجحود اي لام الجحود لام زايدة لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله
تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف
هذه ولزوم اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زايدة وانما يجب تقدير ان بعدها
لما ذكرنا في لام كي قوله والفاء بشرطين الى اخره اي ونصب ما بعد الفاء باضمار
ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب
ليدل عليه والثاني ان يكون قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس سبب
لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجز في الموجب الا في الضرورة
كقوله ساترك منزلي لبني تميم • والحق بالحجاز فاستريحا واراد به ان الحق استريح
مثال الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي لا تقضى عليهم
فيموتوا ومثال الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت
معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض الا تزورنا فاكرمك وتقدير الاول ليكن
منك زيارة فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث
لا يكون قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس

ليت لي كونا معهم فعوزا عظيما وتقدير السادس البس منك زيارة فاكرام مني
وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان
ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو المعطوف
فوجب ان يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل
واذا تقرر ذلك فنقول ائتني فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك
اتيان فاكرام مني ولولا ان كذلك لم يكن الجزآن بمنزلة الشرط والجزآء على الحقيقة
وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى **قوله** والواو بشرطين الى آخره
اي نصب بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد
الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء
والاحكام كالاحكام لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية
ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
مثال النفي لا تخدمك وتجفوني فالمراد نفي اجتماع الامرين **ومثال** الاستفهام
هل تعينني واكرمك فالمسؤل عنه اجتماع الامرين اعني الاعانة والاكرام **ومثال**
النهي لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه
ههنا هو النهي عن الشيء مع طلب مثله **ومثال** الامر زرني واكرمك فالمطلوب هو
الزيارة مع الاكرام **ومثال** التمني ليت لي مالا وانفق منه فالتمني هو حصول المال
مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة
الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول لا يكون منك خدمة وجفاء
منك وتقدير الثاني هل حصول اعانة لي منك واكرام لك مني وتقدير الثالث

لا يكن منك نهي عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام لك مني
وتقدير الخامس ليت لي حصول مال وانفاق وتقدير السادس الا يكون منك زيارة واكرام
مني **قوله** واو بمعنى الى اي نصب الفعل بعد او باضمار ان لانه بمعنى الى ان او حتى او
الا وانما كان يلزم تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل معها في تقدير المصدر واختصاص
هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره
المصنف في الشرح والذي ذكره غيره ان او حرف العطف كالواو الا انها للشك
والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم الاول بل المراد
ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر في تقدير المصدر قدر قبل او كذلك
ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء منك وهو
في قوة قولنا لالزمنك الا ان تعطيني او حتى ان تعطيني او الى ان تعطيني **قوله**
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي نصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقولنا
للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف **قوله** ويجوز اظهار ان الى
آخره اي يجوز اظهار ان مع لام كي ومع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي
فللفرق بين لام كي ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زايدة ولام كي غير
زايدة واما مع الحروف العاطفة فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرا
قوله ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا
يتوالى اللامان كقولك اسلمت لان لا ادخل النار واعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير
لام كي والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخصر فالتزموا حذفها بهذه الحروف

التي ينجزم بعدها ان ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهاران بعده وقسم يجب وقسم يجوز

قوله وينجزم بلم ولما الى آخره اي وينجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات اشار

الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم فعلين الاول

اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم المجازاة عطف على لم

وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب

حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير

ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لمنعهما عن الاضافة للانقطاع

عن الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان

واما ان يستعمل مع ما ومجردا عنها وهو ان في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى

اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله ان تصرف بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها

للتلاق وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا

وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا

يستعمل مع ما وهو انى كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك

شاجر وغير الظروف ما ومن واي ومهما وامثلته قوله انى العمر كنزا

ناقصا كل ليلة وما تنقص الايام والدهر ينفد ومن يكرمني اكرمه وقوله تعالى



ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى مهما تاتنا به من اية الاية والاصل في مهما

على وجهين احدهما ما على ان ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الهاء

لتحسين الالفاظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما فكان قائلا قال اني افعل

ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة وجزم بها

كالجزم بان وانما لم يجزم بهذه الاسماء معنى لو مع انها حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط

ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك قوله واما مع كيفما واذا فشاذ اي الجزم بكيفما

واذا شاذ لاستحالة المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اي حال هو عليها وللمنافاة

بين اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة

الشعر كقول الشاعر واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي

والكوفيون يجوزون الجزم بكيف مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله اي ويجزم

الفعل بان مقدرة وقد يجي بيانه قوله فلم لقلب المضارع الى آخره لما فرغ من تعداد

الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه ولما مثلها

اي ولما مثل لم في قلب المضارع الى المعنى الماضي ونفيه قوله وتختص بالاستغراق

وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص لما

باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل تقول ندم زيد ولم

ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار تقول ندم زيد

ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار لازدياد معناها

بزيادة ما وتختص ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه

لان اصله لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذ

كقوله واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم

واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر كقوله

فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولما

مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي

وانما كان حرفًا فهو مخصوص بالمضارع **قوله** ولام الامر الى آخره اى ولام الامر لام
يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيًا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا
للفاعل لزمته مسندًا الى المتكلم والغايب وليلي في غيرهما فنادر كقوله تعالى
فلتفرحوا **قوله** ولا النهي ضدها اى لا التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب
به ترك الفعل وهو تدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبا
كان اوغايبًا او متكلمًا **قوله** وكلم المجازاة تدخل على الفعلين اعلم ان الكلم
المجازاة وهي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني
فالاول سبب والثاني مسبب ويسمى الاول منهما شرطًا والثاني منهما جزآءً اعلم
ان المراد بالسبب هو السبب في العقل لئلا يشكل بمثل ان وجد النهار طلعت الشمس
ان كان النهار موجودًا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول
الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين
نحو ان تقم اقم يجزم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربًا والجازم موجودًا
وان كان الشرط مضارعًا والجزآء ماضيًا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضًا واجب في
الاول لكونه معربًا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا مضارعين الى
قوله فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيًا والجزآء مضارعًا نحو ان ضربتك اضربك
فالوجهان فالوجهان في الجزآء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل
في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزآء الذي هو ابعد منه اولى واما الجزم
فلكونه معربًا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل
يوم مسغبةٍ • يقول لا غايب مالي ولا حرم • واشار اليه بقوله وان كان الثاني اي وان

كان

اي اللام التي يطلب بها الفعل

كان الجزآء مضارعًا ففي اللغة الاولى ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود وان كانا
ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين **قوله** وان كان
الجزآء ماضيا بغير قد الى آخره اشارة الى بيان الجزآء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزآء
الذي يجوز ولا يجب والجزآء الذي يجب والضابط فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزآء
معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره
فيه جاز الامران وان لم يؤثر قطعًا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط
فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزآء ماضيًا بغير قد لفظًا او معنى اي اذا كان الجزآء
ماضيًا لفظًا نحو ان ضربتني ضربتك او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد
لفظا ولا معنًى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه ح وهو جعله
للاستقبال وانما قال بغير قد لفظًا او معنى لانه لو كان مع قد لفظًا كقوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض الماضي
المحقق واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعًا مثبتًا او منفيا بلا فالوجهان
اي وان كان الجزآء مضارعًا مثبتًا جاز الامران دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتداءٍ
محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فتقوم اي فهو يقوم وترك الفاء
من حيث لم يجعل خبر مبتداءٍ محذوفٍ بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى
من الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك اذا كان الجزآء مضارعًا منفيا بلا جاز الوجهان
دخول الفاء كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقا ان جعل لا
لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على

وهما حرف الشرط ولا التي لنفي الاستقبال

معمولٍ واحدٍ وجاز ترك الفآءِ ان جعل لا لمجرد النفي وكان لحرف الشرط تاثير فيه
لجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او لن يجب دخول الفآء عليه لا
تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي
بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفآ يعني اذا لم يكن الجزآ ماضيا
غير قد لفظا او معنًى ولم يكن للمضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفآ
لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سوآ كانت جملةً اسمية كقوله تعالى افان
مت فهم الخالدون او امرًا كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعون
او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مومناتٍ فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما
كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعآءً كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان
ماضيا مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما مر او نفيا بما او لن كما مر الى غير ذلك
قوله ويجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفآء كقوله تعالى وان تصبهم
سيئةٌ بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جآء اذا مع الجملة الاسمية
موضع الفآء لدلالتها على التعقيب كالفآء لانها للمفاجاة وانما لم يجئ موضع
الفآء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لم تدخل الا على الجملة الاسمية الا
نادرًا **قوله** وان مقدرًا الى اخره اي يجزم الفعل المضارع بان مقدرة
بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة
ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي ان تعرفني
بيتك ازرك وليته عندنا يحدثنا اي ان كان عندنا يحدثنا والا تنزل تصب خيرًا

اى ان تنزل تصب خيرًا والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشيآء
الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرضٍ فيكون في ضمن هذه
الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا
لا يجزم في النفي لعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر حقيقةً او قوةً ليدخل فيه حسبك
ينم الناس فان حسبك منزل منزلة اكفف كانه قال اكفف ينم الناس **قوله** وامتنع لا
تكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار
وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادًا على وضوح المعنى ان تكفر تدخل النار **قوله**
مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل الى اخره هذا تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل
وليس تعريفا لمطلق الامر لخروج امر الغايب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله
صيغة يطلب بها الفعل شامل لغيره من امر الغايب وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل
المخاطب يخرج الغايب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب وامر المخاطب المبني للمفعول
نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فليفرحوا
في القرآة الشاذة ومثل اسم اضرب زيدًا لانه ليس بحذف حرف المضارعة **قوله**
وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم اخر هذا الامر حكم اخر المجزوم تقول اضرب واغز
وارم واخش بحذف الواو واليآء والالف كما تقول ليغز ولير م ولتخش وفي التثنية اغزوا
وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول ليغزوا وليرميا ولتخشيا وانما كان حكمه
حكم اخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث كل واحدٍ منهما لطلب الفعل وانما قال
حكم اخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وهي مشابهته
الاسم باحد حروف اتيت **قوله** فان كان بعده ساكن اشارة الى كيفية اخذ

وحـ لن كان بعد حرف المضارعه

الامر من الفعل المضارع وهي ان يحذف حرف المضارعة

متحرك اسكن آخره وجعل باقيه امرا تقول في تعد عد وتضارب ضارب والهاء في

قوله بعده عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده

ساكن وهو ليس برباعي تزدن عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق بها وتلك الهمزة

مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سوآء كان بعد

الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح

لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي

الرباعي المبني للمفعول وبمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس بامر

الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم

ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس بالماضي الرباعي ولما فرغ عن كيفية الامر الثلاثي

اورد امثلة وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن

مضموم والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون

بعد الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي ردت الهمزة المحذوفة من المضارع

لانتفآء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين وتكون

مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في يكرم اكرم وانما حذفت

الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو أأكرم وحذفت في البواقي

نحو يكرم ونكرم اطرادا للباب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله

اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند اليه ما يقوم مقام الفاعل

للاختصار او للابهام او الجهل بالفاعل او غيره والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه

اكرم

فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره للتمييز بين بنآء الفاعل وبين

بنآء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم

ولا على كسر ما قبل آخره لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة

وصل ولا تآ اما اذا كان في اوله همزة وصل فضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة

لرفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما

لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس في الامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج في

نحو قولك الانطلق والاقتدر والاستخرج اما اذا كان فيه التآء نحو باب

تفعل وتفاعل فضم التآء مع ضم الحرف الثاني وتقول في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل

بضم التآء والحرف الثاني لئلا يلتبس بمضارع علم وجاهل لبناء المفعول والثاني في

قوله والثاني مع التآء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكر

قبل قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في بنآء ما لم يسم فاعله في الفعل

الماضي المعتل العين ثلاث لغات احديها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل

وبيع واصلها قول وبيع نقلت حركة الواو واليآء الى ما قبلها بعد سلب حركته فقلبت

الواو يآء لانكسار ما قبلها فصار بيع وقيل والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة

الشفتين للفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح ليؤذن ان اصل

ما قبلها الضم واشار اليه بقوله وجآء الاشمام والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة

وضم الاول وهو قليل ووجهها انه حذفت الحركة من الواو واليآء للاستثقال ثم قلبت اليآء

في بيع واوا لضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام

اي وجآء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على اطلاقه ليس بجيد

لان عوِرَ وصيدَ ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة الفاً **قوله** ومثل
باب اُختِيرَ الى آخره اى مثل بنا ما لم يسم فاعله من الماضى المعتل العين من الثلاثى بنا ما
لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد فى انه يجوز فيه ثلث لغاتٍ نحو باب استخير واقيم
اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختُيِر وانقُوِدَ فان تَيَرَ وقُوِدَ مثل بيع وقول
فى وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز فى بيع
وقيل واما الثانى فلان اصل استُخير واقيم هو استُخْيِرَ واقْوِمَ وهما ايضا مثل
بيع وقول فى وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز
فيه ما جاز فى مثل بيع وقيل **قوله** وان كان مضارعًا الى آخره اى ان كان الفعل
الذى يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعًا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز
عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر
لم يعد فى مثل يعلم وعلى الضم فى مثل الخروج تقول فى يَضرِب يُضرَب **قوله** ومعتل
العين منقلب الفاً اى ان كان المضارع الذى يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين
ينقلب عينه الفا واوًا كان او يآءً تقول فى تقول وبيع تقال وتباع لان اصلها تُقوَلُ
وتُبيَعُ نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها فكانتا فى موضع الحركة مع انفتاح ما قبلها
فقلبتا الفاً فصارا يباع ويقال **قوله** المتعدى وغير المتعدى الفعل اما متعد
واما غير متعدٍ لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلقٍ او لا يتوقف والاول هو المتعدى
نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شئ يتعلق به ضرب الضارب والثانى غير المتعدى
نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شئ يتعلق به قعود القاعد وغير المتعدى يصير متعديًا
بالحد بلثة اشياء وهى الهمزة نحو اذهبت زيدًا وتضعيف العين نحو فرحت زيدًا وحرف الجر

نحو ذهبت بزيدٍ **قوله** والمتعدى يكون الى واحدٍ اى والمتعدى يتعدى الى مفعول واحدٍ
نحو ضرب زيد عمرًا والى اثنين لا قتضاء معناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون
المفعول الثانى فيه عبارة عن الاول فيجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت
زيدًا درهمًا وكسوت زيدًا جبةً والثانى ان يكون المفعول الثانى فيه عبارة عن الاول
ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدًا فاضلاً ويتعدى الى ثلثه مفاعيل
كاعلم وأرى وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث الان اعلم وارى تعديتهما الى ثلثه
مفاعيل بالاصالة بلا خلاف فان علم متعدٍ الى مفعولين فاذا ادخل عليه الهمزة تعدى الى
ثلثه بالاصالة بلا خلاف فان علم متعدٍ الى مفعولين فاذا ادخل عليه الهمزة تعدى
الى ثلثةٍ لزيادة الهمزة للفعل معنى زيد بسببه مفعول فاذا قلنا علمت زيدًا عمروًا
جاهلا كان معناه صيرتُ زيدًا ذا علمٍ بان عمرًا جاهل وكذلك ارى واما البواقى
فمتعديه بنفسها الى واحدٍ والى الآخر بواسطه حرف الجر تقول انبأتك عن زيدٍ وقد يحذف
حرف الجر لكنها لما كانت فيها معنى الاعلام اجريت مجراه فى تعديتها الى ثلثه مفاعيل **قوله**
وهذه مفعولها الاول الى آخره اى هذه الافعال المتعديه الى ثلاثه مفاعيل حكم مفعولها
الاول كمفعولى اعطيت بمعنى انه يجوز ان يذكره منفردًا من غير ذكر المفعولين الاخيرين ويجوز
ان يذكره مع ذكر المفعولين الاخرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول لاعطيت منفردًا عن الثانى
ويجوز ان يذكره مع ذكر الثانى **قوله** والثانى والثالث الى آخره اى حكم مفعولى هذه
الافعال الثانى والثالث كحكم مفعولى علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثانى والثالث معًا
ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولى علمت لان مفعولى هذه الافعال الثانى
والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدًا عمروًا خير الناس واعلمت زيدًا [illegible]

ذكر الثالث او الثالث واعلمت عمروا خير الناس من غير ذكر للمفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا
عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير الثاني **قوله** افعال القلوب الى
آخره اعلم ان الافعال القلوب ما ذكر وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدا والخبر
لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة
للعلم وزعمت للدعوي والاعتقاد فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قايم
عبارة عن علم قلت علمت زيدا قايما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قايما
ونصب الجزئين اي المبتدا والخبر معا الا عند مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال
القلوب لانها لا تحتاج الى صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية
قوله ومن خصايصها ان لا تقتصر على احدهما الخصايص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشي
ومن خصايص افعال القلوب انه لا تقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معا
كقوله تعالى ويوم تقول نادوا شركاي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون
هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر فكما انه لا بد للمبتدا من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين
من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدا والخبر وفيه نظر لجواز حذف
كل واحد من المبتدا والخبر كما مر على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم على قراءة من قرا بالياء
اي ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم **قوله** ومنها جواز الالغاء
الى آخره اي ومن خصايص هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم
او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما لكونهما مبتدا وخبرا
على تقدير الغايها مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر واعلم ان تقدم احد مفعوليها عليها

حسبت وظننت وخلت
والثلاثة الاخيرة
زعمت

معمول

ويجوز متى نظن زيدا منطلقا

كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم معمول
المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تاخر او توسط لعدم
استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض وهو التوسط او التاخر
مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا تاخرت او توسطت ويعلم
قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال
اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت وهذه الافعال تكون في معنى الظرف
ح فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني **قوله** ومنها انها تعلق الى آخره اي من
خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو
وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قايم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام
فلو عملت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين اللذين هما في قولك علمت ازيد
عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه
الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى جواب ذلك وجوابه بالمتعين
وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم
اي الحزبين احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم يعلق نحو ايهم
علمت زيدا **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون الى آخره اي من خصايص هذه الافعال جواز كون
فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم
يجز في ساير الافعال فلا تقول ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو

هو ما اهمل قبل الاستفهام
والنفي واللام

علمت

ومثل قوله تعالى
ارايتك هذا الذي كرمت علي

جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت
فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس وقيل ضربت نفسي ولا يبعد فتح حركه للضم هذا الالتباس
مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ويجوز اشتباه هذه الحركه بغيرها عند غفله
السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن
ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره
فاذن لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس واعلم ان افعال
القلوب وغيرها مشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلهما ضميرا يعود الى المفعول المتقدم
فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا الى
زيد لان المفعول فضله فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على
ان يكون فاعل ضربت ضمير هند قوله ولبعضها معنى آخر الى آخره اي ولبعض هذه
الافعال معنى لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت من الظنه بمعنى التهمه
فانه حينئذ لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم
في السبت اي عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابه تقول وجدت
ناقتي اي اصبتها ورايت من رؤية البصر تقول رايت زيدا اي ابصرته قوله
الافعال الناقصه الى آخره اي الافعال الناقصه افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا على صفة كونه عالما
في الزمان الماضي ولقائل ان يقول ان سائر الافعال تقرر الفاعل على صفة فان
ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربيه وجوابه ان المراد انه تقرير

فاعله على صفة غير صفه مصدره فان كان في قولنا كان زيد قايما قرر زيدا على صفة
قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك
وانما سميت هذه ناقصه لنقصانها عن سائر الافعال من حيث انها لا يدل على الحدث
ومن حيث انها لا يتم بمرفوعها قوله وهي كان وصار اي هذه الافعال كان وصار
واصبح الى قوله وليس قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء جاء بمعنى
تقرير الفاعل على صفة نحو قوله ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وحينئذ
كان جاءت مسندا الى ضمير تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شي كالغواره مثلا
ولم يحصل ذلك الشي بل حصل شي آخر دون حاجتك كالليل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك
اي ما جاءت هي على قدر حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وحينئذ كان معناه
اي شي جاءت حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة عن
المعنى عن الحاجه وقيل ان هذه الكلمه اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس حين
اتاهم من قبل علي رضي الله عنه يدعي منهم الرجوع الى الحق قوله وقعدت كانها
حربه اي وقد جاء قعد بمعنى تقرير الفاعل على صفة اي بمعنى صار في قول الاعرابي
ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربه اي صارت شفرته والظاهر انه مخصوص بمحله
ولم يعرف في غيره فلا يقال اقعد كاتبا بمعنى صار كاتبا قوله وتدخل على الجملة الاسمية
اي هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى
المبتدا حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبريه فيكون معناه
لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم اني لم اعرف فايدة الحكم
في قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني المبتدا بانه اسمها وتنصب الجزء الثاني

اعني الخبر بانه خبرها تشبيهًا بالفاعل والمفعول نحو كان زيدٌ قايمًا فكان افاد معناه وهو الزمان
الماضي في زيد قايم وهذا في الكل قوله فكان يكون ناقصة الى آخرها اي كان كان
ثلثه انواع احدها ناقصة وهي لثبوت الخبر للمبتدا على صفة الخبر في الزمان
الماضي سواء كان دايمًا نحو كان الله قادرًا او منقطعًا نحو كان زيد غنيًا واشار اليه بقوله
لثبوت خبرها ماضيًا دايمًا او منقطعًا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر
والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخًا بيوضها اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار
وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وحينئذٍ يقع بعدها جملة
تفسر ذلك الضمير كقوله اذا متُّ كان الناس صنفان شامتٌ • وآخر مثنٍ بالذي كنت
اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول وكان يكون
ناقصة وتامة وزايدة والناقصة بل لامتناع كون اقسام الشي قسيمه له وايضًا
لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك ليلا يطول الكلام
وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخرين لوجود اسم غير الناقصة للاخرين دون الاول
والثاني ان يكون تامة واشار اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة
والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت برفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع ما
بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت الكاينة والمقدور كاين والثالث ان يكون
زايدة واشار اليها بقوله وزايدة اي ويكون زايدة وهي قسمان احدهما ان يكون زايدة
في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قايم لافادتها الزمان الماضي والغاية في اللفظ
والاجود تاخيرها حينئذٍ وثانيها ان يكون زايدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينًا في الكلام وتاكيدًا له ونصب صبيا

على الحال وانما ذكر هذين القسمين ولم يكتف بالناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ
قوله وصار للانتقال من شيء الى شيء اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا
واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء قوله واصبح وامسى واضحى الى آخره اعلم ان
هذه الافعال الثلثة تجي لثلثة معانٍ احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة
التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالمًا واضحى زيد اميرًا وامسى زيد عارفًا
وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيًا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح
على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي حينئذٍ يفيد معنى الدخول في هذه الاوقات
نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح قوله وظل وبات الى آخره اعلم ان ظل وبات
يجيان لمعنيين احدهما لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة
بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل نحو ظل زيد معلمًا وبات زيد كريمًا
والثاني بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودًا فانه لا يختص زمانًا دون زمانٍ
قوله ومازال ومابرح ومافتي ومانفك الى آخره اعلم ان هذه الافعال الاربعة
للدلالة الاستمرار خبرها لاسمها منذ قبله اي في زمان يمكن قبوله في العادة نحو ما
زال زيد اميرًا اي منذ كان قابلًا للامارة لا في حال كونه طفلًا فقوله قبل في
قوله قَبِلَه ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفي
اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي ليدل على الاستمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه
الافعال حينئذٍ بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال
للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال مازال زيد الا عالمًا كما لم يجز ان
يقال كان زيد الا عالما كما مر قوله ومادام لتوقيت امر الى آخره اي مادام للدلالة

توقت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس مادام زيد جالسا اي اجلس دوام جلوس زيد
بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام
لانه ظرف والظرف يحتاج الى الكلام لانه فضلة والفضلة لا تجي الا بعد المسند والمسند اليه
قوله وليس لنفي مضمون الجملة اي وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند
اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا وقيل لنفيه
مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب
عن الآية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق
في الحال لتيقن وجود ما اخبر الله تعالى وللمستدل بهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر
والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها
كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا
وجواز تقديم المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام
واشار اليه بقوله وهي في تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على
ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها
افعالا صريحة والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله
ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثاني ان يكون مصدرية بمعنى الدوام
وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم
ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على
نفس المصدر ولم يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسها الا ابن كيسان

واتباعه

واتباعه في غير مادام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت الافعال الدالة على النفي صار
للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال
على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما الا في غير مادام والقسم الثالث
مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي
وامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز
تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي
عليه مطلقا فانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم يأتيهم معمول المصروفا
الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس
لامتناع وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه وللقائل ان يقول كان من الواجب على
المصنف ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم
يعتد بمخالفة ابن كيسان فاعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على
امتناع تقديم خبره على نفسه قوله افعال المقاربة الخ اعلم ان هذه الافعال
من اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها
بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها
بانها افعال وضعت للدلالة على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه قوله فالاول
عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا يأتي منه المضارع واسم
الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل ولكون كل
واحد منهما للطمع لحصول والاشفاق ولهذا لا يستعمل في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير

أشار الى انه يجوز فيها لغتان احديهما

قوله ويقول عسى زيد ان يقوم وعسى زيد ان يخرج زيد لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقديرا

ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقديرا

لمقاربتها في الترجي وتقويته له مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه

صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا وهي جمع البوس او الباس

اي الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله ويقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى

وان يقوم في محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف

واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى

فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت

ان زيدا قايم عن المفعول الاخر وهذا كما يقال في سمعت انه متى كان مفعوله الاول

مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر وتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه

اللغة ايضا واشار اليه بقوله وعسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا ان يكون

وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل

النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا تجويزهم تقديم

خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون وعسى ان يقوم

الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان وان يقوموا الزيدون

وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم

يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى

في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان

يقوم جاز ان يضمر في عسى وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم العايد الى

وعلى

وعلى التقدير ان زيد مبتدا ما بعده خبره تقول على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما

والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان يقوما والهندات عسى

ان يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست

ان تقوم والهندان عستا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا والهندات عسين ان يقمن

قوله وقد يحذف ان اي وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل

كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية

لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد اي والقسم الثاني وهو الذي وضع

لمقاربة حصول الخبر لا على المقاربة رجاء به وهو خبر محض فلذلك تصرف وقع اسم

محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر في الحال من غير ان يدل الكلمة على

الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجي وقد يدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله

قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد الى اخره اي اذا دخل

النفي على كاد يكون كاد للنفي كسائر الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت للنفي لان

من شأن حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح لاختلاف

فيه كما صرح به بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا

دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما

كادوا يفعلون وقد ذبحوا فان الذبح يدل على قربهم من الفعل فما كادوا يدل على

الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطيته الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير

الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ووجه الاستدلال به

انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية

والجواب عن الاول
ان الاثبات كان للاثبات واذا فهموا منه الاثبات وجه لتخطيتهم لم يكن لاولا
اما لا نسلم ان حكمهم في ثاني الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذبح في اول
الحال لاختلاف الوقتين بل على تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك
يبين لنا ما هي وغير ذلك واعلم ان العرف في مثل قولنا ما كان زيد يسافر نفهم
الاثبات فانه نفهم منه انه يسافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم على
الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان فهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز
ان يكون مذهب من خطاه مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط
بل يحمل على ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين لم يقارب حتى التغيير وهو ابلغ من نفي نفس التغيير
قوله وقيل يكون في الماضي الى آخره اي وقال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفي
عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقول عروة
الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير الهجر
المحبين الى آخر البيت قوله والثالث طفق وجعل الى آخره اي والثالث وهو الذي
للدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه مخالف لعسى لانتفاء معنى
الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاولى يستعمل استعمال كاد لقرب
معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك
ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله فعلا التعجب الى آخره
اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل
تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج عن

نظايره

نظايره قوله وله صيغتان اي وللتعجب صيغتان احديهما ما افعله والثانية افعل به
وهي غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منها مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما
مشابهة للحرف لكونها للانشاء الذي اصله ان يكون بالحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد
قوله ولا يبنيان الى آخره اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بنا افعل التفضيل منه
لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب
ويتوصل في تعجب ما يمتنع بنا فعل التعجب منه بمثل ما يتوصل الى التفضيل وهو مثل اشد
تقول ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر
بحمرته واقبح بعورته قوله ولا يتصرف فيهما الى آخره اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب
بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا
احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل
الظرف وهو اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من
العرب ما احسن بالرجل ان يصدق قوله وما ابتدا نكرة الى آخره اشارة الى بيان
اعراب ما افعله فما مبتدا نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة
التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وما موصولة عند الاخفش
والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدا خبره محذوف تقديره
الذي احسن زيدا شيء وما استفهامية عند قوم فهي مبتدا وما بعدها خبرها وتقديره
اي شيء احسن زيدا وهذه التقديرات باعتبار الاصل لا انها بمعناها الآن قوله
وبه فاعل عند سيبويه الى آخره اشارة الى بيان اعراب افعل به عند سيبويه اي به
في افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زايدة كما في قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة ههنا

اسم

لرخصة الاتساع في الظروف عالم يتسع في غيرها

لئلا يدل على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد فا فعل كا غد البعير اذا
صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة فتغير عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا
معنى له ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد اذا كان الامر على ما
ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم صورة واحدة قوله
ومفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي وبه
مفعول عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امرا
لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال
يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي انه امر لكل واحد مخاطب ان يجعل زيدا
حسنا اي يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد
تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالبا عند الاخفش اما للتعدية وذلك
اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطتها متعديا
واما الزيادة فللتاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا الهمزة
الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا قوله افعال المدح والذم الى اخره
اي افعال المدح التي بوب لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم ولهذا
يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعود من افعال المدح والذم لانه
لم يوضع للانشاء قوله منها نعم اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس
قوله وشرطها ان يكون الفاعل اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد
الامور الثلثة وهو ان يكون معرفا بلام تعريف العهد نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا
الى معرف بلام تعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا وذلك المضمر

مميز

مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل رجلا زيد واما مميز بما بمعنى شيء وغير
موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما ههنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب على التمييز وهي المميزة
لفاعل نعم اي فنعم شيئا هي اي فنعم الشيء شيئا هي ومع ضمير الصدقات وهي المخصوصة
بالمدح قوله وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح او الذم
لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس قوله وهو مبتدا وما قبله خبره اشارة الى
اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم مبتدا والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الى الضمير
المبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال وهو انه لما قيل
نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة
واحدة وعلى الثاني جملتين قوله وشرطه مطابقة الفاعل اي ومن شرط المخصوص بالمدح
او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة
هند وانما وجب المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم
الذين وشبهه متاول جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال شرطه المخصوص مطابقة الفاعل
جنسا وليس كذلك في الاية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول
متاول بتقدير حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا باياتنا فان
الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
قوله وقد يحذف المخصوص اذا علم اي وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه
القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي فنعم
الماهدون نحن يدل عليه سياق الاية قوله وساء مثل بئس اي وساء يستعمل استعمال

اي السياق يطلق على الاول
وعلى الاخر فههنا المراد الاول
وهو قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون

بيس في جميع احكامها ويكون بمعنا ما ولزاستعمل في الاخبار نحو ساءني هذا الامر نحو
ساءت المراه هند اى بيست المراه هند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا
اى ساء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس
الفاعل قوله ومنها حبذا اى من افعال المدح حبذا وهو مركب من حب الشيء وحبّ اذا
صار محبوبا ومن ذا وهو فاعله ذا ويراد به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل
زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردًا او مثنى او مجموعًا او مذكرا
او مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وبعد ذا
يجي المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة
فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدا وما بعده خبره اولانهم عاملوه
معامله المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص مبتدا وما
قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قوله ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى ويجوز ان يقع قبل
ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب كما في
نعم اذا كان فاعله مضمرا لتمييز الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ان
يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافق له فيما ذكرنا وبعده نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا
زيد راكبا والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا
لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح
بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحرف ما دل على
معنى في غيره فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلثه وقوله في

غيره

غيره يخرج الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج الى آخره اى ومن اجل ان الحرف دل على
معنى في غيره احتاج الى الاسم والفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسندا ومسندا اليه
لان دلالته على معناه الافرادي مشروطه بذكر متعلقه قوله حروف الجر ما وضع للافضاء
تعريف حروف الجر اى حروف الجر حروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه
نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافه وسميت ايضا حروف الجر
تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله
بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسم الفاعل والمفعول
والصفه المشبهه والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء
استنبط منه معنى الفعل قوله وهي من والى الى قوله وخلا اشاره الى عددها وهي ثمانيه
عشر على ما ذكره قوله فمن للابتداء شروع في بيان معاني هذه الحروف ومعاني من
بحسب ما ذكره اربعه احدها ابتداء الغايه ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصره
وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها
الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى والزيادة لا يكون الا في غير الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يزيدونها في الموجب ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول اشاره الى
دليلهم وجواب عنه لمن يزيد في الموجب يحتج بقولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم واجاب عنه بانه متاول وتاويل قولهم قد كان من مطر
انه محمول على انه اريد به الحكايه كانه سمع من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه فقال

اي قد كان مطر يغفر لكم ذنوبكم

مجيئا له كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان شيء من مطر وتاويل الآية ان من
للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
لانه خطاب لامة محمد عليه السلام وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح ولا
يلزم من غفرانه جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه وسلم غفرانه جميع ذنوب امة نوح على ان قوله
تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه قوله اعلم ان الى لها معنيان احدهما
انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو
قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية
كالى وبمعنى مع كثيرا وانما شبه حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى
بمعنى مع قليل وحتى بمعنى مع كثير قوله ويختص بالظاهر اشار الى الفارق لفظا بين الى
وحتى وهو ان حتى تختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا تختلط الضماير بعضها ببعض
لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر
مستندا بمثل قوله فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد وهو شاذ
عند الاولين قوله وفي للظرفية اعلم ان في لمعنيين احدهما الظرفية وهي حلول
الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون
بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
قوله والباء للالصاق الى آخره اي الباء تستعمل لمعان احدها الالصاق نحو
مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة
نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته
ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية

الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد
بقائم وكما في الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما في غير النفي والاستفهام وهو
اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده قوله واللام للاختصاص
اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس والثاني التعليل
نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة كقوله تع ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون
بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تع وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا
ما سبقونا اليه وليس معنى الآية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب
ان يقول ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا وفيه نظر لانه
ذكر في الكشاف وغيره ان هذا الكلام للكفار قالوا للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد خيرا لما
سبقنا هؤلاء اعني المؤمنين ولا يقال لو كان كذلك لقال ما سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك
لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كاكابرهم مثلا وارادوا بقولهم لما سبقونا البعض
الآخر كاصاغرهم منهم والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله تع
كقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس اي والله لا يبقى
متعجب من فناء العالم حتى يبقى كبش يتحصن الجبل هذه صفته والحيد جمع الحيد وهي عقده
في قرن الوعل وفي الجملة كل نتو في القرن او الجبل وغيرهما وهي تجمع على جيود وحيد
كبدرة وبدر وبدر والظيان نبت طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر قوله ورب
للتقليل الى آخره اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر
الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة المفرد نحو رب رجل
كريم اجتمعت به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه العلم

كل ملك الاختصاص والعكس

اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فلتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف وانما
قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث
ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال
محذوف غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة
وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجـ
قوله وقد تدخل على مضمر مبهم مميز اي وقد تدخل رب على مضمر مميز ذلك المضمر بنكرة
منصوبة نحو ربه رجلا او هذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير
ان يكون مفرد مذكرا دائما عند البصريين تقول ربه رجلا ورجلين او رجالا ور
امراة وامراتين ونساء لكونه راجعا الى مفرد ذهني لا الى شيء متقدم ذكره ليجب مطا
خلافا للكوفيين فانهم قالوا مطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث قوله ويلحقها ما فتدخل على الجمل اي ويلحق رب ما الكافة وقد يدخل على الجمل
اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا
ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تع ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
فهي بمنزلة المضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ود
ويؤكد ما قلناه قوله تع فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اتى باذ وهو للمضي مع
بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من الريب قوله وواو
اي وواو رب وهي الواو التي تبتدا بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة
تحتاج الى جواب مذكورا او محذوف ماض كقوله وبلدة ليس لها انيس اي ورب بلدة قوله

واو القسم الى اخره اعلم ان الواو تبدل في القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف
الفعل لكثرة السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني ولا اخبرني
وهو اغني واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالباء عنها قوله
والتاء مثلها اي والتاء مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل والسؤال وتختص بالظاهر
لكنها مختصة باسم الله تع اي لا تستعمل في غير اسم الله تعالى لنقصانها عن الواو الذي
هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما في الجميع اي والباء اعم استعمالا من الواو
والتاء لاستعمالها في الجميع اي مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر
خلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في الظواهر لغير السؤال
خلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان اي ويتلقى القسم بجواب فيه اللام او ان اذا
كان مثبتا وحرف النفي اذا كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة
فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم واللام
نحو والله لزيد قائم وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد ولربط الجواب
بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد بقائم او قائما و والله لا زيد
في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد
نحو والله لقد قام زيد وبدونها نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو قد افلح
من زكيها وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونه نادرا
نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا
نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون
التاكيد وبدونها نحو والله لا افعلن او لا افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي

اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تع تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤ
قوله وقد يحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه اي ويحذف جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغني عن اعادته
قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس وعلى للاستعلاء
اي اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب كقوله ولقد
اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وهما
اسمان هنا بدليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في اكثر الامر نحو
زيد كالاسد وقد يكون زائدة كقوله تع ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه لولاه لزم نفي
لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله تع لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اي الذائب اي عن مثل البرد والذي يدل على اسميته هنا دخول من عليه وتختص الكاف بالظاهر
استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله وام اوعال كها او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان
للابتداء اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته
مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اذا كانا بعد
في نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او في يومنا وقد تقدم احكامهما في الظروف و
يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا
بهما اذا دخل على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
اي وهذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا واذا نصبت ما بعدها
يكون افعالا فاعلها مضمر افعل من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشى بمعنى جانب وانما قيد هذه
الثلاثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حرف جر

قوله الحروف المشبهة ان وان الى اخره انما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها
مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ووجود معنى الفعل في
كل واحد منها اي ما نحن وهو ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل ولها صدر الكلام اي
ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي
تقدمها ليحصل العلم في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من ترج او تمني
او استدراك او غير ذلك قوله سوى ان وهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام
سوى ان فانها بعكس هذه الحروف اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها في
معمولا للعامل وحق المعمول ان يكون متاخرا فان على اصلها قوله وتلحقها ما اي
وتلحق هذه الحروف ما الكافة وح يلغي عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة
الفعل لفظا وهي فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح
انه يجوز اعمالها وقد جاء قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى
حمامتنا ونصفه فقد ي بالوجهين والغرض من الحاق ما هذه الحروف الحصر والتاكيد
في انما وافادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله وتدخل
اي وتدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصال ما بها لتقييد معانيها في الجملة
الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله
فان لا تغير معنى الجملة شروع في بيان احوال كل واحد منها على التفصيل واشارة
الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى الجملة بل تؤكده فاذا
قلت ان زيدا قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة
وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر

في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وتبقى
على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع تبقى الجملة على حالها
ومن اجل ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما
في كل موضع يكون مع ما بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك تعين موضع كل واحد
من المكسورة والمفتوحة **قوله** فكسرت ابتداء وبعد القول لازم من الفرق المذكور
اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا
قائم فكسرت ايضا بعد القول نحو ان تقول ان زيدا قائم لان مقول القول جملة وكسرت
ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه عالم لان صلة الموصول لا يكون الا جملة
وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب
القسم نحو والله ان زيدا قائم فكونها في موضع الجمل لان جواب القسم لا يكون الا جملة
وفتحت ان كانت مع ما بعدها فاعله نحو بلغني ان زيدا عالم اي علمه لوجوب كون
الفاعل مفردا وفتحت ايضا ان وقعت مفعولة نحو كرهت ان زيدا جاهل لوجوب
كون المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتدأ نحو عندي انك
عالم لوجوب كون المبتدا مفردا وكذلك ان وقعت خبر المبتدا كقولك عجبت ان
القرب ضرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت اذا كانت مع ما بعدها
مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف
اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان
الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث ففتحت بعدها **قوله**
وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق انطلقت

لان ما بعد لولا مبتدا خبره محذوف ووجوب كون المبتدا مفردا وكذلك
لا يجب الفتح بعد لولا التي للتخصيص لانه فاعل او مفعول لان لولا التي للتخصيص
تجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا زيد قائم ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا
قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم
لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا الفعل محذوفا اي لو وقع قيامك **قوله**
فان جاز التقدير بان جاز الامران اي فان كان موضع جاز فيه التقدير بان تقدير
المفرد وتقدير الجملة فيه جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان
جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره
من يكرمني فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعها حيز المبتدا وهو موضع المفرد وكقوله
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان كان المراد اذا
هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة
وجب الفتح لوقوعها مبتدأة خبرها حاصلة **قوله** ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة
لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
تغير جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وعلى محل اسم المكسورة
حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر
في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله
برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها **قوله** ويشترط
مضي الخبر لفظا او تقديرا اي ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اي فان زيدا قائم وعمرو قائم واما قبل مضي الخبر

لفظا او تقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون النبي الواحد
معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر
عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا
او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين
في معمول واحد وهو ضعيف لان نسبة ان الي المسند والمسند اليه علي السوية فلو
عمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال ولا ينفعهم مثل ان الزيدين
والعمرون ذاهبون لمضي الخبر هاهنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون
ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به **قوله** ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي
اشارة الي بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الي ان اسم ان المكسورة اذا كان مبنيا
العطف علي محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب
ذلك فاشار الي بطلانه بقوله فلا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود فيه
وعدم استعمال الفصحاء ذلك **قوله** ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير
معني الجملة وفي جواز العطف علي محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن
بكرا خارج وعمرو لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معني الابتداء كما لا ينافيه
التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف علي محل اسمه لزوال الابتداء **قوله** ولذلك
دخلت اللام مع المكسورة اي ولاجل ان المكسورة لا يغير معني الابتداء وسائر هذه الحروف
دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة علي الخبر نحو ان زيدا لقائم
او علي الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في الدار لزيدا او علي ما بين الاسم
والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما اشترط في دخول اللام علي الاسم

الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء علي الاسم اذا لم ينفصل نحو ان
لزيد قائم لكراهة اجتماع حرفين متفقين في المعني ولهذا لم تدخل هذه اللام علي ان **قوله**
وفي لكن ضعيف اي دخول هذه اللام مع لكن علي الخبر او علي الاسم اذا فصل او علي ما بينهما ضعيف
وان لم يزل معني الابتداء لان وجود اللام يوذن بالانفصال ولكن يوذن بالاتصال لكونها
للاستدراك وقد جاء مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لضعيف واجيب عنه بان
اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الي النون وحذفت ثم حذفت النون الاولي لكراهة
اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون **قوله** فتخفف المكسورة فيلزمها اللام اي
وتخفف ان المكسورة فيلزمها اللام حينئذ فرقا بين المخففة من الثقيلة وبين النافية
في مثل ان زيدا قام بمعني ما زيد قائم ويلزمها ايضا هذه اللام عند عملها وان لم يشتبه بالنافية
المراد اللباب وقال بعضهم عند العمل لا احتياج الي اللام **قوله** ويجوز الغاؤها اي ويجوز
الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز
الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال التي حذف منها شيء تعمل نحو لم يك زيد قائما فكذلك
الحروف المحذوف منه شيء يعمل **قوله** ويجوز دخولها علي فعل من افعال المبتدا اي ويجوز
دخول ان المكسورة المخففة علي الافعال العاملة في المبتدا والخبر تاكيد كان وظننت لبطلان
عملها حينئذ ولحصول تاكيد الجملة الابتدائية حينئذ الذي هو مقتضاها ولهذا اختصت
هذه الافعال كقوله تع ان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين
في التعميم فانهم عمموا دخولها علي الافعال سواء كانت عاملة في المبتدا والخبر او غير عاملة
واستشهدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس
واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به **قوله** وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان

مقدر اي وتخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة
اكثر مشابهة من المكسورة وعملت المكسورة المخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم
تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدر عملها في ضمير شان مقدر لئلا ينحط الاقوى
عن الاضعف وقد مر هذا من قبل قوله فتدخل على الجمل مطلقا اي فتدخل المفتوحة المخففة
على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان محلها داخل على المبتدا والخبر او غير
داخل عليهما لان مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل قوله وشذ
اعمالها اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر ولكنه جاء كقوله فلو
انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف
او قد او حرف النفي اي ويلزم ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة
وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا مثبتا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان ما خرج زيد
ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا فكانه ليس بعدها فعل
ولانه يتضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان
مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا
مثبتا فلا بد من السين او سوف معه لقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا
منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان لم
يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد جميع ذلك انما يكون كالعوض عن تخفيفها واما لئلا
يلتبس بان المصدرية فانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب في فتية
كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف لانه لا يشتبه
بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها

وليس

وليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل
ولم يعوض مع الاسم قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو
كان زيدا الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح
لكونها اضعف من ان وقد جاء ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقان ولكن للاستدراك
الى اخره اي معنى لكن الاستدراك وهو يتوسط بين كلامين المتغايرين بالنفي والاثبات
معنى سواء كان ثم تغاير لفظي او لم فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن
عمرو جاءني وفارقني زيد لكن عمرو حاضر والايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجي وجاءني زيد لكن عمرو غائب وتخفف وتلغى كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله
تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض
القراءة السبع فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر
الواو لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو لامتناع دخول
حرف العطف على مثله قوله وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اجراء له
مجرى تمنى وجوزه الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما فقائما في المثال
المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي حملهما على ذلك قول الشاعر يا ليت
ايام الصبى رواجعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب على الحال من الضمير المقدر في
الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم
جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما
على تقدير كان قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها اي لعل للترجي وقوع امر كقوله تعالى لعل
الساعة قريب فيه ترج للعباد والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات

والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات فان الانسان يتمني الطيران الي السماء ولا يترجاه
والجر بلعل شاذ كما روي ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وداع يا من
يجيب الي الندي فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخري وارفع الصوت دعوة لعل ابي
المغوار منك قريب قال الحاجبية ههنا ضمير المجرور في محل الرفع بانه مبتدأ وما بعدها
خبرها كما ان لولاك كذلك وقال لا يحتاج الي عامل نحو بحسبك زيد وهل من احد في الدار وقال
ابن الحاجب الجر بها علي سبيل الحكاية اما المعني انه وقع ابن المغوار مثلا مجرورا في موضع
اخر فالشاعر حكاه علي ما كان مجرورا واما المعني انه سمي الرجل بابي المغوار بالياء فيجب
ان يحكي بالياء في الاحوال الثلاث وهذا التاويل بعيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنها
لغة عقيلية فلم يكن هذا التاويل جيدا **قوله** للحروف العاطفة الواو والفاء الي اخره اعلم
ان الحروف العاطفة عشرة علي الاصح وهي ما ذكره وتشترك الجميع في امر واحد وهو ادخال
الثاني في اعراب الاول **قوله** فالاربعة الاول اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو والفاء
وثم وحتي يشترك في الجمع بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة
الاول للجمع ثم يفرق كل واحد منها بشيء يختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب
سواء كان ترتيب او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم مجيئهما معا ولا تقدم احدهما علي الاخر
والذي يدل عليه قوله تع وما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا والقائلون منكرون للبعث
والموت بعد الحيوة مع انه قدمه عليها وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم زيد
وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تع
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع
والترتيب الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو فههنا مروران وحتي مثل

في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتي واسطة
بين الفاء وثم **قوله** ومعطوفها جزء من متبوعه اي معطوف حتي اشترط ان يكون
جزءا من متبوعه ليفيد قوة وضعفا ليتحقق الغاية التي هي معني حتي ولا يحصل
الغاية الا بذكر الاقوي او الاضعف بعد حتي بالنسبة الي ما قبلها كقولك في القوة
مات الناس حتي الملوك والانبياء وفي الضعف قدم الحاج حتي المشاة ولو غلبنا العكس
فيهما لم يجز **قوله** واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي هذه الثلثة تشترك في انها
لتعليق الحكم بالمعطوف والمعطوف عليه مبهما اي لا علي التعيين **قوله** وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام الي اخره اشارة الي تحقيق معني ام والفرق بينها وبين او
واما فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا يستعمل في الامر والنهي
وفي غيرها يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين
ويلي المستوي الاخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا علي التعيين
لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلي ام المتصلة اسم
مفرد او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة كذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم
ان يليهما احد المستويين والاخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا ولا يكون السؤال
معهما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لطلب التعيين **قوله** ومن ثم لم يجز ارايت
زيدا ام عمرا اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين ويلي المستوي الاخر
الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا الا علي شذوذ لان ما يلي احدهما الاسم
وما يلي الاخر الفعل اعلم اني وجدت نسخة قرئت علي المصنف وعليها خطه كان فيها
علي الافصح بعد قوله والاخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف

وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف موافق ما ذكرناه اولا **قوله** ومن ثم كان
جوابها بالتعيين دون نعم او لا اي ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين اللذين علم
ثبوت احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم
لانه لا يتعين المسؤول عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان الجواب زيد او عمرو بخلاف
او فانها لان السؤال معها سؤال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا او نعم فان اجيب بالتعيين
كان الجواب زائدا عن المسؤول عنه **قوله** والمنقطعة كبل والهمزة اشارة الى معنى ام
المنقطعة والفرق بينها وبين او اما معناها ومعنى بل مع الهمزة وهي لا يستعمل الا في الخبر
والاستفهام اما الخبر فكقولك لشبح رايته انه لابل قطعا فاذا حصل الشك في انه شاة
قلت ام شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيناف سؤال فكانك قلت
بل اهو شاة واما الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عندك عمرو وسالت اولا عن حصول
زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت
معناها عرفت الفرق بينها وبين او واما **قوله** واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما
الجائزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف
عليه بها اما اخرى ليعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني اما زيد واما
عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز الامران الاتيان بها وتركه **قوله** ولا وبل ولكن لاحدها
معينا اي هذه الثلثة تشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا لنفي ما وجب للاول
عن الثاني تقول جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني
زيد بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل امرين
احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وهو للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو

وثانيهما



١٢١

وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي حينئذ لبيان من نسب اليه عدم المجيء ولكن
للاستدراك ولازمة للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وههنا تفصيل
وهو ان يقال انها اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كان قبلها
النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف تقول ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو
وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو
وقام زيد لكن لم يقم عمرو **قوله** حروف التنبيه الا واما وها انما سميت هذه الحروف حروف
التنبيه لتنبه المخاطب بها وانما جيء بها في الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون غافلا
ولهذا اختص باول الكلام واعلم ان الا واما يختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم
المفسدون وكقوله اما والذي ابكى واضحك والذي اماتَ واحيى والذي امره الامر وان ها
تدخل المفردات التي هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا وهاتان وتدخل المركبات كقوله
ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد **قوله** حروف النداء خمسة اعلم
ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وهي لتنبيه المدعو ودعائه ليجيب
ويسمع ما يريد منه وانما جعل لهذه الحروف باب اخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشيء زائد على
ما في حروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو يا اعمها اي يا اعم هذه الحروف لانها
تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادي البعيد
واي والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادي الاقرب **قوله** حروف الايجاب نعم وبلى واي
واجل وجير وان ثم سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة
لما سبقها فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا او منفيا استفهاما كان او
خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام او لم يقم زيد تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون
العرف الا يرى انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا اما لا فقلت نعم لا لزمك القاضي به تغليبا للعرف على
اللغة

قوله بلى مختصة بايجاب النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي استفهاما كان ذلك النفي
او خبرا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد الم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تع
الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها
نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف قوله واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم
اي اي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال قام زيد اي والله قوله
واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلثة تصديق للمخبر كقولك في جواب
من يقول قام زيد اجل وجير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان
وصاحبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبره بخبر والا لم
يصح تصديقها للدعاء قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا الى اخره انما سميت هذه
الحروف حروف الزيادة لانها قد يقع زائدة لا لانها زائدة ابدا والغرض من زيادة هذه
الحروف التاكيد او الفصاحة او غيرها ولما فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع
زيادتها فقال فان مع ما النافية اي فان المكسورة تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي
كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا وقلت زيادة ان المكسورة
بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وبعد لما نحو
لما ان قمت قمت قوله وان مع لما الى اخره اي ويزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله تع
فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمت وقلت
زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير كظبية قوله
وما مع اذا ومتى الى اخره اي تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى
شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله تعالى

كقوله تع ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تع فاما نذهبن بك
وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا ادخلت نون التاكيد على فعلها في
الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى قوله شرطا قيد في جميع
ما ذكرنا من اذا الى ان ويزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تع فبما رحمة ومما
خطاياهم وانما قال بعض حروف الجر لانها لا يزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها
بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم قوله
ولا مع الواو الى اخره اي ويزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيدا له نحو ما
جاءني زيد ولا عمرو ويزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تع لئلا يعلم اهل
الكتاب وما منعك ان لا تسجد قوله وقلت اي وقلت زيادة لا قبل اقسم
كقوله تع لا اقسم قوله وشذت مع المضاف اي شذت زيادة لا بين المضاف
والمضاف اليه كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور
جمع حائر من حار اذا اهلك قوله ومن والباء الى اخره اي يزاد من والباء
واللام وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان
يقول ان الكاف يزاد وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام
ويمكن ان يجاب عنه بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر ههنا دون الكاف لكثرة
زيادتها وندرة زيادة الكاف قوله حروف التفسير اي وان انما سميت
تفسيرا لوقوعها تفسيرا كقولنا في قوله تع واختار موسى قومه اي من
قومه وكقوله تع وناديناه ان يا ابراهيم قوله وان مختصة بما اي ان يكون
مفسرة لكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كتبت له ان قم فلو قلت قلت

لهان ثم لم تجز لعدم جواز وقوعه تفسير النفس لقول فاي اعم استعمالها لان من
الجواز ان يفسر بها ما التبس في معنى قول وما هو في معنى قول صريح وغير صريح
ولا يفسر بان الا في معنى القول غير الصريح **قوله حروف المصدر ما وان الى اخره**
انما سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر والاولان اعني
ما وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية فانهما تدخلان الجملة الفعلية وتجعلانها
في حكم المفرد الذي هو المصدر اعجبني ما صنعت اي صنعك وقوله نعم فما كان جواب قومه
الا ان قالوا اي الا القول والثالث وهو ان المثقلة المفتوحة تختص بالجملة الاسمية لما
عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فانها تدخلهما وتجعلهما في تاويل المفرد الذي هو مصدر
خبرها نحو اعجبني انك قايم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا قايم اخوك اي اخوة
زيد فان تعذر الكون نحو اعجبني ان هذا زيدا اي كونه زيدا **قوله** حروف التحضيض
هلا والا الى اخره اعلم ان هذه الحروف يدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضي نحو
هلا قرات وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع كقوله تعالى لو ما تاتينا با
لملائكة **قوله** لها صدر الكلام اي لهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع من
انواع الكلام فوجب تقديمها لما مر **قوله** ويلزم الفعل اي ويلزم دخول هذه الحروف
الفعل او يلزم الفعل هذه الحروف لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته اي هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل **قوله** حرف التوقع قد وانما سميت
حرف التوقع لانه يخبر بها من يتوقع الاخبار فهي اذا دخلت الماضي قربته الى الحال نحو
قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار يسمى حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل
كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد يحذف الفعل بعده كقوله افد الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان وقد زالت **قوله** حرفا الاستفهام
الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم **قوله** لهما صدر الكلام اي للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما
لنوع من انواع الكلام فوجب تقديمها لما مر وهما يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد
قايم وهل زيد قايم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية
فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل
هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج
فان قيل بما ذكرتم الا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز
حملا لها على اختها وهي ازيد خارج وانما لا تحمل على اختها في مثل هل زيد خرج لان هذه
الجملة قريب بباب هل فاعتبارها في انفسها اولى من حملها على اختها **قوله** والهمزة
اعم تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل
وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا للضرب وهو على صفة الاخوة دون
هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل اي وتختص ام المتصلة بالهمزة دون
هل وتقول ايضا اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان اي تدخل الهمزة على حروف
العطف ولم تدخل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها
اخصر من هل فقوله دون هل ظرف لقوله تقول ازيدا ضربت وهو قيد في الكل
قوله حروف الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط
ولها صدر الكلام لانها لنوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي اي
فان تجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا

نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه اي لو للمضي
وان دخل على المضارع اي تجعل الفعل بمعنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو ضربت
ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد تجي بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون
وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون كقوله تعالى يود المجرم لو يفتدي ولا يجوز
ان تكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا
اي ان ولو يلزم دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي
وان استجارك احد ولو تملكون فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر وليسا فاعلين لافعال بعدهما ويؤيد ذلك انك لا
تقول ان قومك يضرب زيدا بل تقول ان قومك يضربوه وينبغي ان يعلم ان مفسر
المحذوف مجزوم ان كان مضارعا نحو ان تتم ليطابق المحذوف وان الاسماء المتضمنة
معنى ان لا يحذف افعالها في حال الاختيار لكونها فرع ان فلا يتصرف فيها مثل تصرفه
نعم يجوز حذفها عند الضرورة فمن نحن نؤمنه يبت وهو امن ومن لا نجره يمس منا
مفزعا قوله ومن ثم قيل لو انك اي ومن اجل انهما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل
لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسر
ههنا التزموا ههنا ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا
لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك
بان يكون الخبر جامدا جاز نحو لو انه حجر لكان جمادا لتعذر الاتيان بالفعل قوله

واذا

واذا تقدم القسم الى اخره اي ان تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط
الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او لم تاتني لاكرمتك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب
لكونه جوابا للقسم تطلب ان لا تعمل في الشرط ايضا لئلا يخالفه فوجب ان يكون ماضيا وكان
الجواب للقسم لفظا ومعنى لكونه اهم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا
ومعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشرط في اللفظ قوله وان توسطت
الى اخره اي ان توسط القسم بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان
يعتبر القسم وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط
المضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير
القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني ولم تاتني نحو والله
لاكرمتك فليتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم
مع ما بعده جواب الشرط ولا يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم
غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني او لم تاتني لاكرمتك فجعل القسم وجوابه وهو
لاكرمتك سادا مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدا اعني القسم والمقسم عليه
خبر المبتدا فيرجع الى ما وقع القسم اول الكلام متقدما على الشرط واما الغاؤه مع
تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني والله اتك فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه جعل الشرط
مع الجزاء سادا مسد جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا
والله ان تاتني اتك فجعل الشرط والجزاء خبر المبتدا وجعل مجموع المبتدا والخبر
سادا مسد جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ اي وتقدير القسم
قبل الشرط اول الكلام كتلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا

ولزوم الشرط الماضي كقوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تع وان اطعتموهم
انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء
على انكم لمشركون **قوله** واما للتفصيل اي اما وضعت لتفصيل النسب نحو اما زيد فعالم
واما بكر فجاهل لكنهم ايلتزموا تكرارها كقوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه ولم يذكر بعده اما اخرى لكونه معلوما من الاول وبدل على كونه للشرط لزوم الفاء
في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني **قوله** والتزم حذف فعلها اي والتزم
حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ولما
حذف الفعل جعل الجزء الذي مما في حيز جوابها بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل
المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلي الفاء اما لكراهتهم ان يلي الجزاء اداة
الشرط الا يرى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد
جزاء جوابها والمراد من قوله مطلقا ان الاسم الواقع جزء مما في حيز جوابها سواء
كان مرفوعا او منصوبا وسواء بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم
ان الاسم بعد اما ليس جزءا مما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز فاء الجزاء في ما قبله
بل معمول الفعل محذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء
كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو تذكر اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي
مهما ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
في الثاني وهو ضعيف والاجاز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني
بتقدير حصل او ذكر لكنهم لم يجزيا بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد
اما جاز التقديم على جوابها اي لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم من الاول يعني انه

جزء مما في حيز جوابها فهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما في حيز جوابها
نحو اما زيد يوم الجمعة فزيد منطلق في انه جاز ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما على الفاء
وان لم يكن جاز التقديم على جوابها اي كان ما بعد الفاء ما يمنع التقدم فمن الثاني يعني انه
ليس جزءا مما في حيز جوابها بل معمول الفعل المحذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
لامتناع عمل ما بعد ان في ما قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب كله واحد فانه
كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها
وان جاز ذكر ما هو المقصود متقدما على فاء الجزاء لغرض فليجز ايضا في ان لذلك الغرض وفيه
نظر لوجود المانعين في احدى الصورتين ووجود مانع في الصورة الاخرى وحق
انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما لغرض والاجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير
تذكر وجاز اما زيد يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير حصل او يذكر
لكنه لا يجوز بالاتفاق **قوله** حرف الردع كلا وبمعنى حقا اي حرف الردع كلا لانه
يوضع للردع والتنبيه على الحق وانما يستعمل اذا اسمع محالا وتقول على الانسان مثلا
اذا قيل فلان يشتمك فقلت كلا اي ارتدع عن هذا وتنبيه وقد جاء بمعنى حقا وهو حرف
عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا في قوله تع كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا
واسم عند بعضهم لكنه بني لموافقته لفظا لكلا التي للردع **قوله** تاء التانيث الساكنة
يلحق الماضي الى اخره اي انما يلحق تاء التانيث الساكنة الفعل الماضي ليدل على تانيث الفاعل
اي ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث نحو قامت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن
المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات ليلا يشكل
بمثل قامتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما قال الماضي

لان هذه التاء لا يلحق غيره من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق
التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان الفاعل ظاهرا غير
حقيقي فمخير مكررا لانه ذكره من قبل **قوله** واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف
اي واما الحاق علامة التثنية وعلامتي الجمعين اي المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات بخلاف علامة تانيث الفعل عند اسناده الى مؤنث
غير حقيقي لا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء على تقدير الحاقها نحو اكلوني
البراغيث ليست بضمائر لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامات الحقت بالفعل
ليدل على احوال الفاعل كتاء التانيث والفرق بين علامة التانيث وعلامتي التثنية والجمع انه
يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث **قوله**
التنوين نون ساكنة يتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة احتراز عن
نون المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحرك
لالتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الذات **قوله** يتبع حركة الاخر احتراز عن نون
ساكنة في غير الاخر فانها لا يسمى تنوينا **قوله** لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد
نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على انه
متمكن في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم
الداخل هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ ما والثالث
تنوين العوض وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما عن الياء واعلاله نحو جوارٍ واما عن المضاف
اليه نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين
عنه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يوجد الا في جمع

المؤنث

المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا ذلك
لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات اما بيان انه ليس بتنوين التمكن والتنكير فلوجوده
فيه علما غير منصرف واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق
له واما بيان انه ليس بتنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين
الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد كقوله
يا ابتا علك او عساكا **قوله** ويحذف من العلم الى اخره اي ويحذف التنوين من العلم
الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد ابن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة
وقد مر هذا البحث ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو
جاءني رجل ابن ظالم وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو لعدم شدة الامتزاج واعلم ان
وجود التنوين في الموصوف بابن في اللفظ وهمزة ابن في الخط متلازمان فاذا
سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا ثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا
فكانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا ولهذا لم يحذف النون
في المثنى وان وقع صفة لعلم مضافا الى علم اخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان
حكم الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه **قوله** نون التاكيد خفيفة الى اخره اي
نون التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير
الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة ونون الخفيفة ساكنة في الاصل
لكونها مبنية ونون المشددة متحركة لالتقاء الساكنين ونحوها مفتوحة لخفة
الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف

لكانت مكسورة وهي في المثنى والمجموع المؤنث نحو اضربان واضربنان لكونها
شبيهة بنون المثنى فيهما تقول اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان
اضربنان **قوله** يختص بالفعل المستقبل اي تختص نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم
والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربن ولا تضربن والله لاضربن
وهل تضربن والا تضربن وليتك تضربن وانما اختص هذا النون بما فيه
معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قوله بالفعل المستقبل
انه لا تدخل الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون الا في
المستقبل **قوله** وقلت في النفي اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال
زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهها له
بالنهي **قوله** ولزمت في مثبت القسم اي لزمت نون التاكيد في جواب القسم
المثبت لان القسم موضع التاكيد ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها
لا يلزم في غيره **قوله** وكثرت في مثل اما تفعلن اي وكثرت زيادة النون في مثل
اما تفعلن اي كثرت زيادة نون التاكيد على الفعل اذا زيدت بحرف الشرط
لانه لما اكد واحرف الشرط بما اكد الفعل ايضا بالنون لئلا يحط المقصود
بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو ان **قوله** وما قبلها مع ضمير
المذكرين مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين وهو
الواو في جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو
اضربن **قوله** ومع المخاطبة مكسور اي وما قبل هذه النون مكسور في

المخاطبة

المخاطبة ليدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربن وهل
تضربن في اضربي وهل تضربين **قوله** وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون التاكيد فيما
عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو في الواحد المذكر غائبا كان او
مخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد هل يضربن وهند هل
تضربن ولا يرد بقوله وفيما عداه التثنية والجمع وان تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر
بعده احكامهما **قوله** وتقول في التثنية الى اخره اي وتقول في المثنى اضربان باثبات
الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع
وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متوالية **قوله** ولا يدخلهما الخفيفة
اي ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربانْ واضربنانْ
لانه مستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما متعذران
خلافا ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين
اللذين لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما حرف مدغم في اخر والتقاء الساكنين اللذين
كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده نحو تمود الثوب لقوله تعالى ولا الضالين ونحو
اضربان واضربنان وانما جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوا على غير حده
لان الساكن الثاني لما كان مدغما في مثله فكانه متحرك ووجود حرف المد كعدمه **قوله**
وهما في غيرهما مع الضمير البارز الى اخره اي نون التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى
وجمع المؤنث لا يخلو من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز
كانتا كالكلمة المنفصلة فتقول في اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة
اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربن بحذف الياء كما تقول اضربي القوم

بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول في اضرب اضربنّ واما فالنّبي
غير بما لا تنه ذكر لبنيته لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال
النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة **قوله** ومن ثمّ
قيل هل ترينّ الي واغزنّ اي ومن اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى وجمع المؤنث
كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصلة تقول في ترين بن بن بكسر الياء
كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم ترى الناس وتقول في تزون تزونّ
بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة نحو قوله ثم ولا تنسوا الفضل وتقول في ترى
واغز هل ترينّ واغزونّ بفتح الياء والواو كالمتصلة لانه لما اتصل به نون التاكيد
وجب ردّ المحذوف لعدم علة الحذف فح وجب فتح الياء والواو كما يجب فتح
اخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين
اغزنّ بحذف الواو وضم الزاء وفي اغزي امر المخاطبة اغزنّ بحذف الياء وكسر
الزاي واغزن القوم بحذف الزاي وكسر الزاي فالمثالان الاولان لكون النون مع الضمير
البارز اعني الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين المخاطبين والمثالان المتوسطان
لكون النون مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران لكون النون مع ضمير البارز
وهما الواو لامر الجمع المذكرين المخاطبين والياء لامر المخاطبة **قوله** والمخففة تحذف
للساكنين الي اخره اي نون التاكيد المخففة تحذف لاجتماع الساكنين وهو اما التقاء
الساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن
والذي يدل على ان تقديره كذلك انه لولاه لقيل لا تهن لانه يكون مجزوما واما الوقف
اذا لم يكن قبلها مفتوحا قياسا على التنوين فح يجب رد ما حذف لنون التاكيد

لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد فتقول في اضربن واضربن
اضربوا برد الواو واضربي برد الياء وتقول في هل ترين يا امراة وهل
تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة نون التاكيد الاعراب لما
ذكرنا وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين فان حذفه في الوقف لا يوجب
رد المحذوف عند الفصحاء تقول في جائني قاض جائني قاض ووجه الفرق
ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد
ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر النون المحذوف للوقف كالمعدوم
من الاصل فيرد ما حذف لوجودها ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف
للوقف كذلك فلم يرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ **قوله** والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا اي ونون التاكيد التي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب
الفا عند الوقف في تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا على الوقف
في الاسم لتكون علامة التاكيد باقية مع كون الفتحة مناسبة للالف
وانما تقلب ياء اذا كان مكسورا او واوا اذا كان مضموما قياسا على
الوقف في الاسم ولانه لم يعلم بفاعل انه التاكيد فانك اذا قلت في يا زيدون
اضربن اضربوا وفي المراة اضربن اضربي في الوقف لم انه بدل عن النون
او المحذوف المردود تم

في الوقف ح

وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة

يا باقي يا فتاح افتح علينا بالعلم [illegible]

مجلس المحب نادي بلسان كالمتادم
احرقوا بالنار جسمي واقتلوا الكلب قالم

فائدة
الاضمار قبل الذكر جائز في اربعة مواضع في باب
ربه نحو ربه رجلا وفي باب نعم نحو نعم
رجلا زيد فان فيه ضميرا عائدا الى الرجل
وفي باب البدل نحو ضربته زيدا فان زيدا
بدل من الضمير المنصوب في ضربته وفي
ضمير الشان نحو قل هو الله احد ولا يجوز
فيما سوى ذلك الاشاذا والحق مانع [illegible]

الجملة المتقدم عليها ضمير
الشان ان كانت اسمية
فتقول ضمير الشان وان
كانت جملة فعلية فتقول ضمير
القصة وانما وجب تفسير
هذا الضمير بالجملة لان معناه
تقول جملة فان الشان زيد كذا او كذا او لا تقول
كذا او نحو ذلك